



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

مَكْنُونُ الْخَزَائِنِ وَعَمِيونُ الْمَعَادِنِ

تصنيف —

العالم الفقيه موسى بن عيسى البشري

الجزء السادس

١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة



General Organization of the Alexandria Library (G.O.A.L.)
المنظمة العامة لكتاب الإسكندرية

كتاب

مكسرون الخرائص وعيون المعادن

تصنيف

العالم الققيه موسى بن عيسى البشري

الجزء السادس

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— ٥ —

الباب الأول

في ذكر النكاح والترغيب فيه وفي الولي اذا أكره
أن يزوج أحدا ومن يجوز رده وفي شيء من الشروط
والإشهاد وفي رضا المرأة وفيما يلزم الوالدات من
الرضاع وفي الأجرة وغير ذلك من المعاني ...

من كتاب بيان الشرع :

وأعلموا أن من رحمة الله وحقه ، وما عاد به على خلقه ان أولاهم
انعاما ، وأفضلهم اكراما ، وشرع لهم سلاما وبين لهم حلالا وحراما ،
وأزواجاً من أنفسهم وأرحاما ، رحمة من الله لهم واختياراً ، ان ملكهم
كرائم أحرارا ، على عهد وشريعة ، ووثائق من الله محيطه قد بينتها السور ،
وأوضحها النور لأهل البصر ، وما يأخذ العامل من ذلك وما يذر ، لمن اتبعها
سوا ، ولم يمل به عنها الهوى ، فهو بها في الدنيا سليم ، وله عليها جنات
النعيم .

وأما من تعدى فيها حدا ، وكانت النار له ورداً ، وقال الله تبارك
وتعالى : (هانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) وذلك أنه

كان تحت أحدهم من النساء ثمان وعشر ، لا يعدل بينهم ، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن مخالطة اليتامى ، ما يحل لهم من ذلك ، ولم يسألوه عما هو أعظم من أمر النساء ، فنزلت هذه الآية : (وان خفتن ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتن ألا تعدلوا فواحدة) •

ثم قال : (أو ما ملكت أيمانكم) يعنى فان خفتن ألا تحسنوا في واحدة فاتخذوها من الولائد (ذلك أدنى ألا تعولوا) فحرم ذلك على الرجل أن يتزوج أكثر من أربع ويتزوجهن من المسلمات الحرائر ، أو من نساء أهل الكتاب الا النبي صلى الله عليه وسلم أنزل الله عليه : (لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن الا ما ملكت يمينك) •

فأمره الله بهذا ، وله تسع من الأزواج ، وقال الله له أيضا : (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ، ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين) فالهبة انما جازت للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة وكذلك أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كن حراما أبدا على غيره •

وقيل : انه ذكر من ذكر منهم أخذهن بعده ، فاشتد ذلك عليه ، فأنزل الله : (وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا ان ذلكم كان عند الله عظيما) •

❖ **مسألة :** والنكاح من سنن المسلمين ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من بيت نبى في الاسلام أحب الى الله من نكاح » .

❖ **مسألة :** حفظ سعيد بن الحكم عن بشير بن حمد بن محبوب عن عزان بن الصقر قال : روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تزوجوا الأبنكار فانهن أعذب أفواها وأرتق أرحاما وأقنع باليسير » . ومن غيره : « وأقنع بالبضع اليسير » . والبضع هو الجماع .

❖ **مسألة :** وقال الله تبارك وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبييات ما أحل الله لكم) وذلك أنه قيل اجتمع عشرة من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر وابن مسعود في دار عثمان بن صفوان ، فذكروا القيامة وبكوا ، واتفق رأيهم على أن يكونوا من الرهبان ، وحرموا على أنفسهم طبييات الطعام واللباس والجماع ، وهموا أن يقطعوا مذاكيرهم ويلبسوا المسوح ، ويسيحوا في الأرض ، فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فأتى منزل عثمان بن صفوان ، وقد كانوا تفرقوا ، فقال لامرأة عثمان : « أحق ما بلغنى عن عثمان وأصحابه ؟ » فكرهت أن تكذب النبى صلى الله عليه وسلم أو تبدى على زوجها ، فقالت : ان كان عثمان قد أخبرك فقد صدق .

فقالت لها : « قولى لزوجك اذا جاء انى أكل وأشرب ، وأنام وأصلى ،

وأصوم وأفطر ، وآتى النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » فلما جاء أخبرته فرجعوا عن الذي كره النبي صلى الله عليه وسلم ونزلت هذه الآية : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) يقول : لا تحرموا حلالا ، ولا تقطعوا المذاكير •

✽ **مسألة :** قال ابن نجيج سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من قدر على النكاح فلم ينكح فليس منا » وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمن زوجته في الدنيا زوجته في الجنة » وقال حذيفة لامرأته : ان أردتى أن تكوني زوجتي في الجنة ان اجتمعنا فيها فلا تتزوجي ، فان المرأة لآخر أزواجها في الدنيا ، فذلك حرم الله أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوجهن أحد بعده •

وقالت أم حبيبة : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، المرأة منا يكون لها زوجان فتدخل الجنة وزوجاها ؟ لأيهما تكون ؟ قال : «تختر أحسنهما خلقا كان معها في الدنيا ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة » •

✽ **مسألة :** روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سوداء ولود خير من حسناء عاقر » والعرب تقول : من لم يلد فلا ولد • وعن عمر : ما رأيت أعجز ممن يلتمس الغنى من غير الباء ، بعد قوله تعالى : (ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله) وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال لزيد بن حارثة : « أتزوجت » قال : لا • قال : « لا تزوج شهيرة ولا لهبرة ، ولا نهبرة ، ولا هندرة ، ولا لفوتا » قال : يا رسول الله ما أعرف مما قلت شيئاً •

قال : « أما الشهيرة فالزرقعة البذية ، وأما اللهبرة فالطويلة المهزولة ، وأما النهبرة فالعجوز المدبرة ، وأما الهندرة فالقصيرة الذميمة ، وأما اللفوت غذات الولد من غيرك » •

✽ مسألة : ومن غيره قيل : اذا تزوج بكرا فتزوج بمطلقة ولا تتزوج مميتة ، فان المطلقة تراقب قولك ولو كان فيك خيرا ما طلقت ، والمميتة تقول : رحم الله فلانا لقد تركنى الى غير كفؤ ، والله أعلم •

✽ مسألة : وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تنكح المرأة لأربع خصال : لدينها أو جمالها ، أو مالها أو حسبها فعليكم بذات الدين » وقال : « خير ما أوتى العبد في الدنيا الزوجة الصالحة » وقال : « اطلبوا الغنى بالنكاح » •

وقال صلى الله عليه وسلم لفصيل : « يا فضيل ألك زوجة ؟ » قال : لا • قال : « ألك جارية ؟ » قال : لا • قال : « يا فضيل ان كان للشيطان قرين فأنت قرينه » وفي خبر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لعكاف بن وداع : « يا عكاف ألك زوجة ؟ » قال : لا • قال : « ألك جارية ؟ » قال : لا •

قال : « وأنت صحيح موسى ؟ » قال : نعم • قال : « فأنت اذن من اخوان الشياطين اما أن تكون من رهبان النصارى فأنت منهم ، واما أن تكون منا فان من سنتنا النكاح شراركم عزابكم والمتزوجون أولئك المبرءون المطهرون » وذكر الحديث • وقال شداد بن أوس ، وكان قد ذهب بصره : زوجوني فان النبي صلى الله عليه وسلم أوصاني ألا ألقى الله عزبا •

✽ مسألة : وعن عائشة عليها السلام أنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء وأنكحوا اليهم » وفي موضع قال : « تخيروا لنطفكم فان العرق دساس » ، وقال : « انظر أين تضع ولدك » •

✽ مسألة : وقال صلى الله عليه وسلم : « عليكم بذوات الأعجاز فانهن أنجب أولادا » وروى عنه أنه قال : « اذا أراد أحدكم أن يتزوج المرأة فلينظر الى وجهها فانه أحرى أن يؤدم بينهما » قوله : يؤدم يعنى أن يكون بينهما المحبة والاتفاق وعن أنس بن مالك قال : قال صلى الله عليه وسلم : « لا يجتمع الزوجان حتى ينادى مناد من السماء ان هلانا للفلانة » •

✽ مسألة : وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « حبيب الى النساء والطيب وجعل قرّة عينى فى الصلاة » •

✽ مسألة : ومن باب الفضل :

قلت له : ما أفضل ؟ التزويج والالتماس أو العزوبية والصبر ؟ •

قال : معى انه اذا خاف على نفسه العنت فالتزويج أفضل ، وان رجا
السلامة وكان تفرغه عن ذلك أقدر على أمر آخرته كان أفضل •
انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : عن الشيخ سعيد بن أحمد الكندى من مسألة له طويلة :
واعلم يا أخى أنه ليس يراد بالتزويج الا احصان الفرج ، والسعى فى طلب
الولد اذا كان قادرا على أداء ما يجب عليه من المهر والنفقة والكسوة
والمعاشرة بالاحسان من فضل مال ، أو كسب حلال ، ويأمن على نفسه
من الدخول فى الشبهات ، والا فليس المراد منه احصان الفرج بنفسه عن
المأثم ، بل الواجب على احصان دينه وصيانة نفسه عن مخالفة جميع
دين الله •

وقد قال الله تبارك وتعالى : (وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى
يغنيهم الله من فضله) فالواجب عليه التزام الصبر حتى يجد تزويجا حلالا
قادر على أداء ما يجب عليه ، وان عدم وأحصن فرجه عن الزنى بغير
تزويج ، وسلم من العنت ودواعيه •

وكانت العزوبية أقدر له من التزويج على أمر آخر ، وأفرغ لطلب العلم
ان كان من طلابه ، وأيسر له على معانقة الزهد ان كان من عشاقه ، وخاف

من التزويج ، وما يتولد عليه عن القيام بما تعبد به الله به ويزداد عليه
فرائض الاكتساب والقيام بأمر العيال •

ويخاف التقصير مما يجب عليه ، فمعنا أن العزوبية وترك التزويج على
هذا أفضل له وأيسر عليه ، وإن كان السعى في طلب الولد ، والقيام بالعيال ،
والضرب في الأرض ابتغاء من فضل الله لا ينكر فضله ، ولا يجهل عدله ،
كان طلب العلم أفضل من ذلك كله ، إذا كان يخرج كل ذلك على الفضيلة
والنفق ، ولا نعظم شيئاً أفضل من طلب العلم ، ومما لا نعلم فيه اختلافاً
أن الدخول في التزويج يخرج على معنى النفل المستحب لمن قدر عليه ،
لا على معنى الفرض اللازم •

وذلك إذا كان يراد به فراراً من العنت وطلباً للولد ، على معنى تكثير
أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، لا على معنى التلذذ بالشهوات والبلوغ
إلى الهوى واللذات ، والتفاخر بالأولاد إذا كان قادراً على أداء الواجب
اللازم •

وقد جاء الأثر من أهل الموافق والخلاف : المرء إذا لم يخف الفتنة
في العنت على نفسه من ترك التزويج ، وكان ترك ذلك أقدر له على أمر آخرته ،
كانت العزوبية أفضل إليه من التزويج ، والمرء أعرف بنفسه ولا يقاس أحد

على أحد في فرض ولا نفل ، وانما على المرء أن ينظر لنفسه ، وما تقوم به
وتصلح عليه •

ومن لم يكن له مال ولا قوة في المكاسب ، ويخاف التقصير في حقوق
الله ، والتضييع لحقوق العباد ، وتولد الضمان والتبعات من قبل المكاسب ،
ويفسر عليه الخروج والنهوض مما تورط فيه ، فأجاب عليه ألا يسعه الدخول
في التزويج ، وقد قال الله تبارك وتعالى : (وانكحوا ما طاب لكم من النساء
مثنى وثلاث ورباع فان خفتن ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك
أدنى ألا تعولوا) •

فجاء في التأويل أن من خاف ألا يعدل بين الزوجين في الجمع أو الثلاث
أو الرباع فواحدة ، أو ما ملكت أيمانكم ان خفتن ألا تعدلوا على الواحدة
من النساء فيما يجب لها عليكم ، وكثير من الخلق هلكوا من قبل المكاسب ،
وصنف منهم هلك من ترك القيام بحقوق الزوجات والذريات على ما يجب
عليهم •

وقد حذرنا الله عداوة الأزواج والأولاد ، وعلمنا فتنة الأموال
والأولاد في كتابه العزيز فقال : (يا أيها الذين آمنوا ان من أزواجكم
وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم وان تعفوا وتصفحوا وتغفروا فان الله
غفور رحيم • انما أموالكم وأولادكم فتنة والله عنده أجر عظيم) •

وليس عدو أعدى من اذا صرت بسبب عداوته في النار ، نعوذ بالله من النار ومن المصير الى دار البوار ، وعلى كل حال اذا كان المرء فقيرا ، وعاجزا عن المكاسب فلا يؤمر بالتزويج ، ولو خاف على نفسه العنت ، وليس له عذر في الاثم ، وعليه الصبر لازما عن الدخول في الاثم ، حتى يحدث الله له أمرا ، أو يعينه الله من فضله الا من رضى به من النساء بعد العلم بأحواله •

وأما من دخل في التزويج على وجد بالمال ، أو كان ذا مرة سويا قويا قادرا على الضرب في الأرض ، ثم ذهب ماله وضعفت قواه عن المكاسب ، أو تزوج على رضا المرأة ، ثم طلبت منه النفقة ، وعجز عنها ، فعليه لازما أن يعرض على زوجته الصبر أو الطلاق والدينونة لها بما يجب عليه الى ميسوره •

وان كان معه منها ذرية ضعاف ، فعليه السعى بمجهوده لهم ، ولا يكلفه الله فوق الطاقة •

وانما خص الترغيب في التزويج لمن خاف على نفسه العنت ، وكان قادرا على نقد المهر ، والقيام بما يجب عليه من الكسوة والنفقة وحسن المعاشرة للزوجات والذريات ، من مال أو احتيال ، ولم يؤمر أن يعقد على

نفسه تزويجا بمهر أو لا يقدر على أدائه ، كما يفعل عوام أهل الزمان ،
تتزوج الواحدة منهن على محمدية وزيادة ، ربما ليس يملك خمسين محمدية .

وقد يروى أن سرية من المسلمين خرجت على قتال عدوها ، فطال بهم
السفر وبعدت عليهم الشقة ، وضرت بهم العزوبية ، فاطلع اخوانهم عليهم ،
فأحزنهم ذلك ، وشق عليهم ، فأمرهم أن يعرض الواحد منهم للمسلمة
العفيفة على قدر عشرة دراهم ، فما أحسب يتزوجها عليها ، فلم ترغب
النساء فيهم فيما قيل ، الا من شاء الله منهن .

فانظر كيف شقت عليهم العزوبية ، وألزمتهم الضرورة للتزويج ، ولم
يرخصوا لأنفسهم أن يعقدوا للتزويج على أنفسهم الا بما يقدر
ما يرجون الخروج منه ، ولم يتييسر لهم مرادهم ، وكلفوهم الصبر على
العزوبية خوفا عليهم أن تفنى أنفسهم بها ، وهم أعلم منا بفضل تكثير
أمة محمد صلى الله عليه وسلم .

وأما من كان قادرا على تسليم المهر عاجلا وآجلا ، قادرا على نفقة
الزوجة وكسوتها ، وما يجب لها عليه ، ويخاف على نفسه العنت ، ويخاف
أن يحدث له ولد منها أو أولاد لم يف كسبه للجميع على ما يعرف في العادة
الجارية من النساء .

ان الأكثر منهن يلدن ، وان ما له وكسبه لا يقوم بأكثر من نفسه

وزوجته ، فينبغي لهذا أن يتزوج امرأة عقيما لا تلد ، أو كبيرة ، لأنه ليس له أن يحيى غيره بما يخاف عليه الهلاك نفسه ♦

واذا تزوج امرأة ولودا على اعتقاد الأداء لما يجب عليه ، وتوكل على الله ، ورجاه أن يرزقه من حيث لا يحتسب ، ويجعل له مخرجا اذا اتقاه وأطاعه ، ورجا الأجر والفضل أن جعل رزق أحد من خلق الله على يديه ، ولم يخالف أمر الله في شيء ، فخرجوا له السلامة على هذا ان شاء الله ♦

وفي المثل : ان الذى لم يتزوج بعد كأنه يمشى فى البر ، فاذا تزوج كأنه ركب السفينة فى البحر ، فاذا أولد منها أولادا كان قد انكسرت السفينة وصار يسبح فى البحر ، فان قصر شيئا من مؤنثهم مع القدرة ، أو ركب مأثما من قبل الكسب عرق وهلك ♦

وهذا صحيح فى العقل ، لأن الخوف على من انكسرت سفينته ، وصار يعلب به موج كالجبال ، وصار يسبح فى بحر لا ساحل له ، أكثر من الخوف على من كان راكبا فى السفينة ، والخوف على من كان راكبا أكثر من الخوف ، على من كان فى البر والبرارى ، والخوف على من كان فى المفاوز والبرارى أكثر من الخوف على من كان محصنا نفسه فى الحصون المحصنة ، ويقال من تزوج فقد أحصن دينه ♦

وهو صحيح ، من كان به شبق الغلومية ، فقد سكن طوفانه باللامسة ،

ولكن ما تحمله من ثقل الأحمال ، فكيف من يغلق على نفسه بابا من الاثم ،
وفتح عليها أبوابا أخرى مهلكة ، وليس شيء من الهلاك بأشد من الآخر اذا
كانت كلها تؤدى الى الهلاك ، نعوذ بالله من الهلاك ، بل على المرء أن يحصن
دينه ويحرزه عن جميع الأوزار ظاهرها وباطنها وينظر الى نفسه ويتفحص
أحوالها ، ولا يحمل عليها شيئا لا يطيق حمله .

ومن كان عاجزا عن حمل نفسه كان لحمل غيره أعجز ، والترويع اذا
كان يرجى نفعه ، ولا يخاف ضرره فتركه فالدخول فيه وسيلة وغصيلة ،
واذا كان يرجى نفعه ويخاف ضرره فتركه أسلم ، واذا كان لا يرجى نفعه ،
ويخاف ضرره فتركه واجب ، واذا كان لا يرجى نفعه ولا يخاف
ضرره فذلك اشتغال بما لا يغنى ، والاشتغال بما لا يعين اشتغال
عما يغنى ، وذلك نقض فى الدارين ، فتركه أولى ، وذلك بمنزلة الدواء
لا يراد به الا الداء ، ولا يزال الداء الا بدواء حلال ، ولم يجعل دواء أمة
محمد صلى الله عليه وسلم من حرام .

وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : « ولم أترك على أمتى أشد فتنة
من النساء » لأن الفتنة بهن عظيمة ، وذلك يخص صنفا من قبل الاثم العنت
من قبل الزنى لمن ابتلى به ، والنظر والسمع وحديث النفس ، والوساوس
الشیطانية من الجن والانس .

ونعم أيضا الأكثر من الرجال من قبل الزوجات ، وما يجب لهن من النفقات والكسوات والمؤنات والمعاشرات والاصلاح والأدب والتعليم من واجب ومستحب ، وما يجب للأولاد من القيام بهم والتربية لهم ، واجراء النفقة لهم وكسوتهم واصلاحهم وأديبهم وتعليمهم وحفظهم ، واحتمال المشاق والأذى منهم ، والصبر والحزن عند فقدهم والفرح الضار عند ايجادهم ، وما يرهقونهم من الطغيان والكفر ، وكل ذلك يتولد ويتسلسل من فتنة النساء للرجال تصديقا لقول الله تعالى : (ان من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم) •

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وعن عكرمة عن ابن عباس قال : لا ينكح الأعرابي المهاجرة ، يخرجها من أرض الهجرة ، عمر وواصل عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن تصلى المهاجرة خلف الأعرابي ولا يتزوج الأعرابي المهاجرة ، ولكن يتزوج المهاجرى الأعرابية » •

ومن غيره ، لعله أن يكون نهى أدب ، فاما أن يكون يتزوجها فما أحسب أنه يبلغ بذلك الى غرقة ولا حرمة •

ومن غيره ، قال : نعم انما ذلك لئلا يخرج المهاجرة الى أرض البدو ، لأنه ينكر الجفا ، وليس لمسلم أن ينزل حرمة في البدو ، وليس ذلك من واجب حقها أن يخرجها من الأمصار الى البدو والجفا •

❖ **مسألة :** هاشم بن عروة قال : أخبرني أبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة وهي ابنة ست سنين ، وقال وكيع : أو سبع سنين ، ودخل بها وهي ابنة تسع سنين ، عن عطاء بمثل ذلك ، قال : ولبت معها تسع سنين ، وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ابنة ثمانى عشرة سنة .

❖ **مسألة :** روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا بنى بالمرأة من نسائه أخذ بناصيتها ثم قال : « اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلت عليه ، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلت عليه » .

❖ **مسألة :** قال بشير : ويجوز للرجل أن يتزوج بصداق ويقر أن لا مال له .

قلت : فإن مات ولم يقض ما عليه ، ويرجى الله أن يقضى عنه ؟

قال : ليس عليه شيء إلا أن له في الأصل أن يدان للزوج .

أبو سعيد : قد قيل هذا هو يخرج معى على حكم المطلق ، وقيل : ليس له ذلك إلا أن يخاف على نفسه العنت ، أو يخاف على نفسه الضرورة ، أو على عولته لا في كسوته أو نفقته ، وهذا يخرج عندي في التزويج .

❖ **مسألة :** وقال أبو سعيد : معى أنه لا يمين في النكاح ، ولا يحكم

فيه الا باقرار وبينه ، على معنى قوله ، وكذلك النسب مع أنه قيل ليس فيه ايمان •

قيل له : فاذا ادعت المرأة على الرجل أنه زوجها ، وأنكر هو ذلك ، وطلبت المرأة اما أن يقره ، واما أن يطلقها هل يجبر على ذلك اذا طلبت المرأة ذلك ؟

قال : هكذا معنى •

قيل له : فان لم يقر ولم يطلق ، هل يحبس حتى يقرأ أو يطلق ؟

قال : معنى انه يحبس ، وليس لحبسه غاية عندى الا أن يطلق أو يقر وقال : وكذلك الرجل اذا دعا على المرأة أنها زوجته وأنكرت هى ذلك ؟ فمعنى أن عليه البينة •

✽ مسألة : وعنه قال الله تبارك وتعالى : (قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم) فقد وجدنا مما يروى عن أبى المؤثر رحمه الله أنه قال : ما فرض عليهم في أزواجهم تزويج الولي بصدائق مسمى ، وقبول الزوج للتزويج ورضا المرأة بالتزويج ، فهذا ما وجدنا وهو كذلك معناه •

وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كل نكاح لم يحضره أربعة أو لم يكن بأربعة فهو سفاح : ولى وشاهدان ومتزوج »

أو قال : والزوج ، وكذلك ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه « لا يثبت نكاح على امرأة ولو زوجها وليها الا برضا منها كان أبا أو غيره » فقد حكم بذلك صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا ، فهذا شيء صحيح بما لا شك معنا فيه •

ولا نعلم فيه اختلافا بين أحد من المسلمين •

✽ مسألة : وعنه سمعت أنه لا يجوز للمؤمن أن يقطع نيته عن التزويج ، وعليه الاستغفار من قطع النية في ذلك ، لأنه من السنة •

✽ مسألة : وسألته : هل يجوز للخصى أن يتزوج ؟

قال : اذا رضيت المرأة والولى جاز النكاح ، وقد تقدمت المرأة على أمر تعرضه ألا يقدر على الجماع •

قلت : فان تزوج امرأة ثم طلقها ولم يقدر على جماعها ؟

قال : لها المصداق ان كان يظهر لعله نظر الى فرجها أو مسه بيده ، فان لم يكن أغلق عليها بابا ، ولا أرخى عليها سترا فلها نصف المصداق ان قالت : انه لم يجامعها ، وقال : صدقت لم أجامعها ولم أقدر على ذلك منها ، فلا عدة عليها ، انما العدة من الجماع ، أنزل الماء أو لم ينزل • قال : واذا لزمته العدة ثم مات قبل أن تنقضى عدتها فلها الميراث •

— ٢٢ —

✽ مسألة : وسألته : هل يجوز للرجل أن يزوج ابنته عبده أو عبد غيره ؟

قال : أما عبده فيكره ، وإن زوجها بعبد غيره جاز ذلك .

قلت : فإن زوج عبده ابنته ثم هلك الأب ، هل تحل لزوجها ، وقد صار لها فيه ملك ؟

قال : لا حين تملكه حرمت عليه ، فإن أعتقه كان لها أن يتزوجها بنكاح جديد وبمهر جديد .

✽ مسألة : وعن عمر بن الخطاب أنه كان يكره المحصنة المخمى .

✽ مسألة : وسألته عن امرأة ملكها رجل : هل له أن يقع عليها قبل أن ينقدها شيئاً ؟

قال : نعم إن كان قد فرض لها صداقتها ، وإن كرهت المرأة أن يقع عليها حتى ينقدها ؟ قال : لها ذلك .

✽ مسألة : وسألته عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها : هل لابنه أن يتزوج بها ؟

قال : لا لأن الله تعالى يقول : (ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء)
مرسله في النكاح في هذا الموضع التزويج .

✽ مسألة : وإذا كان لرجل مطلقة وله ابنة من غيرها جاز للرجل
أن يتزوجها جميعا •

✽ مسألة : من كتاب الرهائن :

وعن رجل خطب امرأة فأجابته ، يجوز لغيره أن يخطبها ويتزوجها
أم لا ؟

قال : قد جاء النهي أنه لا يخطب أحد على خطبة أخيه حتى يتزوج
أو يدع ، وإذا تزوج كان آثماً لارتكابه لنهي النبي صلى الله عليه وسلم
حيث يقول : « لا يخطب المؤمن على خطبة أخيه المؤمن ، ولا يبيع على بيعه » •

قال غيره : وقد قال بعض : يكره أن يعارض المسلم أخاه في الخطبة
والبيع •

ومن جواب الشيخ مسعود بن رمضان : ومن خطب امرأة الى أهلها قد
خطبها رجل قبله ، هل حل له ؟

فقال : ما لم يتفقوا هم والأول فلا يضيق عليه ذلك ، وإن اتفقوا وكان
الخطب منافقاً لم يضيق عليه أيضاً ما لم يزوجه ، وإن كان ولياً أو موقوفاً
عنه ، فلا يعجبني أن يخطب عليه خطبته إذا اتفقوا ، والله أعلم •

قلت له : فإن طلب الى الرجل حرمة ولم يزوجه ما تكون منزلته إذا
كانت له ولاية ؟

قال : ان شاء وليه أنزله الى حسن المعاد ، وان شاء سألته عن ذلك ، فاذا لم يكن له حجة فهو ظالم . وقال من قال : يرد واحد ، ولا يرد أكثر من واحد ، وقال من قال : ليس له أن يرد الطالب اذا كان كفتاً . ونحن نقول : لا يرد أحدا اذا كان كفتاً .

قلت له : فان فعل ثم أراد التوبة ، ما توبته من ذلك ؟

قال : يتوب ، ثم يرجع يقول لها انه تفعل لها ما منعها .

قلت له : وليس عليه أن يقول ذلك للطالب ، فلم ير عليه أن يقول ذلك للطالب ؟

قال : انما الحق للمرأة .

قلت له : فهل يرد الطالب اذا لم يقل له ما يريد من الصداق ، ولم ير عليه أن يقول ذلك للطالب اذا رضيت المرأة بدون ذلك ؟

قال : ليس له في ذلك حق ، وانما الحق لها هي ، وليس له في ذلك حجة .

قال غيره : أرجو أنه حتى يكون الطالب كفتاً وتطلب ذلك المرأة .

✽ مسألة : ومسألته عن المرأة اذا طلبها رجل ليتزوجها ، ألها أن تمنعه ؟

قال : نعم لها ذلك .

— ٢٥ —

قلت له : كيف لا يجوز للولى أن يمنعه ؟

قال : لا يجوز له أن يمنعه اذا أرادت هي ذلك •

قلت له : وانما المعنى ها هنا اذا أرادت هي ذلك ؟

قال : نعم •

قلت له : فان كانت هي ممن ليس لها رأى ، ولا تطلب في ذلك التزويج ،
وطلبها طالب الى وليها ، أو يجوز له أن يمنعه حتى تطلب هي اليه ، ولا يرد
حتى يثبث عليها ؟

قال : يثبث عليها ، وقيل : كان النبی صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن
يزوج احدى بناته جاء ففقد معهم ، ثم قال : فلان يذكر فلانة ،
كأنه يقول : حتى ينظر ارادتها ، قال وقالوا : سكوتها رضاها اذا كانت
بكرًا ، والثيب حتى ترضى وتتكلم بالرضا •

✽ مسألة : وعن امرأة خطبها وليها ، أبولى غيره ، أو يتولى هو

ذلك ؟

قال : أى ذلك فعل فلا بأس ، وليكثر من البينة •

✽ مسألة : وقال جابر بن زيد : كل تزويج خولف فيه السنة والكتاب

فالفرقة ثم الاجتماع •

❖ **مسألة :** وسئل أبو عبيدة عن امرأة مسلمة تزوج باذن وليها وهو مشرك ؟

قال : لا ليس هو لها بولى ، ولا كرامة له ، ولكن يجعل وليها رجلاً من المسلمين فيزوجها •

❖ **مسألة :** وعن رجل أنكح رجلاً بأمة قوم آخرين ؟

فقال : أكره ذلك •

❖ **مسألة :** هاشم هل يزوج الرجل نفسه من امرأة هو وليها ؟

فقال : ليوكل غيره فليزوجه ، لأنه لا بد من خمسة : الولي والزوج والشاهدان والمرأة •

فان فعل فزوج نفسه من امرأة هو وليها ؟

قال : فان فعل ذلك كرهوا نقضه وهو أمر ضعيف •

❖ **مسألة :** وقال عمر بن محمد بن موسى : سألت زياد بن الوضاح

عن المرأة اذا زوجت نفسها ؟

قال : لا يجوز •

❖ **مسألة :** قال محمد بن محبوب : اذا زوجت امرأة نفسها ، وأجاز

الزوج ، لم أتقدم على فسخ النكاح ، فلما اذا لم يدخل بها ، فان النكاح باطل ويجدده الولي .

✽ مسألة : قلت لأبي عبد الله محمد بن محبوب : هل يجوز تزويج الأعمى اذا زوج امرأة وهو وليها ؟

قال : أحب أن يوكل من يزوجه ، فان زوجها هو ولم يوكل ، لم أنقض نكاحه .

قلت : فيجوز أن يتزوج هو امرأة ، ولا يوكل من يتزوج عليه ؟
قال : نعم .

✽ مسألة : وعن محمد بن الأزهر عن سليمان بن الحكم في امرأة زوجت أمتها من رجل ؟

فقال : ان دخل بها جاز وان لم يدخل بها أمرت السيدة رجلا ، فجدد لها التزويج ، وقال الموضح : اذا شهدت له فقد جاز النكاح بحفظ .

✽ مسألة : ومن جامع ابن جعفر :

قال بعض الفقهاء : ان المرأة لا تعقد عقدة النكاح لنفسها ، ولا لأمتها ، ولا لبناتها ، ولا غير ذلك اذا كانت هي الوصية في ذلك ، وتولى ذلك رجلا .

قال بعض الفقهاء : ان زوجت لم أقدم على الفرقة ، وكذلك أحب الى

إذا زوجت هي نفسها أو ابنتها أو المرأة التي هي الوصية في تزويجها ألا ينتقض ذلك ، فإن أمرت بذلك رجلاً فهو أحب إلى •

قال ابن الحواري : إذا زوجت هي نفسها من غير وكالة وليها فرق بينهما ، وإن وكلها وليها وزوجت هي نفسها جاز ذلك ، وإذا قال الزوج : قد زوجت أو أملك ، أو أخطبت ، فكل ذلك جائز ، وإن قال قد زوجت فذلك أوكد ، وكذلك عن محمد بن محبوب •

❖ مسألة : عن أبي علي الحسن بن أحمد : هما تقول في الصبي إذا عقد التزويج بين البالغ ، أيثبت تزويجه أم لا يثبت ؟
فإذا أحسن التزويج ، فتزويجه ثابت ، والله أعلم •

❖ مسألة : وسئل عن رجل قال : وهو لاعب يا فلان قد أنكحتك فلانة امرأة يملك أمرها ونكاحها يقول الرجل : قد قبلت ؟

قال : قد جاز عليها أن كانا لاعبين أو رجل طلق لاعباً جائز ، قال أبو الدرداء يقول : ثلاث من اللعب من تكلم بشيء ممنه جاز عليه : العتق والطلاق والنكاح •

❖ مسألة : وعن رجل أتى قومًا فقال : لأبيكم أزوجه ابنتي ، فقال رجل : أنكحنيها ، قال : نعم قد أنكحتكما ثم ندم من ساعته ؟

فقال : لا ولا كرامة هي امرأته • وقال أبو عبد الله : نعم اذا قال هذا بمحضر من شاهدين •

✽ مسألة : وروى عن أبي عمر أنه عقد نكاحاً لهما زال لعله زاد على أن قال : أنكحتك على أن تمسك بمعروف أو تسرح بإحسان •

✽ مسألة : واذا قال ولي المرأة المزوج للشاهدين : اشهدوا أني قد زوجت فلان بن فلان ، بفلانة بنت فلان على صداق كيت وكيت • قال الزوج : نعم ؟

قال : لم يكن زوجاً بهذا ، لأن قوله نعم ليس بقبول ، لأن المزوج اذا قال : اشهدوا ، فقال الزوج : نعم اشهدوا وكذلك لو قال : بلى لأنه جاز عن قوله نعم حتى يقول قد قبلتها زوجة لي بهذا الصداق ، أو يقول : نعم قد قبلتها أو نعم قد تزوجتها •

✽ مسألة : وجائز أن يزوج الولي رجلاً بأربع نساء أو أقل في عقد واحد بلفظ واحد ، وكذلك القبول ، وان قال الزوج : قد قبلت فلانة وفلانة ، وأمسك عن نكاح فلانة وفلانة صح النكاح شيهما ، وان قال : قبلت نكاح فلانة وفلانة ، وفلانة لم يزوج بها صح النكاح في الأولى وبطل في الثانية وكان لغوا •

✽ مسألة : ومن جواب أبي سعيد رحمه الله الى رمشقي بن راشد :

ورجل أراد أن يزوج رجلاً ، قال المزوج للمزوج قد تزوجت منى
فلانة بنت فلان على كذا درهم ، قال المزوج نعم ، ودخل بالمرأة على هذا ،
قلت ما يكون هذا التزويج ؟

قال : فان كان دخل بها على هذا التزويج كان هذا اقراراً من
المزوج وتسليماً من الزوج وقصداً منهم الى التزويج فلا يفرق بينهما •

قلت : وكذلك الولي أمر رجلاً يزوج حرمة فتكلم ذلك الرجل بالمأمور
فقال للولي أنت قد زوجت فلاناً هذا بفلانة على كذا وكذا ؟ قال : نعم ،
ثم التفت على المتزوج فقال له : أنت قد رضيت فلانة زوجة لك على هذا
الحق ؟ قال : نعم ؟

قال : فاذا قصد الى التزويج على هذا ودخل الزوج لم يفرق بينهما ،
وان لم يكن الزوج دخل بها أم بتجديد التزويج على وجهه •

✽ مسألة : سئل عن رجل كتب الى رجل وأرسل اليه أن يتزوج فلانة
بنت فلان ، فوصل الكتاب اليه أو الرسول ، كيف يشهد المكتوب اليه
والمرسل اليه ؟

قال : يشهد ولي تزويج المرأة أشهدوا أني قد زوجت فلان بن فلان
بفلانة بنت فلان على صداق كذا وكذا ، ثم يقول المكتوب اليه أو المرسل

— ٣١٠ —

اليه اشهدوا أنى قد قبلت له والصداق عليه ، فاذا وصل الخبر اليه
فأنتم التزويج وقبل بالصداق ثبت النكاح له والصداق عليه ، وان كره
فلا صداق عليه ، ولا تزويج يثبت عليه •

✽ مسألة : وسئل عن رجل قال : قد زوجت فلاناً بفلانة ولم يذكر
صداقها ، هل يثبت النكاح ؟

قال : معي ان النكاح ينعقد أن يتتاماً على صداق معروف ، وان اختلفا
ففى بعض القول أنه يفسخ النكاح ، وان وطئها ولم يخطبها كان لها صداق
مثلها ، وثبت النكاح ، ولا أعلم فى ثبوته بعد الوطء اختلفاً ، وان طلقها
وقع الطلاق ، وكان عليه المتعة •

✽ مسألة : وقال : اذا تزوج الرجل امرأة زوجه وليها وشهر ذلك
مع الجيران ، فليس عليه أن يسترضيها والشهرة تجزيها •

✽ مسألة : وللرجل أن يعقد على المرأة فى حال حيضها ونفاسها ، فاذا
عقد لم يكن له الوطء حتى يزول الحيض والنفاس عنها ، ولا يجوز العقد
على امرأة حامل ، لأن نكاح الحوامل لا يجوز ، فان فعل ذلك ثم صح
فسخ النكاح بينهما ، ولا شىء عليه لها الا أن يكون قد وطئها ، فيجب
لها الصداق بالوطء ، ويفترقان بلا طلاق ، لأن الفرقة اذا وقعت بتحريم

— ٣٢ —

- النكاح والفسخ لم يكن طلاقاً ، والله أعلم
- انقضى الذى من كتاب بيان الشرع

❖ مسألة : عن الشيخ صالح بن سعيد الزاملى النزوى : وهل يثبت التزويج فى الليل اذا كان قمراً أو ناراً أو غير ذلك ؟

قال : أما النار فجائز لا فرق بين ذلك وبين النهار ، وأما غير النار اذا عرف بعضهم بعضاً كمرقتهم بالنهار ، فقد اختلف فى ذلك بعض أجازة وبعض لم يجزه ، وقال : الليل لباس كان قمراً أو لا قمر فيه ، والله أعلم •

❖ مسألة : لغيره ، ولعها عن الشيخ محمد عبد الله بن جمعة بن عبيدان : واذا غلط من يعقد التزويج ولم يقل وأملكته عصمة نكاحها باذن وليها ، وبرضاها ، فإنه مقصر ولا يفسد التزويج ، والله أعلم •

❖ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

ومن تزوج وشرط ان لم أجىء الى كذا وكذا فليست لى بامرأة فقيل
أهم شرطهم ؟

قال أبو عبد الله : النكاح ثابت الا أن يشترطوا عليه ان لم يجىء
الى كذا وكذا فلهى طالق فلهم شرطهم •

✽ **مسألة :** قال : وقد وجدنا وعرفنا أن الشروط في النكاح باطلة ، والاستثناء والنكاح ثابت كذلك أكثر القول ، إلا أن يشترطوا ما يهدم النكاح مثل الطلاق والايلاء والظهار ، فان ذلك يهدم النكاح اذا خاف فيه ولا يبطل الطلاق والظهار والايلاء .

ومما عرض على أبي على قال : كل شرط يشترط عند الصداق فهو من الصداق ، وكل شرط قبل النكاح فان النكاح يهدمه إلا ما كان عند عقدة النكاح فهو جائز .

ومن غيره : قال : وقد قيل ما جرى عليه من الشرط بين المرأة والزوج ، ولو كان ذلك قبل عقدة النكاح ، وعليه تزوجها ، ولو لم يذكر ذلك عند العقدة فهو ثابت ، وقد قيل بالقول الأول وهذا الآخر الأكثر .

✽ **مسألة :** وقال موسى بن على في رجل خطب على ابنه فاجتمع والد الغلام ، ووالد الجارية لم يكن شهود غيرهم ، وكان أب الجارية المنكح والشاهد مع أب الغلام وأم الجارية ؟

قال : ان كان الغلام بالغاً فلا نرى نكاحه إلا جائزاً ، ونحن نكره أن تنقل الشهود في النساء .

❖ **مسألة :** وسألته عن رجل يأتينا ونحن جلوس ، فيقول : أريد أزواج هذا الرجل بابنة فلان ، لأن أباهما وكلني بتزويجها أجلس للشهادة أم حتى يصح معي ذلك ؟

قال : لا حتى يصح معك أو مع الامام ♦

ومن غيره : وقال من قال : عن أبي سعيد أنه اذا كان لعله ثقة ، واطمأنت القلوب الى ذلك ، فان ذلك جائز ان شاء الله في حكم الاطمئنانة ، وأما في الحكم في القضاء فلا يجوز ، ولو كان مثل محمد بن محبوب ، هكذا حفظت عن أبي سعيد ♦

❖ **مسألة :** ما تقول في رجل زوج رجلا قدام شاهدين في الليل ، هل يجوز التزويج ؟

قال : عندي انه حلال ، وأما الشهادة على الصداق المذكور عند التزويج ، فلا يصح عندي أن يشهد الشهود عليه في الحكم قطعاً الا على معنى الجبر ♦

❖ **مسألة :** واذا كان أحد الشاهدين أعمى ، أو كلاهما ، وكانا شاهدين على التزويج ؟

فقد قال من قال من الفقهاء : ان التزويج فاسد ولها صداقها ، ان

كان جاز بها ويفرق بينهما ، وعن محمد بن محبوب رحمه الله أن التزويج تام ، وأما الصداق فلا يجوز شهادتهما عليه إذا أنكر الزوج الصداق ، وبهذا القول نأخذ وكذلك القول في الرد على ما وصفت لك في التزويج .

*** مسألة :** وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح : خاطب وولى وشاهدان » فالخاطب هو الزوج ، وعقدة النكاح التزويج ، وعقدة كل شيء ايقاعه وإيجابه . فالنكاح جائز بشهادة رجل وامرأتين ، وقيل لابد في التزويج من أربعة : الزوج والمزوج والشاهدان ، ولا يكون أقل من ثلاثة ، المزوج والشاهدان ، فإن لم يكن رجلان حران مسلمان ، أو رجل وامرأتان فالنكاح فاسد .

*** مسألة :** ومن زوج ابنته وأشهد على ذلك شاهداً واحداً ، ثم أشهد بعد ذلك شاهداً آخر ، فجائز على أنه لا يدخل الزوج بالمرأة حتى يشهد الشاهد الثانى ، وإن أشهد في اليوم واحداً وفي غد آخر فجائز ، وقيل إن أبا صفرة فعل ذلك .

وأجازه ابن محبوب ووجدت أنه جائز ، ولو مات الشاهد الأول وزوجها مع الثانى .

*** مسألة :** أبو سعيد عن امرأة لها ثلاثة أولياء ، فزوجها أحدهم

— ٣٦ —

برجل ، وكان ولياها الآخران شاهدين على ذلك التزويج ، هل يجوز
هذا التزويج ؟

قال : معى أن هذا جائز •

قلت له : فان كان لها وليان ، فوكل أحدهما الزوج ، فزوج نفسه ،
وكانا هما — أعنى الوليين — شاهدين على التزويج ، هل يجوز ذلك ؟

قال : معى ان بعضاً يجيز هذا ، وبعضاً يشد فيه ، وبعضاً يفسده ،
لأن هذا لم يتم فيه أربعة ، وانما هو كان أحد الشاهدين وألجأ ذلك
الى غيره ، وقد قيل كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح ، والأربعة :
ولى وشاهدان وزوج على معنى قوله •

قلت له : فان وكل وليها الزوج ، ثم زوج نفسه قدام شاهدين غير
الولى ، هل يكون مثل الأول ؟

قال : معى انه اذا وكل وليها في تزويجها ، وجعل له أن يزوج نفسه ،
فزوج نفسه بحضرة شاهدين غير الولى ، فهذا نكاح جائز ، ولا أعلم
فيه كراهية اذا كان قد جعل له أن يزوج نفسه لأن هذا تزويج قد
حضره أربعة فى المعنى ، وان كانوا ثلاثة فى العدد فهم أربعة فى المعنى ،
لأن الزوج زوج وولى وشاهدان عنده على معنى قوله •

— ٣٧ —

قال : وأما ان كان وليها وكله في تزويجها ، ولم يجعل له أن يزوج نفسه فزوج هو نفسه بها بحضرة شاهدين غير الولي ، فمعى أن بعضاً يكره ذلك ، وبعضاً يجيزه فيما معى أنه قيل •

قلت له : فان وكله الولي وجعل له أن يزوج من شاء ، هل تكون هذه مثل التي قبلها ؟

قال : معى ان في بعض القول أنه يكون له أن يزوج من شاء ، الا نفسه ، لأنه لا يجوز له أن يزوج نفسه الا بأمره ، وفي بعض القول أنه يجوز له أن يزوج نفسه الا أن يستثنى عليه الولي نفسه ، أو أحد من الناس ، وفي بعض القول يكره له ذلك لتقدمه على حرم الناس ، بغير أمرهم لا من طريق المنع عن الاجازة •

قلت له : فان كان وكله في تزويجها وشرط عليه ألا يزوج نفسه فزوج نفسه بها برضاها ، هل يجوز في الاختلاف أم لا ؟

قال : لا أعلم أن ذلك يجوز ، ولا أعلم في هذا اختلافاً الا أن يتمه الولي ، أو يمنع ذلك بعد أن لزمه وبعد الحجة عليه •
انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : عن الشيخ سعيد بن بشير الصبحي تركت سؤالها •

قال : لا يجوز نكاح الا بشاهدين مصلين في الضرورة ، والاختيار ،
ولا أعلم في ذلك اختلافاً ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وعن رجل تزوج امرأة على أن طلاقها بيدها ؟

فقال : لها شرطها اذا جعل ذلك من حقها •

✽ مسألة : وعن رجل تزوج امرأة وشرطت عليه أن تنزل حيث

شأته ؟

قال : شرطها لا شيء ، واذا شرط لها أن كل امرأة تزوجها عليها فأمر
تلك المرأة التي تزوجها عليها بيدها ، قال ذلك لا يلزمه لها الا أن تجعله
بيدها عند عقد النكاح • وقال أبو عبد الله لا يلزمه ذلك •

وقال : غيره وقد قيل ان جعل لها بعد عقدة النكاح بها جاز ذلك ،
وقيل لا يجوز ذلك حتى يجعله لها بعد أن يتزوج التي جعل طلاقها في
يدها ، لأنه لا يملك طلاقها يوم ذلك ، ولا طلاق قبل النكاح •

✽ مسألة : من الضياء : ومن شرط عليه عند عقدة النكاح من حقها أن

اذا ادعت عليه طلاقها فهي المصدقة ، فلا أرى هذا يلزمه ، والله أعلم ؟

ان شرطت بها متى ادعت الطلاق فهي صادقة أو مصدقة ، فلا تطلق ،
وان قال : فقد صدقت طلقت •

✽ **مسألة :** وان اشترط الزوج على المرأة ان ماتت قبله فلا
صداق لها ؟

فلا أرى هذا الشرط فانه يلزمه الصداق لها ، ولورثتها بعد موتها ،
ولا يثبت هذا الشرط ان شرطت عليه ان هو مات قبلها فلا صداق عليه
لها ، فان ذلك يلزمها اذا مات ، ويبرأ من صداقها ولا سبيل لها في الصداق
على ورثته في ماله •

وكذلك ان قال : ان مت قبلها فليس لها عليه الا ما وجدت في ماله •
✽ **مسألة :** ومن جواب أبي الحواري : سألت عن رجل خطب
امراة فأبى منه ، وكان هاويا لها ، فشرط على نفسه على أن أمارقك متى
شئت ، وأعطيك صداقك ، وقال : أبرئ لك نفسك ، أو تبرئني من حقك
فتزوجته على ذلك الشرط ؟

فعلى ما وصفت فالتزويج تام والشرط باطل •

✽ **مسألة :** ومن تزوج امرأة على أنها بكر ، فإذا هي ثيب فلها صداقها
تاما ، الا أن تكون هي شرطت له أنها بكر ، فيلزمه صداق مثلها من
الثيبات ، ونحط عنه الزيادة ، ويسعه المقام معها ما لم يقر أنها زنت ، فان

لم تقر هي بما ادعى عليها ، ولو كانت شرطت له فالقول في ذلك قولها وعليها اليمين ، وان أقرت بالزنى فلا صداق لها •

فان مات الزوج قبل أن يدخل بها ، فان أقرت بأنها بكر ، وشرطت له بأنها بكر ، وأنها غير بكر ، وودعت الى اليمين على ذلك ، فنكلت أنقصت من صداق البكر ، وردت الى صداق مثلها ، ولها الميراث من زوجها •

فان كانت المرأة شرطت على نفسها أنها بكر ، فالشرط لا ينقض النكاح ، وقد تم عليه المصداق ، الا أن يكون صداق البكر أكثر من الثيب ، فعلى قول ترجع الى صداق ثيب وينحط عنه ما بين الثيب والبكر •

وان كان كله سواء فله لازم جميع صداقها ، وان كان ذلك شرطه له أحد أنها بكر فوجدوها غير بكر ، فالصداق لازم والتزويج ثابت ، وليس شيء له على من شرط ، وضمان أهلها ، ولا ينفق شيئاً ، انما ذلك اذا ضمنت على تقدم ذكره •

ويوجد في الأثر أن ولي المرأة اذا علم أنها أيم فزوجها وشرط للزوج أنها بكر ، فوجدوها الزوج أيماً ان على الولي فضل الصداق ما بين الأيم والبكر ، وان اعتلت المرأة بعلة أصابتها اما بيدها واما بشيء فعدت عليه أو ببعض العلل من غير علة الرجل فلا تحرم عليه ، وقيل : اذا كانت ممن لا يتهم ويصدق وذلك مما يصيب النساء •

وان قالت ان رجلاً أصابها بيده أو فرجه فلا صداق لها ولا يحل له امساكها ، قال أبو الحواري : ليس عليه أن يسألها ، فان أراد أن يقيم معها وسعه ذلك ، ويحسن الظن بها ، وبهذا نأخذ ، والله أعلم • انقضى •

✽ مسألة : ومن غيره عن الشيخ ناصر بن خميس بن علي النزوي :

وغيمن تزوج امرأة بكرة فوجدها ثيباً ، هل تحرم عليه ؟

قال : لا تحرم عليه اذا لم تقر أنه من فعل الرجال ، وليس عليه سؤالها ، لأنه يمكن زوال البكارة بأسباب كثيرة ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وقال ذكر لنا أن حاطب بن أبي بلتعة تزوج بنتاً للزبير من حين مات ولدت •

✽ مسألة : ومن جامع ابن جعفر : وقيل في امرأة تدفع الى رجل دراهم يتزوجها بها ، فاذا وهبتها فلا بأس وان كانت أعطته ليتزوجها بها ولم تعطه هو اياها فتزوجها بها فقد تزوجها على مالها ، ولم يتزوجها بشيء من عنده ، فهو بمن - نسخة - كمثّل من يتزوج امرأة بغير صداق ، فان جاز بها فلها الصداق كصداق وسط من صدقاتها وصدقات نسائها •

✽ مسألة : ومن جواب محمد بن محبوب رحمه الله :

وعن رجل أراد أن يتزوج امرأة ، وقال لا أتزوجها حتى تعطوها

مالككم أو بعضه ، أو أرضاً معلومة ، ففعلوا ، وكانت العطية مع عقد
النكاح ، وعلى ذلك تزوجها ، ثم لم تقبض المرأة حتى مات والدها وعليه
دين أو لا دين عليه ، وله ورثة سواها ، أو ماتت هي ، وقد كان الأب
رجع في العطية أو لم يرجع ، ولا قبضت المرأة ؟

فأنى أقول : إذا كان على هذا الشرط عقدوا النكاح ، وعلى ذلك
تزوج بها الرجل ، فأنى أرى العطية للجارية قبضتها أو لم تقبضها ، وهي
لها دون الغرماء ودون الورثة إلا أن ترد الجارية على أبيها •

قال أبو سعيد : انه قيل يجوز هذا وهو حسن ، لأن في خلافه يوجب
معنى العذر ، وأحسب أن في بعض القول أن العطية على هذا كالعطية
غير شرط ، فإن جازت المرأة ثبتت عطيتها على من يثبت عطيتها عليه ، وتم
الزواج على شروط •

وان رجعوا في العطية ، وانتقضت لوجه من الوجوه ، وقد وقع
التزويج على معنى لم يثبت الشرط ، فإن كان زادها فوق صداق مثلها
أو صداقها الذى كان معروفاً من أجل العطية رجعت الى صداق مثلها
وصداقها الذى كان معروفاً ، وان كان الصداق صداق مثلها أو دونه
ثبت على ما هو عليه •

✽ **مسألة :** وعن موسى بن علي أنه قال : ثلاثة لا تجوز في النكاح : رجل تزوج امرأة وشرط عليها ألا ميراث لها في ماله ، أو يعزل عنها عند الجماع ، أو لا نفقة لها عليه ، وشرط الله قبل شرطه •

✽ **مسألة :** وتزوج امرأة من مكة وشرط عليها ألا يأتيتها إلا أيام الموسم ، وهو من أهل عمان ؟

قال موسى في هذا : خليك أن يجوز عليها • والله أعلم •

انقضى الذي من كتاب بيان الشرع •

✽ **مسألة :** الزاملى : وفي رجل خطب امرأة فاتفقا على التزويج ولم يعقد للنكاح ، فصار الرجل يعطى المرأة الثياب واللحم وسائر المأكولات ، ورجعا عن التزويج ، وطلب الرجل ما أهداه اليها ، أله ذلك كان الخلف منها أو منه ؟

قال : أما مثل الثياب فعليها ردها عليه ، كان الوقوف منها أو منه ، على ما سمعته من الأثر ، إذا كانت العطية بسبب التزويج ، وأما المأكولات مثل اللحم وأشباهه ، بعض ألزمها رده ، وبعض لم يلزمها رده ، ويعجبني أن كان في عادة تلك البلدان ، المرأة لا تجنيه الى التزويج ، أن يكون عليها رده أو مثله أن كان قد ذهب ، وله مثل أن لم يكن فقيمته ، والله أعلم •

قال الجامع : وكذلك جاء عن الشيخ محمد بن عبد الله بن ممداد ،
ولم يرفع اختلافاً ، بل ألزمها رد الكسوة والنفقة رجع •

*** مسألة :** ومن كتاب بيان الشرع :

قال : وتزويج الأجنبي لا يجوز ، والفراق والاجتماع ، ويجلد
الناكح والمنكح والشهود ، قال : وانما اختلف المسلمون فيمن زوج امرأة
على رضا وليها ؟

فقال من قال : ان أتم وليها قبل أن يدخل الزوج بها تم التزويج ، ان
لم يتم حتى دخل بها فرق بينهما •

وقال من قال : ان أتم الولي قبل أن يدخل أو بعد ما دخل فهو تام •

*** مسألة :** رجل نكح أخته على رضاها ، فلما بلغها أنكرت ، ثم بدا
لها بعد أيام رضيت ورضى أشهدوا شهوداً ولم يحضر الولي ، لأن الولي
قد رضى ؟

قال أبو عبد الله : أحب تجديد النكاح • وقال الشيخ ابن النضر :

وان غيرت والزوج مستمسك بها

فلا نقض ان عادت الى الزوج تجنح

وبعض يرى ان كان أول قولها

رضاها والا فالنكاح يصح

❖ **مسألة :** وقال محمد بن محبوب في رجل أجنبى زوج امرأة على رضا وليها ، فرجع الزوج قبل أن يعلم الولي غيرضى أو يكره ؟

قال : ليس له رجعة ، والنكاح تام إذا أتم الولي .

❖ **مسألة :** وقال موسى بن علي في رجل يملك رجلا بامرأة ويشترط رضا رجل من الناس ، فيباشر الرجل المرأة قبل أن يعلم رضا ذلك الرجل ؟

قال : تفسد عليه المرأة .

❖ **مسألة :** وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم : « استأثروا النساء في أمرهن فإن الثيب لا تنكح حتى تستأمر والبكر تستأذن وأذنها سكوتها » وعن النبي صلى الله عليه وسلم : « الثيب يعرب عنها لسانها والبكر تستأمر في نفسها » .

قال أبو عبيدة : تعرب بالتخفيف ، وقال الفراء : تعرب بالثقل ، يقال عربت عن القوم إذا تكلمت عنهم واحتجبت لهم . ومنه الحديث في الرجل الذى قتل رجلا يقول : لا اله الا الله ، انما كان يعرب عن ما في قلبه لسانه . وحكاه ابن قتيبة قال : هو يعرب بالتخفيف .

ويقال : اللسان يعرب عن الضمير ، أى يبين عنه ، والاعراب في الكلام هو الافصاح والابانة ، وفي بعض الكتب عن عائشة قالت : سألت رسول

الله صلى الله عليه وسلم عن المجارية ينكحها أهلها أتستأمر أم لا ؟ فقال :
« نعم تستأمر » ، فقلت : انها تستحي وتسكت ؟ فقال صلى الله عليه
وسلم : « فذلك اذن اذا هي سككت » •

✽ **مسألة :** وقال موسى بن علي في رجل ملك امرأة على رضا أخيها ،
ثم طلقها قبل أن يرضى أخوها ؟

قال : ان الرضا يعلم من أخيها ، فان رضى تم النكاح ، ثم وقع الطلاق ،
وان لم يرض أخوها لم يجب لها صداق ، فان مات الأخ لم ير بذلك
نكاحاً ، وان مات الزوج قبل أن يرضى الأخ بعد موت الزوج ، فان ذلك
ليس بشيء اذا مات الزوج بطل النكاح •

✽ **مسألة :** وقال في رجل ملك امرأة ولها الخيار ثلاثة أيام أو له
فمات أحدهما قبل الثلاث ؟

قال : أما الزوج فلا خيار له وشرطه فيه باطل ، وأما المرأة فلها الخيار
ثلاثاً وأكثر من ثلاث •

✽ **مسألة :** وعن امرأة زوجت نفسها على رضا وليها فرضى الولي ؟
قال : قد أجازوه •

✽ **مسألة :** واذا علمت المرأة قبل التزويج فرضيت ، ثم رجعت فغيرت
ولم ترض فأكثر ما يوجد في الأثر أن التزويج يفسخ ولا يثبت ؟

وقال آخرون قد ثبت عليها رضاها به أولاً ، والآخر عندي أعدل لأنها انما رضيت أولاً بما لم يثبت عليها به حكم زوجته ، وهذه انما ترضى بعد ثبوت العقد كالبيع ، انما يثبت بعد العقد ، فإذا وقع عقد البيع ثبت مع التراضي منهما •

✽ مسألة : قلت له : وكذلك لو تزوج بها فأظهرت الكراهية ثم رجعت فقالت : انها كانت قد رضيت به زوجاً قبل الكراهية ؟

قال : معنى انها تكون مقرة على نفسها بالرضا به قبل الكراهية •

قلت : أرأيت لو أنه لما أن أظهرت الكراهية أجبرها على الوطء وتركته تقية منه ، ثم انها قالت انها كانت راضية به قبل الكراهية ؟

قال : معنى انها تكون مقرة على نفسها بالرضا والزوجية على معنى قوله •

✽ مسألة : قلت لأبي سعيد : فان تزوجها على ما اتفقا عليه من الحق ثم اختلفا على الحق ، وقاما من مجلسهما ولم يفسخا التزويج ، هل ترى التزويج ثابتاً اذا اتفقا بعد ذلك على الصداق •

قال : معنى انه على ما أرجو أنه قيل ، ويخرج ما قيل عندي انه لعله المرأة اذا بلغها التزويج ، فغيرت ثم رضيت بعد ذلك فأحسب أن بعضاً يفسخ النكاح من أول ما تغير ، ولا ترجع فتتمة الا بتزويج جديد ، وأحسب أن بعضاً يذهب الى ما دام الزوج متمسكاً بالنكاح والشهود كذلك ، ولم

يرجع عن التزويج حتى رضيت ، انه لعله يتم على حسب معنى قوله ، وعندى
انه يشبه هذا من شبهه بذلك ، أو قال فيه على نحوه •

قلت : فان رجع أحد الشهود قبل أن يتفقا على الصداق من بعد
اختلافهما ، والزوج متمسك ، ثم اتفقا بعد رجعة الشهود ، هل يتم
التزويج على قول من يجيز ذلك ولا تضر رجعة الشهود ؟

قال : فعلى معنى ما قيل انه ما دام الزوج متمسكا بالتزويج والشهود
متمسكين بالشهادة حتى رضيت ، فلهلعه يتم على بعض القول على هذا
القول عرفنا ، والله أعلم بما سوى ذلك •

✽ مسألة : واذا عرفت المرأة التزويج ، ورضيت به وهى لا تعرف
الزوج ، وهو لا يعرفها أيضاً أنه اذا عرفها حين تهدى اليه بسكون قلبه
والعادة الجارية بين الناس من التعارف في ذلك جاز أن يتماسا ، لأن هذا
يعرف بالعادة وسكون النفس •

وهذا فعل الناس مذ لم يزل ولا يعرف في بدو الأمر ، الا هكذا وان
سأل بعضهما بعضاً عن أنفسهما فحسن وليس ذلك من طريق الحكم ، لأن
اقرارهما ليس يتعين ، وانما يعرف هذا بالتعارف والعادة وسكون النفس
اذا لم يرتب ، وعادة الناس أن الرجل تهدى اليه زوجته بامرأة أو امرأتين

أو جماعة ، ثم يذهبن عنه ويخلفن في البيت امرأة فتسكن نفسه اليها
انها زوجته •

وكذلك لو دخل عليها منزلها فوجدتها فسكنت له واطمأنت نفسه أنها
زوجه كان هذا جائزاً ، وهذا عادة الناس ما لم يرتب ، فان ارتاب فلا بد
أن يتعرف ذلك من أحد وجوه الدلالات التي يقع بها العلم ، اما بسكون
نفس أو خبر ، والله أعلم •

وكذلك الأعمى هو وغيره في ذلك سواء يعرف ذلك بالعادة والتعارف
بين الناس ولا يحتاج الى بينة اذا سكنت نفسه ولم يقع خطؤه •

❖ **مسألة :** قال أبو سعيد في رجل تزوج امرأة فردت التزويج ولم
ترض به ووطئها أنها تحرم عليه ، فان وطئها ولم تغير ولم تمنعه فقد قيل
في قول أصحابنا غيما يخرج عندي أنها أنكرت بعد ذلك لم يكن لها نكير
ولا تغيير لثبوت ترك النكير منها بعد علمها بالتزويج •

قلت : فلها أن تقيم عنده على وجه الحلال ؟

قال : لا يبين لى ذلك •

قلت له : ولا يحل لها أن تقربه الى الوطء اذا وقع عليها ؟

قال : لا يبين لى ذلك وتمنع عنه بما قدرت عليه ، ولا تؤله لأن له الحجة ، وتخبره أنها لا تحل له ويبطل صداقها بذلك من عليه ، لأنه لاجبة لها عندى ، وفى نفسى من الكسوة والنفقة وأحب لها التخلص من ذلك ، لأنها لها عليه فيما عندها •

وفى نفسى منها من أخذه لها منها ، لأنه كان مباحاً له وطئها ، ويعجبني اذا أخبرته بذلك ، فلم يصدقها ثم كساها بعد ذلك وأنفق عليها ألا يكون عليها رد ذلك اليه •

✽ مسألة : وعن رجل تزوج امرأة ثم ماتت قبل أن يجوز بها ، أو مات هو ، هل يتوارثان ؟

قال : فإذا كانت المرأة قد رضيت بهذا التزويج ، فالإيراث بينهما ، فإن لم تعلم المرأة بذلك التزويج حتى مات الزوج ، ثم رضيت به من بعد موته كان لها الميراث منه ، والصداق كاملاً ، وعليها يمين بالله أن لو كان حياً لرضيت به زوجها ثم ترثه •

✽ مسألة : وقال الحوارى بن محمد : ان محبوباً قال : اذا المرأة أمرت وليها أن يزوجهها برجل رضيت ثم ذهبت فزوجها ، فكرهت بعد النكاح ؟ قال : ان الأمر قد جاز عليها وهى امرأته •

✽ **مسألة :** وزعم الحواري عن محبوب : أن المرأة إذا أمرت وليها أن يزوجه رجلاً فرضيته زوجاً ، وزوجهها فليس لها رجعة ؟

قال : وأخبرته بقول أهل عمان أن لها الرجعة ، وكان يتعجب من ذلك .

✽ **مسألة :** وقال الموضح بن عقبة عن موسى : ان شهادة الولي على الرضا بالنكاح جائزة .

✽ **مسألة :** قلت له : فما تقول في المرأة إذا أخبرها رسول من الولي بأنه زوجها من زيد ، أو برسول من الزوج ، أو أحد الشهود على التزويج ، أو يخبر الولي أو الزوج ، هل يكون هذا كله حجة عليها ان رضيت به زوجها بهذا الخبر ؟

قال : قد قبل عندي على معاني ما يوجد في بعض القول ان هذا مما يكون حجة عليها ، وليس لها انكار بعد ذلك اذا صح ذلك ورجعت ، وفي بعض ما يوجد من معاني قول بعض ان ذلك ليس بحجة عليها حتى يشهر التزويج أو يصح عندها بشاهدي عدل ، بمعنى ما يثبت في الحكم في القضاء ، والا فليس عليها تحير ما دون هذا حجة .

قلت له : فعلى هذا القول ان رضيت بخبر الواحد مما وصفت في المعنى الأول ، ثم رجعت عن ذلك ثم صح في الحكم بأنه قد كان التزويج قبل رضاها به ، هل لها ذلك ؟

قال : هكذا يشبهه عندي على هذا المعنى •

❖ مسألة : وسألته عن رجل تزوج امرأة ودفع المهر الى أبيها ، وقال الأب : ادخل علي زوجتك ، فلما جاء الزوج ليدخل قالت : لا أرضاك ، ولا يحل لك أن تدخل علي فاني قد كرهتك ، فلم يزل بها حتى رضيت ، وقالت للزوج ادخل علي ، أيجوز ذلك النكاح الأول ؟

قال : جائز اذا رضيت •

❖ مسألة : وحفظ بعض المسلمين عن أبي عبد الله في المرأة اذا تزوجها رجل فرضيت في نفسها أنه رضا ، وان لم تنطق بالرضا ، فاذا كرهت في نفسها فليس كراهية حتى تنطق بالكراهية •

❖ مسألة : وبلغنا عن ابن عباس قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحملوا النساء على ما يكرهن » وكان يقول : « أيما امرأة هويت رجلا وهوى أبوها رجلا غيره فلتلحق بهواها بعد أن يكون لها كفؤا ليس بفاسق » •

❖ مسألة : وعن امرأة ملكها رجل فرضيت في نفسها ، وأظهرت الكراهية فوطئها الرجل ، ثم قالت من بعد : انى كنت راضية في نفسى ، لعله قلبى ؟

قال : هي زوجته ، وانما يؤخذ بما في النفس •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : من جواب الشيخ العالم أبى سعيد رحمه الله تعالى
حين سئل عن رجل تزوج امرأة ، ولم يصح رضاها ولا غيرها ، ثم ماتت
قبل الدخول بها ، فاختلف الزوج هو وورثتها ، فقال الزوج : ان المرأة
رضيت به زوجاً ، وقال الورثة : انها لم ترض ما الحكم فى ذلك ؟

قال : معنى انها غير راضية حتى يصح أنها راضية فالمدعى رضاها هو
المدعى وعليه البينة •

قيل له : فان أقر الورثة أنها راضية وطلبوا صداقها وأنكر الزوج ،
وقال : لا أعلم أنها راضية ؟

قال : معنى ان من يدعى منهم رضاها هو المدعى ، وعليه البينة •
قيل له : فان كان الزوج هو الميت ولم يعلم منها الرضا فى حياته ،
ثم قالت انها كانت راضية ؟

قال : معنى ان القول قول الزوجة مع يمينها ان طلب الورثة يمينها •
قيل له : فان طلب الورثة يمينها فامتنعت عن اليمين ؟

قال : فان حلفت والا لم يكن لها شئ •

— ٥٤ —

قيل له : فان قالت لم تكن راضية ولا كارهة في حياة الزوج ، والآن
قد رضيت بعد موته ؟

قال : معنى ان القول قولها ورضاها به رضا ، ان لم تكن غيرت
التزويج في حياته ولها الصداق والميراث •

قيل له : فان تزوج بها ولم تعلم بالتزويج في حياته حتى مات الزوج
يكون الموت ناقصاً لما كان من التزويج ، أم التزويج منعقداً ؟

قال : ان التزويج بحالة منعقداً •

قيل له : فان رضيت بالتزويج بعد موته يكون رضاها به رضا ، وتكون
زوجته وترثه ، ويكون عليه صداقها ؟

قال : هذا معنى •

قيل له : فان لم يظهر الزوج قبول هذا التزويج حتى ماتت المرأة ،
ثم أظهر قبوله التزويج بعد موتها أنه كان راضياً بالتزويج في حياتها ،
هل يكون ثابتاً ويرثها ، ويلزمه صداقها ؟

قال : معنى ان كان صح رضا هذه المرأة بهذا التزويج ، فقوله
مقبول انه رضى به مع يمينه في حياتها ، وبعد موتها كما كان القول قولها
بالرضا بالتزويج اذا ثبت ذلك هو عليه مع يمينها في حياته وبعد موته ،

وإذا لم يصح رضاها التزويج ، لم يصح هذا التزويج ولو صح قبوله هو ، فهذا على معنى ما أجابني فاعرف ذلك •

✽ مسألة : ومن جواب الشيخ الصبحي وهذه من بيان الشرع :

قال محمد بن محبوب في امرأة زوجها وليها وهي غائبة بفريضة وشهود ، فماتت المرأة قبل أن يبلغها خبر التزويج أو مات الرجل ؟

قال : إذا مات الرجل من قبل أن يعلم رضاها ثم رضيت استحلقت أن لو كان حياً لرضيت به زوجاً ، فإذا حلفت فلها في ماله الصداق وميراثها منه ، وإن كانت هي الميتة من قبل أن يعلم منها فلا ميراث له منها ولا صداق عليه •

قال غيره : ما لم يعلم منها التغيير فعليه الصداق كاملاً ، وله الميراث ، هذا قول صحيح أم لا ؟ وإن كان صحيحاً فما معناه ، لأنه قال في المسألة فماتت المرأة قبل أن يبلغها الجواب ، لعل معنى الناظر بلغها التزويج ولم تظهر الكراهية ولا الرضا •

وأما إذا بلغها التزويج وماتت قبل الجواب فليس للزوج منها شيء ، والله أعلم •

أرأيت إذا بلغها التزويج وماتت قبل أن يعلم منها الرضا أو التغيير ، أيحسن في هذا الاختلاف كما ذكرنا ، وما الأصح في هذا ؟

الجواب : هكذا عندى ، ولا أحفظ الأصح من القولين ، والله أعلم •
وان هذا هكذا فما تقول فى الحرة البالغة العاقلة اذا بلغها الخبر
بتزويجها فلم يصح منها تغيير حين ذلك ، ثم غيرت من بعد ، هل يحسن أن
يكون فيه قول باثبات التزويج على هذه المسألة ؟

الجواب : يحسن ذلك ، وعسى أنه قيل بذلك ، والله أعلم •
* مسألة : ابن عبيدان ورجل ادعى على امرأة أنها زوجته وان
أباها زوجه اياها وهى تقول : لست بزوجه ، ولم تقل انها غير راضية
ولا مغيرة ، فعلى هذا ما وصفت لا يقبل قول الزوج ولا قول الأب ،
والقول قول المرأة ، والله أعلم •

* مسألة : الصبحى : وهل يكون قول والد المرأة مقبولا ان قال :
انه زوجها بفلان ، ويجب لها وعليها فيما بينها وبين الله وفى الحكم عند
المسلمين ما يجب للزوجة عليها أم لا ؟

قال : اذا قال والد المرأة أنه زوجها بفلان غفى وجوب تصديقه عليها
الاختلاف ، والله أعلم •

* مسألة : ومنه وفى الحاكم اذا حكم بفرقة رجل وامرأة يجوز
لحاكم تزويجها أم لا ؟

قال : نعم هكذا عندى أنه يجوز له تزويجها اذا حكم بالحق ،
والله أعلم •

الباب الثانى

فيمين يحرم تزويجه من النساء وما لا يحرم وفى المس
والنظر وفى الرضاع وفمين جمع بين الأختين وفى
تزويج الابنة على الأم والأم على الابنة وفى تزويج الرجل
بعمة امرأته وخالتها وفى تزويج الأمة على الحرة والحرة
على الأمة وتزويج الأمة قبل عتقها أو بعده وما أشبه ذلك كله

ومن كتاب بيان الشرع :

ومن جامع ابن جعفر : وقال الله تعالى : (حرمت عليكم أمهاتكم
وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم
اللاتى أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتى
فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا
جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين
الا ما قد سلف ان الله كان غفوراً رحيماً) •

وفى الحديث : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » . ومن
تزوج امرأة ثم غارقها دخل بها أو لم يدخل بها فلا يجوز له أن يتزوج
أمها ، لأنه تعالى قال : (وأمهات نسائكم) مبهمة • وقال : (وربائبكم اللاتى

في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) •

فمن تزوج امرأة ثم فارقها قبل أن يجوز بها ، جاز له أن يتزوج ابنتها ، فإن جاز بالأم حرمت عليه ابنتها أبداً •

قال غيره : كذلك قيل انه اذا تزوج امرأة فإن جاز بها حرم عليه تزويج ابنتها ، وإن لم يكن جاز بها لم تحرم عليه ابنتها ، وأما أمها فحرام عليه جاز بها أو لم يجز ، لأن الله قال : (وأمهات نسائكم) •

ومن غيره مسألة : من جواب أبي الحواري ، وعن أراد أن يتزوج مطلقة ربيبه فقد أجاز ذلك بعض الفقهاء وبه نأخذ • رجع •

ومن الكتاب : ويكره أن يتزوج الرجل امرأة ربيبه التي دخل بها أيضاً • قال أبو الحواري : ان تزوج امرأة ربيبه لم تحرم عليه وكذلك الربيب بتزويج من نكح زوج أمه ، وحرام تزويج امرأة الابن على الأب اذا طلقها الابن أو مات عنها دخل الابن أو لم يدخل •

قال الله تعالى : (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) يعني حرام نساء الأبناء على الآباء دخل بها الابن أو لم يدخل فهي حرام على الأب ، وكذلك حرام نساء الآباء على الأبناء ، قال الله تعالى : (وأن تجمعوا بين الأختين الا ما قد سلف) يعني ما قد مضى قبل التحريم •

قال أبو سعيد : انما عفى لهم ما مضى قبل أن يقع التحريم فلما وقع التحريم كان ذلك محرماً ، ولو كان التزويج انما وقع قبل ذلك ، فان ذلك يفسد حين ذلك التحريم ، ولو كان قد تزوجها قبل ذلك •

ومن الكتاب : ويكره للرجل أن يجمع بين المرأة وامرأة ابنتها ، وقد فعل ذلك من فعل فلم يروه حراماً ، وكذلك يكره للرجل أن يوطأ أو يتزوج ما تزوج أو وطئ زوج أمه بلا حرام يبصره ، وكذلك يكره لمن يجمع بين المرأة وربيبتها ، وقد فعل ذلك من فعل في عصر الفقهاء فلم ينكروه •

ويكره للرجل أن يتزوج بتريكة جده أبي أمه ولا أبي أبيه • قال أبو الحواري : حرام على من تزوج تريكة أبي أمه وأبي أبيه حرام مفرق بينهما • قال أبو سعيد : قول أبي الحواري أصح في هذا •

✽ مسألة : اختلف هل العلم في الجمع بين امرأة الرجل وابنته من غيرها بالنكاح ، فأجاز ذلك أكثرهم ، وفعل ذلك عبد الله بن جعفر ، ومختلف أيضاً في الرجل ينكح المرأة وينكح ابنة ابنتها من غيره ، واختلفوا أيضاً في الجمع بين بنات العم ، فأجاز ذلك أكثرهم ، وقيل : أن جابر بن زيد كرهه •

وأما ما نسل من ولد صلب جده ولو علا ، وكذلك من نسل من ولد بطن جدته ولو علت فهو حلال ، وذلك بمنزلة ابنة الخالة وابنة الخال ، وابنة العممة وابنة العم ، والله نسأله التوفيق لما يحب ويرضى • وكذلك

لا يحل له أن يتزوج بما نسل من ولد ربييته له ، أو ربيب أبداً ما كانوا
وتناسلوا ، وكذلك المرأة لا يحل لها من هذا كله مما لا يحل للرجل مما
ذكرنا •

ولا يحل لها إذا تزوجت رجلاً ورضيت به ، فلا يحل أن تأخذ أحداً
من آبائه ولا من أجداده ما كانوا ولو علوا ، ولا تأخذ مما كان من نسوله ،
فلا يحل لها أن تأخذ أحداً من ولده ولا من ولد ولده ما كانوا وتناسلوا ،
لأن ولد الربيبة بمنزلة الربيب ، ويحل لها من بعد اخوته ، وما نسل من
أجداده وجداته ، لأن ولد الجد بمنزلة ولد الأب والأم في هذا •

✽ مسألة : ومن زنى بامرأة ثم أراد أن يتزوج أختها ؟

فقال من قال : يجوز له تزويجها ، وقال من قال : لا يجوز له ،
تزوجها •

✽ مسألة : وعن بنات الزنى هل ينكحن ممن لا يعلم ؟

قال : يكره الفقهاء ذلك ، قال أبو معاوية لا بأس بتزويج بنات الزنى •

✽ مسألة : وسئل عن الرجل هل يجوز أن يتزوج جارية زوجته ؟

قال : الله أعلم ، فأما في ظاهر الأمر فهي مملوكة لغيره ، ولا يبين لى

موضع حبر التزويج •

✽ مسألة : وللرجل أن يتزوج امرأة ومطلقة أبيها ويجمعهما •

✽ مسألة : ومن كتاب الرقاق :

امرأة وضعت ولداً لا تعرف أنها تزوجت ويجوز تزويجها برجل أم لا ؟

قال : جائز ذلك ما لم يعلم أنها زنت به لأنه يمكن أن يكون من

غير زنى •

قلت : هل يجوز لرجل أن يتزوج ملاحنة أم لا ؟

قال : جائز ذلك لأن الملاحنة ليست بزانية تنسب •

قلت يجوز لرجل أن يتزوج محدودة أم لا ؟

قال : ان كانت محدودة على الزنى فلا يجوز تزويجها الا المحدود

وان كانت على غير ذلك ، فلا أعلم بأساً ، والله أعلم •

✽ مسألة : وسمعنا في الذي يتزوج بجارية امرأته وهي امرأته بعد

اختلافها ؟

قال بعض الفقهاء : يجوز ذلك أن يجمع بين المرأة وجاريتهما ،

وليس ذلك بمنزلة الأخت والعممة والخالة ، لأنها خارجة من حال الأخوات

من النسب والرضاع. والأمهات والخالات والبنات والعمات والجيدات ،

وقد قال الله تعالى بعد ذكره ما يحرم من النساء : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) •

وقال من قال : لا يجوز ذلك ولم يعلم في ذلك علة مع صاحب القول ،

والله أعلم •

وقد روى الاختلاف في ذلك عن موسى بن علي ، ومحمد بن محبوب رحمهما الله ، ومعنا وقد عرفنا الاجازة في ذلك عمن أخذنا عنه من أهل العلم سماعاً على ما عندنا أننا عرفنا ، والله أعلم ، وينظر في عدل ذلك كله ، فإننا جعلناه أثراً على معنى ما سمعنا لا اللفظ بعينه •

*** مسألة :** ومن أخطأ امرأة غير امرأته فوطئها ، جاز له أن يتزوجها لقول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) •

*** مسألة :** ومن زنى في قرية بامرأة ثم خفيت عليه ، وأراد التزويج من تلك القرية ، ففيه اختلاف وهو عندنا جائز ولا يجوز له التي زنى بها والمرأة إذا لم يعرف أبوها فجائز تزويجها ولا نعلم به بأساً •

*** مسألة :** ومن مس فرج امرأته فرأته امرأة أخرى ، فجائز لها أن تتزوج به •

*** مسألة :** وسئل عن رجل غاب عن زوجته فتزوجها أحد على أنها زوجة الغائب ودخل بها على ذلك ، ثم صح أن التزوج والوطء كان بعد انقضاء لعدتها من وفاته ، هل تحرم عليه بذلك ؟

قال : أما أنا فيعجبني ألا تحرم عليه ، ويكون تزويجها ثابتاً ، ويخرج عندي على بعض مذاهبهم أنها تحرم عليه مثل الذي وطأ زوجته على أنها

غير زوجته فإذا هي زوجته في الأصل ، فمعى أن بعضاً قال : انها تفسد عليه بالوطء على النية الفاسدة ، ومعنى أن بعضاً لم يفسدها عليه .

✽ **مسألة :** ومن غيره : ويحرم من قبل النسب أمه وأخته وابنته وعمته وخالته وبنت أخيه وبنت أخته ، وهن سبع نسوة ، والله أعلم .
وكذلك تحرم عليه أربع نسوة من قبل الصهر : امرأة أبيه ، وأم امرأته ، وامرأة ولده ، وبنت امرأته ان كان دخل بها .

وكذلك يحرم على المرأة تسعة عشر رجلاً ، فمن النسب : أبوها ، وابنها ، وأخوها ، وعمها ، وخالها ، وابن أخيها ، فهؤلاء سبعة .
ومن الرضاعة : أبوها من الرضاعة ، وابنها من الرضاعة ، وأخوها من الرضاعة ، وعمها من الرضاعة ، وخالها من الرضاعة ، فهؤلاء سبعة ، وأربعة من قبل الصهر : أبو بعلها ، وابن بعلها ، وبعل أمها ان كان دخل بها وبعل ابنتها .

✽ **مسألة :** وسئل أبو سعيد رحمه الله عن امرأة جرى بينها وبين زوجها كلام مما يشبه البرآن فظنهما أنه قد وقع البرآن وهو غير برآن في رأى المسلمين ، فجھلا بذلك ، وتزوجت المرأة زوجاً غير الأول ، وحملت منه وولدت معه ، لمن يكون الولد للأول أم للآخر ؟

قال : معى انه اذا جاءت به لستة أشهر فصاعداً فهو عندى ولد
للآخر ، وان جاءت به لأقل من ذلك فهو للأول اذا كان زوجا •

قيل له : فهل تفسد على الأول ؟

قال : عندى أنه قد قيل ان المرأة لا يفسدها على زوجها الا الزنى
البحث ، وأما ما كان على مثل هذا من التزويج سبب الشبهة من ظنهم
أن البرآن قد وقع ، أو الطلاق قد وقع فلا يبين أنها تحرم على الأول ،
وعندى أنها تحرم على الآخر اذا صح أنها زوجة الأول على ما يخرج
عندى من قول أصحابنا على معنى قوله •

✽ مسألة : وعن رجل نظر الى فرج امرأة متعمداً ، أو مسه بيده ،

هل يتزوج ابنه بها ؟

قال : لا يتزوج هو بها ولا بأمها ، ولا بجدها ، ولا بابنتها ، ولا بابنة
ابنتها ، ولا بابنة أبيها ، ولا يتزوج ابنه بها ، وأما أمها وابنتها فحائز
لابنه أن يتزوج بهما •

✽ مسألة : ومن جواب موسى بن على الى سليمان بن الحنك :

وعن رجل نظر الى امرأة عريانة ونظر الى الفرج وهى قائمة ثم
أراد أن يتزوجها ؟

فان كان نظر الى الفرج فقد فسدت عليه ، وان كان لم ينظر الى

الفرج نفسه الا موضع الشعر وما ظهر من جوانبه فلا يفسد عليه
ان شاء الله •

✽ **مسألة :** وقلت من مس فرج امرأة من فوق الثوب بيده أو بفرجه
حتى أمني من ذلك ، هل يجوز له تزويجها أم لا ؟

قال : فمعي أنه قد قيل : اذا عرف ما مس أنه الفرج سواء كان
مسه من تحت الثوب أو من فوقه ، ولا يجوز له تزويجها ، وقد قيل في
ذلك ترخيص ما لم يمسه من تحت الثوب والأخذ بالثقة في الفروج
ما لم ينكر فصله ولا يجهل عدله •

✽ **مسألة :** ومن مس دبر امرأة لم يتزوجها فكره بعض الفقهاء
تزويجها ، ولم يروه حراماً ، ومن مس دبرها ثم طلقها غنصف الصداق ،
ولا أرى الدبر مثل القبل •

✽ **مسألة :** ومن نظر فرج امرأة بغير عمد ، فنظر الشق نفسه
وغض بصره ولم يعده ولم يتبع النظر فلا بأس عليه بتزويج هذه اذا
وقع نظره عليها بغير عمد • وان لم يعتمد النظر اليها ثم وقع نظره
عليها فنظر الشق نفسه وأمكن نظره ولم يغض من حين ما وقع نظره
عليها فلا يتزوجها •

لأنهم قالوا : اتباع النظرة النظرة يزرع الشهوة ويورث الحسرة ،
وان كان نظره منها على الفرجين غلا بأس بتزويجها ، وان تعمد لذلك ،
وعليه التوبة والاستغفار لنظره الى بدنها متعمداً •

✽ مسألة : الفرج اسم لجميع عورات الرجال والنساء ، والقبلان
وما حولهما كله فرج •

✽ مسألة : وعن رجل ملك امرأة ثم فارقتها ، وقد كانت ضربت بيدها
على ذكره ، هل يتزوج بابنتها فما أحسن التنزه ؟

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج في بعض معاني قول أصحابنا معنى
الفساد بمسها له مثل مسه لها من فساد نكاحها ان كانت ليست
بزوجته وفساد بناتها وأمهايتها لمعنى مسها له ، وأرجو أن بعضاً لا يذهب
الى ذلك ولا يفسد به ، ولا يجعل مسها له كمسه لها •

✽ مسألة : وسألت أبا سعيد عن رجل بالغ نظر الى فرج صبيبة
ممن تستتر وتستحي متعمداً لشهوة ، هل له أن يتزوجها اذا بلغت ؟

قال : معى انه قيل ان ذلك جائز له اذا تزوجها لغير تلك النظرة •

قلت له : رأييت ان تزوجها لتلك النظرة وعلم ذلك منه ، هل يسعه

المقام معها ولا يفرق بينهما ؟ قال : يعجبني اذا كان تزوجها لتلك النظرة
ألا يقيم معها ، لأنه دخل على أساس فاسد والمعنى فاسد .

قلت له : فان أقام معها ، وكان وليا ، هل تسقط ولايته ؟

قال : لا يبين لى ترك ولايته ، لأنه معى أنه قد قيل أن يتزوجها ما لم
يكن النظر بعد البلوغ .

قلت له : وسواء تزوجها قبل بلوغها أو دخل بها في حال الصبى
وبعد بلوغها ؟

قال : هكذا عندى ، وقد حفظت عن أبى سعيد أنه لو نظرها متعمداً
بعد البلوغ أنه يروى عن أبى أن ذلك فيه اختلاف فيخرج في بعض القول
أن ذلك لا يفسد تزويجها عليه .

وقال من قال : تفسد اذا كان بعد البلوغ ، وكذلك المس اذا مسها
وهى كارهة وأنكرت ذلك ، وقد روى عن جابر بن زيد أن تزويجها يجوز ،
وعن أبى عبيدة أنه لا يجوز ، وروى عن الحسن أنه يتزوجها ما لم يكن
لتلك النظرة فيما يذهب اليه .

✽ مسألة : وقال أبو سفيان محبوب بن الرحيل : حدثنى المليح بن
حسان أنه دخل مع جماعة معه الى أبى عبيدة وفيهم الفضل بن جندب ،

فقال المليح : فسألت أبا عبيدة عن رجل دخل على امرأة نائمة فوضع يده على فرجها من تحت الثياب فانتبهت المرأة ، فغضبت وشتمت وزنت وخطت وأنكرت انكار الحرة ، هل له أن يتزوجها ؟

فقال أبو عبيدة : لا يتزوجها ، وقال المليح : فسكتنا ولم يسأله أحد منا من أين ، قال : ثم استأذن صالح الدهان أبو نوح : فدخل على أبي عبيدة ، قال : فغمز بعضنا بعضاً : أيكم يسأل أبا نوح عن هذه المسألة ؟ قال الفضل بن جندب : أنا أسأله عنها ، فسأله فقال أبو نوح : يتزوجها ويهب لها ماله ان شاء .

قال : أبو عبيدة : لا يتزوجها .

قال أبو نوح : بلى يتزوجها مرتين ثلاثاً يتراددان القول ، ثم قال أبو نوح : يا أبا عبيدة هل كنت تعرف حيان الأعرج ؟ قال : نعم . قال أبو نوح : فان حيان أخبرني عن جابر أنه قال يتزوجها ويهب لها ان شاء .

قال أبو عبيدة : يا أبا نوح انها الفروج :

فقال أبو نوح : يا معاشر الشباب ألم أنتم أنتم أن تسألوني عن شيء وأبو عبيدة شاهد صدق أبو عبيدة هي الفروج .

* مسألة : ومن جواب أبي سعيد : وعن رجل نظر الى فرج صبية

معتماً لشهوة أو لغير شهوة ، ثم أراد أن يتزوجها . قلت هل يجوز له ذلك اذا أراد أن يتزوجها لغير تلك النظرة ، وعلى هذا القول هل يجوز له أن يتزوج أمها أو جدتها أو أحداً من بناتها اذا جازله أخذها لغير تلك النظرة ؟

قال : فأما هي فمعى أنه يختلف فيها ، وأحب اذا كان على شهوة كانت تلك النظرة أن يتنزه عن ذلك ، وأما الأمهات والجندات والبنات ، فليس معى على الشهوة منه لذلك اختلاف مما معى أنه يخرج على ما أحب العمل به ، ولعل ذلك لا يتعزى من الاختلاف ، على قول من يقول حتى يمس أو يطأ متعمداً أو خطأ ، تدبر ما وصفت لك ولا تأخذ من قولى الا ما وافق الحق والصواب .

* مسألة : ومن مس فرج امرأة خطأ ففيه اختلاف فبعض يجيز له تزويجها ، وبعض لا يجيز له تزويجها ، وان مسه متعمداً ففيه اختلاف ، فبعض يجيز له تزويجها وبعض لا يجيز له تزويجها ، وان مس دبرها متعمداً ففي تزويجه بها اختلاف ، فبعض يجيز وبعض لا يجيز .

* مسألة : وقيل ان حد الفرج الذى يفسد به النكاح هو موضع الثقب ، موضع الجماع وليس هو موضع ملتقى الدفتين ولا الشق ، وقيل انه اذا نظر الى الشق فسد عليه تزويجها ، وقيل : اذا نظر

جنوب جوانب الفرج ففسد عليه تزويجها وقيل ان لم ينظر الا موضع الشعر ، وما ظهر من جوانب الفرج لم يفسد عليه تزويجها ، وقيل : من مس ظاهر الفرج لم يفسد عليه تزويجها حتى يمس باطنه •

✽ مسألة : ومن أجرى فرجه على فرج امرأة على الشعر وفوق المصراعين بلا أن يدخل بين المصراعين من مس رأس الحشفة شيء ثم انه تزوجها ؟

قال أبو ابراهيم عن أبي علي أزهر : أنه لا بأس عليه في تزويجها ، وهو آثم في مس بدننها وفرجها بيده وبفرجه أو نظر عينه ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن عبث بامرأة في بطنها حتى أنزل ، ثم سالت النطفة حتى دخلت الفرج ثم أراد أن يتزوجها ؟

فان لم يكن مس الفرج ولا نظر اليه من تحت الثوب فلا بأس أن يتزوجها الا أن تكون قد حملت من تلك النطفة فلا يتزوجها •

✽ مسألة : قال محبوب في رجل بالغ عبث بصبية لا تعقل ثم أراد تزويجها وقد نظر الى فرجها أو مسه بفرجه أو بيده أن له أن يتزوجها ، وكذلك قال أيضاً محبوب في امرأة عبثت بصبي صغير ، وأخذت بذكره وجعلته على فرجها وهو لا يعقل ثم أراد تزويجها بعدما أدرك أن ذلك جائز ولا بأس عليها •

❖ **مسألة :** ومن نظر الى فرج امرأة بالنار أو بالنهار عمداً في الماء ، فلا يتزوجها •

وقد بلغنا عن الوضاح بن عقبة رحمه الله عن علي بن عزرة في رجل نظر الى فرج امرأة في الماء عمداً ؟

قال : لا يحل له نكاحها وينتقض وضوؤه وصيام يومه ذلك • وسمعنا أنه من نظر فرج امرأة بالمرأة لم يحل له نكاحها •

❖ **مسألة :** ومن مس فرج امرأة بيده أو بفرجه لشهوة لم يجز له تزويجها ، وإن مسه من فوق الثوب فأرجو أن يجوز له تزويجها ، ولا أحب له أخذ امرأة على هذه الصفة إذا كان هذا عادة لها •

❖ **مسألة :** ومن جامع ابن جعفر : ومن نظر فرج امرأة عمداً ومسه عمداً فلا يحل له تزويجها أبداً •

ومن غيره : وقال من قال : انه لا يفسدها النظر والمس على التعمد ما لم يكن لشهوة ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** عن أبي علي في امرأة مست فرج رجل حتى أنزل فالسلامة من تزويجها أسلم لحال مطاوعته ، وانزاله ؟

قال أبو الحواري : ان تزوجها لم تحرم عليه هكذا حفظنا ، وعن

أبى عثمان أنه لم ير مسها كمسه ، وزعم عبد المقتدر أن موسى قال : مسها
كمسه •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

* مسألة : الشيخ أحمد بن مداد ، ومن مس فرج أم امرأته أووطئها
خطأ أو ابنتها ، أتحرم عليه امرأته أم لا ؟

قال : فى الوطء تحرم ، وفى المس اختلاف •
قلت : ومن وطئ امرأة خطأ ، هل يجب عليه صداقها اذا مسها ،
وهل له تزويجها ؟

قال : فى ذلك اختلاف •

قلت : وعلى من أوجب عليه صداقها اذا مسها عمداً ، هل عليه
صداقها اذا مس فرجها خطأ ويكون بمنزلة الخطأ المضمون أم لا ؟

قال الشيخ ناصر : لا يبعد ، وقال الشيخ سعيد : لا يجب عليه ،
والله أعلم •

* مسألة : ومن وطئ أم امرأته أو ابنتها خطأ هل فيه قول من
أهل العدل أن زوجته لا تحرم عليه أم لا ؟

- ٧٣ -

الجواب : ان زوجته لا تحرم عليه وهو أكثر القول عندنا ،
والله أعلم •

✽ مسألة : ابن عبيدان وفيمن مس فرج صبية من فوق الثوب برجله
أو ركبته وذلك المس لشهوة ولم يدر أنه استبان الفرج أم لا ؟ أجوز له
تزويجها على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب : اذا مس الفرج من فوق الثوب واستيقن على مس الفرج
فلا يجوز له تزويج هذه الصبية على هذه الصفة على أكثر قول المسلمين ،
وخصوصا اذا تزوجها على ذلك •

وان نظر الى فرج صبية عمداً : فقول لا يجوز له تزويجها وهو
أحب الى ، وقول جائز له تزويجها ما لم يتزوجها لتلك النظرة ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه ، وفي رجل مس فرج امرأة من تحت الثوب ونظر
اليه ، ثم تزوجها وأنتجت منه بنات وبنين ما يكون ميراثه منهم ، ومن تلك
المرأة ويجوز تزويجه لبناته ؟

الجواب : اذا كان المس والنظر عمداً فلا يجوز له تزويجها على
أكثر قول المسلمين ، وقول لا يحرم عليها تزويجها حتى يكون المس والنظر
لشهوة ، وأما اذا كان ولدت منه أولاداً فهم أولاده يرثهم ويرثونه ، وجائز
له أن يزوج احدى بناته اذا أراد أن يزوجهن ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن جواب الشيخ أبى نبهان جاعد بن خميس بن مبارك الخروصى الخليلى العليابى رحمه الله تعالى :

وذكرت أنك وجدت فى المصنف مسألة عن أبى نوح فيمن أجرى فخرجه على فرج صبية لم تبلغ من فوق المصرعين بلا أن يدخل فى المصرعين شئ من الحشفة حتى قذف الماء ولم تدر أنها عن القوم ، ولا أنها عن أصحابنا ، وسألت أيجوز تزويجها على هذه الصفة وأردت التصريح منى لها ؟

فاعلم أنى لا أعلم أن هذا عن أبى نوح يوجد فى المصنف ولا فى غيره ، بل الذى جاء عنه ويرفعه الى حيان الأعرج عن جابر بن زيد حين خالفه الشيخ أبو عبيدة ، وكانا من فقهاء المسلمين غير هذا وذلك من جود فى غير موضع ، وكأنها توجد هذه الألفاظ ويرفع النص فى حكمها عن الشيخ أبى ابراهيم .

عن أبى على : لولا زيادة القذف للماء على الفرغ فى آخرها لكانت هى بحروفها نصاً فيما أرجو ، والذى يخرج فى مثل هذا على معانى ما جاء به الأثر عن الأكثر من أهل العلم والبصر : أنه لا يجوز له تزويجها ، ولو لم يقذف الماء ، وكأنه مع القذف للماء على الفرغ أشد .

وان تزويجها على هذا لم أتقدم على البراءة منه لمعانى ثبوت الاختلاف فيه أنه هل يكون بمنزلة الجماع أم لا اذا ما ولج الماء والجماع الفرغ

حتى انه يشبه خروجه في الصبية ، ولو كانت بكراً ، وان كانت الثيب منها الانتشاف أقرب فهي غير منفكة عن دخول معنى الاختلاف فيها وعليها ومثلها •

وعلى قول من يراه جماعاً فلا خلاف فيها على قوله ، ولا قول سوى أنها حرام عليه ، واذا خرج على غير معنى الجماع ثبوت حكمه على قول من يقوله أيضاً ، لم يبعد من الترخيص فيه على معنى ما الرخصة ، لعله على معنى ما جاء من الرخصة عند المماساة بالذكر والفرج التي هي دون الجماع على قياد ما جاء من الاختلاف فيه ، وان كان هذا كأنه أوحش وأفحش ، ومن التحريم أدنى ، فانه لا يبعد البتة في هذا الموضع على هذا القول الآخر أن يكون في الحكم يلحقه معنى حكمه ، وترك الاقدام على التفريق بعد التزويج أعجب الى وأحب لمن أحب ما استحبه له ألا يقدم على مثل هذا ، وألا يقيم عليه ان كان قد دخل فيه ، وأحب له الخروج منه على حال •

والله أعلم والموفق للصواب بمنه وكرمه •

✽ مسألة : ابن عبيدان غيمن وطىء امرأة غلطا منه ، هل يجوز له أن يتزوجها ؟

قال : في ذلك اختلاف ، وأكثر القول يجوز له تزويجها ، والله أعلم •

❖ مسألة : ومنه وفيمن قذف النطفة بين فخذى امرأة لا زوج لها ،
فجرى الماء فى الفرج فحملت ، ما الحكم ؟

قال : أما اذا حملت المرأة فلا يجوز له تزويجها ، وأما الولد فهو
ولده ولا صداق عليه ، والله أعلم .

❖ مسألة : الزاملى : واذا نظر الجد الى فرج ابنة ابنه عمداً
تحرم عليه زوجته أم لا ؟

قال : أما اذا كانت زوجته أم ابنه ، وكان نظر الى فرج ابنة ابنه
عمداً للشهوة فإنها تحرم عليه زوجته ، وان كانت زوجته غير أم ابنه
فلا تحرم عليه زوجته ، والله أعلم .

❖ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وسألت عن رجل نظر الى فرج ابنته متعمداً ، أو منه لشهوة ، هل
تحرم عليه امرأته ؟

قال : ان كانت ابنته بالغة حرمت عليه امرأته ، وان كانت ابنته صبية
فان مس الفرج أو نظر اليه لشهوة حرمت عليه امرأته ، وان مسه أو نظر
اليه متعمداً لغير شهوة ، فقال من قال : تحرم عليه امرأته ، وروى من
روى ، ورفعوا الحديث الى هاشم بن عبد الله الخراسانى أن امرأته

لا تفسد عليه ، وبهذا القول نأخذ اذا مس فرج ربيته أو ابنته متعمداً
لغير شهوة وهى صبية ، لم أفرق بينه وبين امرأته •

وقد كان أبو زياد ووضاح بن عقبة رحمه الله يقول : ان المسلمين
قالوا : ان البنت عدوة أبيها في البيت ، وأحسب أنهم يعنون ان نظر فرجها
أو مسه فسد عليه امرأته ، ويقول هاشم بن عبد الله نأخذ في هذا •

قلت : أهيفعل الرجل لابنته فرجها ؟

قال : لا يستحب له ذلك ، فان فعل لم يفرق بينه وبين امرأته •

قلت : فان مس دبر ابنته لشهوة أو نظر اليه لشهوة ، هل تفسد
عليه امرأته ؟

قال : لا يستحب له ذلك ، فان فعل لم يفرق بينه وبين امرأته •

✽ مسألة : واذا نظر الموالد الى فرج امرأة ابنه لم يفسدها ذلك
على الولد ، لأنها محرم منه ، ويكره للأب ذلك — نسخة — وهو يكره
للأب ، وكذلك ان نظر الى فرج أمه متعمداً لم يضر ذلك أباه •

✽ مسألة : وقيل عن أبي عثمان : أن عبد الله بن جهاح كان ملك
امرأة فتسور عليه الجدار — نسخة — جدار الدار فوجدتها وأمها نائمتين ،
وقد انحسرت الثياب عن أمها ، فنظر الى فرجها ، وهم بها ثم رجع ، ثم

عاد اليها فلم يزل كذلك حتى أدركه الصبح ولم يصنع شيئاً ، قال فسأل
الربيع عن ذلك :

فقال : الليل لباس ، وكذلك عندنا لا بأس فيما يكون من نظر الليل
ولو كان قمراً ، لأن الله قد جعل الليل لباساً ، وقد علم أن يكون فيه ظلام
وقمر ، وأما من نظر بالنار أو بالنهار في الماء عمداً فلا يتزوجها •

وقد بلغنا عن الوضاح بن عقبة رحمه الله عن علي بن عزرة في رجل
نظر فرج امرأة في الماء عمداً ؟

قال : لا يحل له نكاحها وينقض وضوؤه وصيام يومه ذلك ، وسمعنا
أن من نظر الى فرج امرأة بالمرأة لم يحل لها نكاحها •

وقيل في الذي يملك امرأة ثم ينظر الى فرجها في ظل الماء ، ثم
يطلقها : انه ليس لها الا نصف الصداق ، وقال من قال : الصداق كاملاً •
قال أبو الحواري : ان نظر ظل فرجها في الماء فلها نصف الصداق ، وان
نظر الفرج في الماء وهو في الماء فلها الصداق كاملاً •

* مسألة : وقال أبو عبد الله : من غسل لبناته فزوجهن وهن صغار
ولم تحضره شهوة عند غسلهن ، فأرجو أن ذلك لا يفسد عليه امرأته ،
وليس له أن يفعل ذلك ، ومن فعل ذلك فليستغفر ربه •

✽ **مسألة :** ومن جواب لأبي سعيد ، وسألت عن رجل أراد مس فرج امرأته فأخطأ بابنتها أو أمها أو أختها أو من لا يجوز له أن يجمعها أو لا يحل له نكاحها بعد دخوله بزوجته •

قلت هل يفسد عليه امرأته ؟

قال : فأما أمر امرأته وجدتها فصاعداً ، أو ابنته أو امرأته وبناتها وما سفل فذلك معنا واحد ، وتفسد امرأته بمس هؤلاء على ما وصفت على بعض القول على الاجماع •

وأما أخوات امرأته وعمات امرأته وخالاتها فذلك لا يفسد عليه امرأته ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً •

وقلت : ان أراد أخذ شيء فوقعت يده على فرج ابنته أو ربييته أو من وصفت لك في المسألة الأولى ، هل تحرم عليه وأختها ؟

قال : فأما أمهاتها وبناتها فقد قيل في ذلك باختلاف اذا مس فرج احداهن خطأ ، فأفسد ذلك بعض ، ولم يفسد بعض ، وأما الأخوات والعمات والخالات فلا نعلم أن أحداً قال في ذلك بفساد في الخطأ ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** قال أبو سعيد في رجل وضعت زوجته فلم يعرف ما هو

ذكر أو أنثى ، فأهدى يده الى الفرج ليعرف ما هو ، فاذا هي أنثى فمس
الفرج ؟

قال : معنى ان هذا يشبه العمدة ، لأنه فعل ما يدري ، وقد قصد الى
المس ، وقيل في العمدة بلا شهوة من الصبية باختلاف فقال : قال : بعض
انه لا يفسد حتى تكون الشهوة على العمدة من الصبية •

قلت له : فما يعجبك من ذلك ؟

قال : آثارهم وأقوالهم أثبت من اعجابى أنا •

قيل له : فان مس الشق من غير موضع الجماع ، هل يكون قد
مس الفرج ؟

قال : انه قيل في ذلك باختلاف ، فقال من قال : ان الفرج هو
موضع الجماع خاصة ، وقال من قال : ما التقى عليه الدفتان من الشق
فهو فرج •

قيل له : وكذلك في هذا مثل المس ؟ فكان المعنى من قوله انه
كذلك •

قال المصنف : وقد وجدت أن القول قوله أنه لم يعتمد ، ولو قال :
انظر ما في فرج ابنتك ، ولو أرادت زوجته يمينه على ما لو أقر به لكان
مفسداً لها كان على اليمين •

✽ **مسألة :** ومن نكح غلاماً فلا يحل له — نسخة — فلا يجوز له تزويج أم الغلام ولا ابنته ، وأما أختها فجائز تزويجها •

✽ **مسألة :** ومن جامع ابن جعفر : أخبرنا أبو زياد عن عزان بن أسيد في رجل كان ناعساً فجاءت ختنته أم امرأته ، فأدخلت يدها فقبضت على فرجه فانتبه حين قذف فأدخل يده فمس جسدها ما خلا العورة ، ثم سأل سليمان بن عثمان ومحبوباً موقفاً ولم يجيبا ثم هو اليوم معها ؟

قال أبو عبد الله : لا تحرم عليه ، وقال أيضاً في رجل ضم أم امرأته ولم منها غير الفرج ، ووضع الفرج على الفرج من فوق الثوب حتى أنزل ؟

قال أبو عبد الله : لا يحرمها عليه ، وإن أراد أن يقتنزه فذلك إليه •

✽ **مسألة :** سألت أبا سعيد عن رجل قصد إلى مس فرج على أنه فرج امرأته فمسه ولم يعلم أنها غير امرأته ثم علم ، أتفسد عليه امرأته ؟

قال : معى انه يجوز فيه الاختلاف ، فبعض يقول انه عمد وتفسد عليه امرأته اذا قصد لمس الفرج نفسه على أنه فرج امرأته فاذا هو غيره ، وقال من قال : انه بمنزلة الخطأ ، فعلى هذا فلا فساد عليه حتى

يقصد الى مس الفرج عمداً ، وهو يعلم قبل أن يمس أنه فرج غير امرأته •

قلت له : فان جامعها دون ما يوجب الغسل ، ثم علم أنها غير امرأته فنزع ، أتفسد عليه امرأته ؟

قال : معى أنه ما لم يقع وجوب الوطء فلا يخرج من حال المس وهو ماس حتى يطا ، ويلحقه حكم المس •

قلت له : فان قذف على فرجها ودخلت النطفة الفرج ثم علم فنزع ، ثم شك بعد العلم ، هل يلحقه الاختلاف ؟

قال : لا يبين لى فى هذا أن يلحقه الاختلاف بمنزلة المس ، ودخول النطفة بمنزلة الوطء ليس بمنزلة المس ، واذا ثبت حكم الوطء ، فالوطء يفسد فى العمدة والخطأ •

❖ مسألة : وعن الرجل هل يجوز له أن يأخذ ابنة المرأة وبناتها ؟ قال : وبناتها ؟

قال : هكذا معى أنه جائز •

قيل له : فهل يجوز له أن يأخذها هى وبناتها أم لا ؟

قال : عندى أن هذا مكروه ، وأما معنى حرمة فلا أعلم ذلك •

✽ مسألة : من كتاب الأشياخ : وعن زوجة الربيب وبناته ، هل يجوز لزوج الأم أن يتزوج بنت ربييه ومخلفته ؟

قال : هذا مختلف فيه ، بعض نهى تكريها ، وبعض نهى تحريماً ، ورخص فيه قوم ، ولا أحب ذلك اذا كانت بنت الربيب لا تجوز ، فبنت الربيب مثلها لا يجوز تزويجها •

قال المصنف : غيها نظر ، والذي عندي لا يجوز ، والله أعلم •
قال الناظر : لا تجوز ابنة الربيب ، وأما زوجة الربيب فتكره بلا تحريم ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومسألته عن رجل تزوج صبية لم تبلغ ولم يدخل بها أن ينظر من أمها ما يجوز له من ذوات المحارم قبل أن يجوز بابتنتها ؟
قال : فلا يبين لى ذلك •

قلت له : فان بلغت فغيرت النكاح ، هل يجوز له أن يأخذ أمها ؟
قال : فمعى ذلك على قول من لا يجيز نكاح الصبيان حتى يبلغوا أو يتموا ذلك •

قلت له : فعلى قول من يجيز نكاح الصبيان ، أيجوز له أن ينظر من أمها ما يجوز له من ذوات المحارم اذا لم يجز بها اذا كانت صبية ؟

قال : فعندى ذلك اذا رضيت به زوجا وهى صبية ، وكانت تعقل
الرضا •

قلت له : وفى هذا اذا رضيت وهى صبية وكانت تعقل الرضا ان
بلغت فغيرت النكاح لم يكن لها ذلك فى هذا القول ؟

قال : هكذا عندى •

قلت له : فعلى قول من لا يجيز نكاح الصبيان ان دخل بها وهى
صبية أيجوز له أن ينظر من أمها ما ينظر من ذوات المحارم فى حال صبيانها
ما لم تبلغ ؟

قال : نعم هكذا عندى على قول من يجيز نكاحها اذا بلغت ورضيت
به ، ويجوز وطئها فى الصبا •

قلت له : فعندك أن أحداً من المسلمين كره وطئها فى حال صبيانها ؟

قال : هكذا عندى أنه كرهه ولم يجزه •

✽ مسألة : والذى وطئ صبياً ، فإذا كان النكاح للصبى بالغاً
وطئه طئاً يغيب الحشفة فى دبره ؟

فانه قد قيل : ان ذلك يفسد عليه نكاح بنات الصبى وأمهاته ، وأما

الصبي المذكوح فمعى أنه يختلف فى نكاحه أمهات الناكح وبناته فانظر
فى ذلك •

✽ مسألة : وعن امرأة أدركت رجلاً على زوجها ينكحه ، وأبصرته
كالليل فى المكحلة •

قلت له : هل تحرم عليه امرأته أم لا ؟

قال : فعلى ما وصفت ، فالذى عرفنا من رأى المسلمين أنها تحرم
عليه امرأته •

✽ مسألة : وسألت عن صبي مس فرج صبية ، أو نظر اليه متعمداً ،
هل له أن يتزوج بها ؟

قال : نعم •

قلت : فإنه وطئها غافلتضها ، هل له أن يتزوج بها ؟

قال : قال محمد بن خالد : ذكر الصبي وأصبعه سواء ، ورفع الى
فى الحديث أن سعيد بن محرز كرهه •

قلت : فما تقول أنت ؟

قال : أقول اذا جاز بها فأكره له ذلك •

قلت : فان تزوجها ، هل يلزمهما الفرقة ؟

قال : لا أقدم على غراقهما اذا كانا صبيين •

✽ **مسألة :** ومن جامع ابن جعفر : وسألت أبا على موسى بن على عن صبي ضرب يده على فرج صبية لشهوة أو لغير شهوة ، أو نالها بذكره ، فلما بلغا أراد أن يتزوجها ؟

فقال موسى بن على : ما كانا صبيين فلا نرى بذلك بأساً •

قلت له : وما حد الصبي ؟

قال : هو صبي حتى يبلغ ، وقال لنا غيره من الفقهاء : لا فساد في ذلك الا أن يولج الصبي في الفرج • قال أبو الحواري : ولو أولج أنه لا تحرم عليه هكذا قال لى أبو المؤثر عن بعض الفقهاء ، وبهذا نأخذ •

وقال محمد بن الحسن : فرج الصبي كأصبعه فلا بأس بتزويجها ، وأما الرجل البالغ اذا نظر فرج صبية عمداً فقد قيل في ذلك باختلاف ، منهم من شدد ومنهم من لم يحرم نكاحها عليه اذا بلغت الا أن تكون نفسه دعتة الى تزويجها لما نظر منها ، فلا ينبغي له تزويجها ، ومن أخذ بذلك فلا بأس •

✽ **مسألة :** ومن غيره لم يجز محمد بن محبوب تزويج الصبيان اذا كان قد أفضى اليها بالوطء وأولج ، قال : لا يتزوجها أبداً ، وقال

أبو معاوية : ان تزوجها لم يكن حراماً لأنها لم تجز عليهما الأحكام . ولم تجز عليهما الأقالام •

✽ **سؤال :** قال الله عز وجل : (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » فلا ينبغي للرجل أن يتزوج امرأة من الرضاعة ، ولا امرأة ولده ولا امرأة ابنه ، ولا بعض أجداده من الرضاعة ، ولا يحل له تزويج امرأة أرضعته رضاعاً قليلاً أو كثيراً ولو كانت مضرة أو صتان أو سعوطا أو وجوزاً ، ولا تحل أخته من الرضاعة ، ولا بنت أخته التي أرضعته ، ولا بنت زوجته التي أرضعت بلبنه ، ولا تحل عمته من الرضاعة ، ولا خالته وبنت زوجها التي أرضعت بلبنه ، ولا بنت أخته ، ولا بنت أخيه ، ولا امرأة من ولد التي أرضعته كانت بنت ابنة أو بنت ابن •

وكذلك لا يحل له أحد من ولد ولد الرجل الذي أرضع بلبنه أبداً ، ولا بأس أن يتزوج الرجل أم ابنه التي أرضعته بلبنها ، ولا بأس بتزويج أخت هذه المرأة ، وكذلك أخ الغلام لا بأس أن يتزوج التي أرضعت أخاه ، ومن بدا له من ولد الرجل الذي أرضع أخوه بلبنه ، لأنه لا رضاع بينه وبينها •

ولا يجمع بين الأختين من الرضاعة ، ولا بين امرأة وبنت أختها أو

عمتها أو خالتها من الرضاعة : وكل امرأة ذات محرم من الرضاعة منها بمنزلة النسب : ولا يتزوج ابنته من الرضاعة ، والعبد والمكاتب والمدير والأمة والحر سواء : ولا يحل لصبي أرضع بلبن رجل أن يتزوج بشيء من ولده من غير المرأة التي أرضعته •

وكذلك لو كان الرضيع جارية لم يحل لأحد من ولد ذلك الرجل أن يتزوجها ، وجائز للرجل أن يتزوج أخت ابنه من الرضاعة ، وهي مثل أم ابنه ، ولا تحل للأختان من الرضاعة ، والرضاعة والنسب في هذا سواء ، وكذلك الأمتان الأختان من الرضاعة لا يحل وطئهما •

وكذلك الأمة وعمتها أو خالتها وابنة أختها وابنة أخيها من الرضاعة لا يجمع بينهما في الوطء ، قال أبو عبد الله حتى يخرج أحدهما من الملكة أو يزوجها ، وكذلك في النسب •

❖ مسألة : وإذا دخلت امرأة محلة قوم فأرضعت صبيانا كثيرين فحفي ذلك على أهل المحلة ، غير أنهم قد علموا بالرضاع ، فجائز تزويج هؤلاء إذا بلغوا بعضهم ببعض ، إلا من علم أنه أخ للآخر من رضاع تلك المرأة في قولنا ، وقد منع من ذلك بعض ولم يأخذ به •

❖ مسألة : وإذا أقرت المرأة أنها أرضعت ولدها بهذا الولد ، ثم رجعت عن قولها ذلك ، وقالت : لم أرضعه قبل منها قولها الآخر •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : ابن عبيدان : وهل للرجل أن يتزوج أم أخته من الرضاعة وأخت ابنه من الرضاعة ؟

قال : جائز إذا لم يكونا رضعا من لبنه ، ولا يجوز ذلك فى النسب ، لأن أم أخيه من النسب تكون أمه أو عمته نكحها أبوه أو أخت ابنه تكون ابنته قد نكح أمها فافهم الفرق فى ذلك ، والله علم •

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وفى جواب من محمد الى الصلت بن مالك ، وأخبرك أن موسى بن على قال برأيه فى شىء ألحقه بالأثر ولم يأت به الأثر ، وذلك فى الرضعة إذا شهدت ، فالذى جاء به الأثر وحمله أهل العلم أن الرضعة تقبل شهادتها بالرضاع ، ولو كانت مجوسية لا تتهم •

فقال موسى بن على رحمه الله : ان هذا الرضاع قد كثر ، وقد جعلوا إذا أرادوا الفساد أحضروا امرأة فشهدت بالرضاع • فقال : لا أقبل فى هذا الزمان لما ظهر له من الفساد بعد عقدة النكاح الا عدلة ، فلم يأت عليه أهل عصره من المسلمين • وأدخل الله به على المسلمين فرجاً ، فصار ذلك مأخوذاً عنه •

✽ مسألة : ولا يجوز أن تشهد بالرضاع امرأة عن امرأة ولا يقبل في ذلك شاهد عدل عن المرأة ، وإنما جاء الأثر في قبول شهادة الواحدة المرضعة إذا شهدت أنها هي التي أرضعت •

وقال من قال : ان شهدت امرأة عدلة برضاع بين رجل وامرأته ، فإن كانت التي شهدت غائبة عن التزويج حتى حين علمت ، قالت صدقت ، وإن كانت حاضرة عالمة بتزويج ذلك الرجل للمرأة ولم تقل شيئاً ثم قالت من بعد لم تصدق •

وقيل في امرأة لم تعلم أن فيها لبناً ألقت صبيّاً ثديها تلغيه بذلك أنه لا يكون ذلك رضاعاً حتى يعلم أنه قد رضع منها شيئاً ، ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة التي أرضعت أخاه •

وإن حلبت المرأة لبناً من ثديها ثم ماتت ، فسقى ذلك اللبن صبيّاً فهو رضاع ، وكذلك لو حلب من بعد موتها ، أو رضع الصبي منها وهي ميتة فهو رضاع •

ولو أن صبيين رضعا من لبن شاة أو غيرها من الدواب لم يكن ذلك رضاعاً ، وإنما هو بمنزلة طعام أكلاه جميعاً من إناء واحد •

*** مسألة :** وحفظت عن القاضى أحمد بن محمد بن خالد أن شهدت
المرضعة قبل التزويج فمختلف فى قبولها فى ذلك إذا كانت عدلة ، فإذا تزوج
فلا يفرق بينهما بشهادة امرأة ، إلا أن تكون عدلة فإنه يفرق بينهما بشهادة
العدلة .

وقال آخرون : لا يفرق بينهما إلا بشهادة شاهدى عدل ، والله أعلم .

وقال من قال : ان المرضعة من أهل الذمة تجوز بشهادتها على المسلمين
فى ذلك مما لا يجتمع عليه ، وجاء الأثر بجواز شهادة المرضعة ما لم تكن
متهمة وتهمتها أن تتهم أن تفرق عن حلال أو تجمع على حرام .

وقيل تجوز شهادة الأمة والجوسية والذمية إذا كانت عدلة ، وقال
من قال : لا يكون ذلك إلا فى أهل القبلة إذا كان ذلك على المسلمين .

*** مسألة :** شهادة المرضعة جائزة ولو لم تسأل ، وليس هى
كالشاهدين فى الأموال ، وقال أيضاً : ان الشهادة بالرضاع ليس لها
رجعة ، قيل انها عن أبى زكريا يحيى بن سعيد رحمه الله .

*** مسألة :** ومن جواب أبى سعيد فى أمة متهمة فى نفسها لعلها
شهدت برضاع بين رجل وامرأة وذلك أنها قالت : أرضعت هذين رجلاً
وامرأة بلبنها ، أراد الرجل أن يتزوج بالمرأة .

قلت : ما القول في شهادة هذه الأمة ، فقد قالوا : اذا لم يكن

• التزويج

• انقضى الذى من كتاب بيان الشرع

✽ مسألة : من جواب الشيخ الفقيه أبى نبهان جاعد بن خميس بن مبارك الخروصى العليائى ، وسئل فممين تزوج بامرأة فقالت له زوجته انها أرضعتها ، هل يلزمه تصديقها أم لا ؟ ، وان لزمه هل تحرم عليه الأخرى ، وهل يدخل عليه شيء فى الأولى ، كان ذلك قبل الدخول بهما أو بأحدهما أو بعده فیهما أخبرنى ذلك ؟

قال : قد قيل انه ليس عليه أن يصدقها الا بشهادة ذوى عدل من المسلمين أنها قالت ذلك قبل أن يتزوج بهذه الأخرى التى زعمت أنها أرضعتها وهى عدلة ، هنالك يقبلك قولها فيكون حجة عليه فيها ، لكنه ان كان لم يدخل بها على هذا من جهله بها فلا بأس عليه فى أمها ، وان كان قد دخل بها حرمتا عليه جميعاً فى قول المسلمين ، وان لم يعتمد لحرام ذلك ، وسواء دخل بالأم أو لم يدخل بها •

وقيل : ان كان لم يدخل بأمها حتى تزوج الابنة فدخل بها فالحرمة تقع على الأم ، وتبقى الابنة زوجة له ، فان دخل بالأم بعد دخوله بابنتها

من الرضاغة غسدتا جميعاً في قولهم في العمدة والخطأ ، وعلى قوله من
يوجب للأولى ميراثها من ماله بعد موته قيل أن يعلم بها في حياته •

وان صح معها أمره فلا بد وأن يتقى عصمة الزوجية بينهما على
قياده ، أو ينقض قوله في بقائها ، وان لم تكن هذه المرأة عدلة من النساء
لم يقبل ذلك منها بعد أن وقع التزويج ، ولو شهد به العدلان أنه كان
منها قبله ، لأن شهادة غير العدلة على الرضاغة بعد وقوع التزويج لا يجوز •

ويخرج على قول ثان جوازه ، ثم على هذا من شهادة العدلين به
كذلك فيه ما لم تكن متهمة في نفسها ، وقيل حتى تكون متهمة أنها لا تبقى
أن تجمع على حرام ، أو تفرق عن حلال •

وأما على غير هذا من شهادة العدلين على قولها أنه قبل التزويج
فلا أعلمه في هذا الموضع مما يجوز عليه ، فيما قد صرح به من قولهم
ان لم يصدقها ، وان كانت هي في النساء من عدولهن ، ولا سيما بعد
جوازه بالأخرى ، لأنه في معنى الدعوى لحرامها عليه نازل ، وعلى
تكذيبها فلا يمنع من التمسك بها ولا من الإقامة على الأخرى خرجت
الأولى أو أخرجها أو تركها في موضع ما لا يكون قولها حجة عليه ، وهي أعلم
بنفسها ان لم يصدقها •

فان تلك كاذبة فلترجع عن كذبها مع التوبة الى ربها من سوء ذنبها ،

ثم لا يكون عليها بأس في معاشرتها له ، لأن ذلك من باطلها غير موقع لحرمة عليها فيه فيما بينهما وبين الله تعالى ، وان كانت صادقة في قولها لم يجز لها أن تتمكن من نفسها في موضع علمها بوقوع حرام ذلك منه عليها ، وان صدقها قبل أن يجوز بالأخرى لتبقى له الأولى •

وعلى جوازه بهما فليخرجهما عن نفسه جميعاً ، ولا يقربهما ، وان كان لم يدخل بالأولى وهى الأم على رغما ، وأراد أن يستبقى الأخرى ، وهى الابنة منهما فقد مضى من القول ما يدل على أنهما يكونا على رأى في موضع تصديقه لها ، فانظر في هذا كله ولا تقبل منه الا الحق والسلام •

وقال في موضع آخر ، ففى قول المسلمين أنه لا يلزمه تصديقها ، الا أن يشهد على قولها ، ذلك أنها قالت قبل تزويجه بهذه المرأة ممن تجوز شهادته عدلان ، وهى عدلة ، وان تكن فيما بين المتهمه والعدلة ، فقولان ، وعلى ذلك فان كان قد دخل بالأولى ، ولم يدخل الأخرى فلا يقر بها •

ولا بأس عليه في زوجته التى هى على زعمها من الرضاعة أمها ، وان كان قد دخل بهما حرمتا عليه جميعاً في قولهم ، وان لم يشهد البينة على أنها قالت ذلك قبل التزويج بها ، ولم يصدقها ، فلا بأس عليه ، ولو كانت عدلة وهى أعلم بنفسها فان كانت صادقة في قولها لم يجز لها أن تعاشره بعد دخوله بابنتها ، وان صدقها فلا يدخل بها •

فان كان قد دخل بهما فليخرجهما ، وسواء تعمد على الجمع بينهما
أو أخطأ فلا فرق في التحريم لهما عليه بعد العلم منه بهما أو قيام الحجة
عليه فيهما ، والله أعلم •

❖ مسألة ٣ : ومن كتاب بيان الشرع :

وحد الرضاع الفصال وهو الفطام وتمامه سنتان ، قال الله عز وجل :
(وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) • وقال تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن
حولين كاملين) وقال جل ذكره : (حملته أمه وهنا على وهن وفصاله
في عامين) فصح أن الحمل ستة أشهر ، والرضاع أربعة وعشرون شهراً ،
وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا رضاع بعد حولين » •

❖ مسألة ٤ : واذا كان الصبي ابن ثلاث سنين وهو يرضع ولم يفطم
فأرضعته امرأة ، وكان الرضاع غذاؤه فلا شيء عليها منه ، واذا أخبر
الصبي بالطعام ولم يكن اللبن غذاؤه فلا رضاع له ، واذا أرضع صبياً
امرأة بعد ما فطم فلا بأس عليه بتزويجها •

وان استعط رجل بلبن امرأة أو رضعها فلا بأس ، وان أرضعته زوجته
فلا بأس أيضاً ، وان عمل الصبي دواء بلبن امرأة فشربه فهو رضاع ،
وان كان الدواء يابساً ، وان كان عند رجل امرأة تقول انها امرأته — نسخة —
زوجته لا ينكر ذلك فأرضعت من لبنها صبياً آخر فهو رضاع ، وهو ولد

الزوج ، لأن اللبن للفحل ، ولو حلبت امرأة من لبنها فجعلته في شيء ، فجاء زوجها فشربه ، ولا يدري ما هو ، فلا بأس ، ويقال : لا رضاع بعد فصال .

✽ مسألة : وإذا استعط صبي بلبن أو بدواء فيه لبن أو أقطر في أذنه ، أو سقى منه ، أو وضع في سويق وشرب منه ، فهذا كله رضاع ، لأن هذه المواضع تودى إلى الحلق ، وإن حقن في دبره أو قبله أو كحل به في عينه فليس برضاع وبين قومنا فيه اختلاف .

قال أصحاب أبي حنيفة : لا يجب التحريم ، وقال الشافعي : يجب ، وقال ابن داود ولا يوجب ذلك تحريماً .

✽ مسألة : وإذا أرضعت صبياً بعد حولين ولم يفصل عن أمه ، فإن تعمد لعله اعتمد على الطعام واكتفى به عن الرضاع فليس برضاع ، وإن كان لا يعتمد على الطعام ، ولا يكتفى به عن الرضاع فهو رضاع حتى تزيد أربعة أشهر بعد حوليه ، فإذا خلا حولان ، وأربعة أشهر فما رضع بعد ذلك ، فليس برضاع ولو لم تفصله أمه .

وإن كان يعتمد على الطعام فيأكل ويرضع قبل أن يمضي حولان فأرضعته امرأة قبل الحولين على هذه الصفة فهو رضاع ، ولكن إذا

اعتمد على الطعام واجتزى به على الرضاع ، فليس هذا برضاع ولو لم تحل له حولان •

✽ **مسألة :** والرضاع يصح من وجهين أحدهما إذا قالت المرأة انه رضعها وأحست باللبن وهو ينحدر من ثديها الى فم الراضع • والثاني اذا شهدت البيئنة أنه كان يرضعها ، واللبن ظاهر في طرفي شفثيه كالزبد ، فذلك هو الاستدلال على الشهادة بالرضاع ، وان أرضعته ، ولا لبن لها ، فليس برضاع ، ويكون كمص الأصبع ونحوها •

✽ **مسألة :** قال أبو عبد الله : اذا كان اللبن قائماً في الطعام فهو رضاع مثل اللبن يطبخ به الأرز واللحم وأشباه ذلك الا أن يكون قد خلط فيه ماء ، وكان الغالب على اللبن ، ولا يرى اللبن فذلك لا يفسد ، ولو عجن عجين بلبن امرأة وأخبز بالنار ثم أكل منه صبي لم يكن بمنزلة الرضاع ، وكذلك لو عجن باللبن ثم عمل منه خبز بالقدر وخلط فيه العسل ، وغلب العسل اللبن حتى لا يرى منه شيء ، فليس هذا بمنزلة الرضاع ، وكذلك لو وضع لبن امرأة في سويق ثم وضع فيه ماء ، ولم ير من اللبن شيء فلا بأس به ، ولو قطرت قطرة في كوز من ماء ، فغلب الماء تلك القطرة ، وشرب منه صبي لم يكن بمنزلة الرضاع •

ودليل على ذلك جواز التوضؤ به ، فاذا جعل في دواء فأوجز منه

صبي أو سعط به ، واللبن الغالب فهو رضاع •

(م ٧ — الخزائن ج ٦)

❖ **مسألة :** والرضاع في دار الحرب والشرك كهيئته في دار الاسلام ،
فإذا أسلم القوم حرم عليهم من ذلك ما يحرم على المسلمين ، وجاز من ذلك
ما يجوز على المسلمين •

❖ **مسألة :** اختلف أصحابنا وأهل العراق في مقدار ما يحرم من
الرضاع • فقال أهل الحجاز لا يحرم من الرضاع أقل من عشر مصات •
وقال بعضهم خمساً ، ولا يحرم ما كان دون ذلك عند أصحاب هذا القول •
وقال أهل العراق : لا تحرم الا بشاهدى عدل من الرجال ، يشهدان
على معاينة الرضاع ، ولا يوقتون بذلك وقتاً ، ولا يجعلون له مقداراً ،
ودليل أصحابنا على الرضاع هو مص اللبن ، وظهور اللبن على شفثيه ،
فهذا هو العلم الذي يحكم به الحاكم •

وأما المص دون اللبن فلا يوجب الرضاع ، لأن المص في الماص يمص
ولا ينحدر له لبن الا أن هذا موضع الشبهة والحكم لا يحكم الا بصحة أو تكون
المرضعة تخبز عن علمها بأخذان اللبن منها ، ومص الصبي اياه ، ولها أن
تشهد على ذلك وتخبر به ، ويقبل الحاكم قولها اذا كانت عدلة في دينها •

والدليل لأصحابنا على مخالفيهم في صحة قولهم ، وذهاب مخالفيهم
عن القصد في ذلك ، والاستقامة فيما وثقوه من عدد المص وغيره ، وقول
النبي صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »

فلما كان النسب يوجب القليل والكثير وجب أن يكون الرضاع متى ما وقع عليه اسم الرضاع قل أو أكثر ، فهو يوجب التحريم •

*** مسألة :** واللبن من البكر رضاع ، والماء منها ليس برضاع ، واللبن والماء من الثيب رضاع ، والماء من المرأة الدابر رضاع ، ولبن المرأة من الزنى اذا أرضعته صبيا فهو رضاع ، وتصير أمه بذلك للكتاب والخبر ولم يخص رضاعاً من رضاع •

*** مسألة :** واختلف الناس : قال قوم : لا رضاع بعد فصال • وقال قوم : لا رضاع بعد حولين وأربعة أشهر • وقال بعض أهل الخلاف ستة أشهر بعد الحولين • ومنهم من قال : أربع سنين • ومنهم من قال : رضاع الكثير مما يحرم ، وذلك قول بعض أهل الخلاف •

وما كان بعد الحولين فليس برضاع ، والرضاع يوجب قليله الحرمة كالنسب يوجب قليله الحرمة ، والحرمة قد تجب حد الرضاع وحولين لقوله تعالى : (حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) وما سماه الله تاماً ، فقد انتهى منتهاه ، لأن تمام الشيء يحصل بحصول آخر جزء من أجزائها ، الا أن يزيله دلالة عن موجب •

والدليل على الرضاع ، ولا يكون محرماً الا في الحولين اجماع الجميع أن للأُم أن تطالب بنفقة الرضاع الى الحولين ، فاذا طالبت به بعد الحولين

لم يحكم لها ، وكذلك لو طالبها هو بالرضاع بعد الحولين لم يكن ذلك عليها ، وقد ذكر الاجماع على ألا تحرم على الرجل رضاعة لامرأته •

❖ **مسألة :** عن أبي سعيد في الرجل اذا تزوج المرأة وهي مرضع بها لبن من زوج غيره ، فأرضعت من ذلك اللبن صبيا ، وهذا الآخر قد تزوجها ، هل يكون المرضع ابن هذا الزوج الآخر ، ويكون اللبن له ؟

قال : معى انه كان هذا الزوج الآخر لم يدخل بهذه المرأة الى أرضعت هذا الصبي ، فلا يكون اللبن للآخر ولا يكون المرضع ابنه من الرضاعة ، ولا أعلم في هذا اختلافا اذا لم يكن الزوج الآخر دخل بها •

وأما اذا كان قد دخل بها ، أعنى الزوج الآخر ، فيختلف فيه ، فقال من قال : انه اذا دخل بها الآخر كان اللبن بينهما شريكين فيه •

وقال من قال : ان الآخر لا يكون له في هذا اللبن شيء بالدخول ، الا أن يستبين زيادة في اللبن من بعد دخوله بها ثم حينئذ يكونان الأول والآخر شريكين في هذا اللبن •

وقال من قال : ولو دخل بها وثبتت الزيادة في اللبن بعد دخوله فلا يكون له فيه شريك حتى تحبل المرأة منه ، واذا حملت منه فبعض يقول :

انه ينقطع حكم اللبن عن الأول منهما يقطعه الحمل ويكون للآخر وحده ،
وبعض يقول انهما شريكان فيه أيضاً ، ولو حملت •

ومعنى أن في بعض القول أن اللبن هو للأول وحده الى أن تضع المرأة
حملها من هذا الزوج الآخر ، فاذا وضعت حملها من هذا الزوج صار
اللبن له وحده على معنى قوله •

❖ مسألة : عن أبي على الحسن بن أحمد : فأما الصبيان اللذان
رضعا من لبن امرأة غير أمهما فجائز لكل واحد منهما أن يتزوج أم الآخر ،
ولا أعلم في ذلك تحريماً •

❖ مسألة : قال أبو سعيد : الصبي اذا فطم قبل الحولين ، واستغنى
عن الرضاع ، ثم رضع قبل الحولين بعد الفطام ؟

فمعنى أنه يدخله معنى الاختلاف ما كان دون الحولين ، فقال من قال :
هو رضاع لأنه لم يكمل الحولين ، وقال من قال : ليس برضاع ، لأن
الرضاع هو ما أنبت اللحم •

قلت له : وكذلك إن أوفى الحولين ، وهو يرضع بعد ، هل يكون رضاعاً
اذا رضع في تلك الحال غيره ، ويكون أخوه الذي رضع أمه ؟
قال : عندى أنه يختلف فيه اذا أوفى الحولين •

✽ **مسألة :** وقال في الرضاع : كل شيء جار في بطن الصبى من لبن المرأة فهو رضاع اذا كان الصبى لم يفصل ، واذا دخل بطنه سعوطاً أو غير الا من أسفل ، فانه غير رضاع اذا حقن الصبى .

وان قطر اللبن في ماء ثم شرب ذلك الماء ؟

قال محمد بن الحسن الذى وجدنا عن أبى الحوارى يرفعه عن نبهان يرفعه الى أبى عبيد الله محمد بن محبوب رحمه الله لو قطر من لبن امرأة قطرة في بئر فشرب صبى منها كان رضاعاً ؟

قال أبو الحوارى فيما وجدنا عنه اذا ذهب أثر اللبن من الماء ، فليس برضاع ، وبهذا القول نأخذ اذا ذهب أثر اللبن من الماء ، فليس برضاع ، وما صح عن أبى عبد الله فصواب .

✽ **مسألة** قال أبو عبد الله رضى الله عنه ، وهذه المسائل على أثر سائل عنه ، وسئل : هل يجوز للرجل أن يتزوج امرأة أرضعتها ربيبة ؟ قال : لا .

✽ **مسألة :** وقد جاء الأثر أن رضاع الصبى للمرأة الميتة رضاع ؟ قال : وهذه غريبة .

✽ **مسألة :** قال القاضى أبو زكريا يحيى بن سعيد في أمة قالت : انها

— ١٠٣ —

أرضعت سيدها أنه لا يحل له وطئها ولا بناتها فأما إذا أراد بيعها هي ،
كان له ذلك ، ولا يجوز أن يبيع بناتها ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** قال أبو سعيد رحمه الله : المعنى في قوله من قول النبي
صلى الله عليه وسلم : « لا رضاع بعد فصال » فكان المعنى من الأقاويل
فيما معه أن الصبي إذا فطم فيما دون السنتين •

فقال : قيل انه يكون في تمام السنتين شبهة الى تمام السنتين ، وإذا
مضى السنتان ولم يفطم فقليل مازاد على السنتين في ذلك فهو شبهة ،
وقيل سنتين وأربعة أشهر ، وقيل : بأربع سنين •

❖ **مسألة :** عن صبي رضع من لبن امرأة ثم دسعه ؟

قال : هو رضاع •

❖ **مسألة :** قال محمد بن علي : قال موسى بن علي في رجل فجر
بامرأة ، فأرضعت تلك المرأة جارية ، فأراد ذلك الرجل أن يتزوج تلك
الجارية ؟

فقال : انها لا تحل له •

❖ **مسألة :** وقال في رجل تزوج امرأة • فلما دخل بها اذ هي أم
امراته أو ابنة امراته من الرضاعة ؟

قالوا : تحرمان عليه جميعاً امرأته الأولى والآخرة ، فاذا لم يدخل
بالأولى ودخل بالآخرة خرجتا جميعاً ، وكان للآخرة مهرها تاماً ، وللأولى
نصف الصداق •

✽ **مسألة :** وسألته فقلت ما تقول في المرأة اذا قالت انها أرضعت
غلاماً وغلاماً لم تفصح أرضعتها وهما بحد الرضاع أو هما ليس بحد
الرضاع ؟

قال : اذا لم تسترب كان رضاعاً ، والوجه عندي اذا سترت في
الرضاع متى كان مما يكون رضاعاً أن تفحص عن ذلك •

✽ **مسألة :** عن أبي الحواري وعن رجل تزوج بامرأة ثم طلقها ثلاثاً
ثم ان رجلاً آخر تزوج بها ، وجاز بها ، ثم هلك ثم جاءت امرأة عدلة كانت
غائبة فقلت : انها أرضعتهم وأرضعت زوجها الآخر بعد أن اعتدت ورجعت
الى مطلقها ؟

فعلى ما وصفت أن قول المرأة مقبول ، ويفرق بين هذه المرأة وبين
زوجها وهذا من الغلط ، لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، ولا نقول انها
تحرم عليه اذا تزوجت غير الذي مات عندها ، وشهدت المرأة بينهما بالرضاع ،
وان كانت ورثت عنه شيئاً ردتته على الورثة •

❖ **مسألة :** وقال محمد بن محبوب في امرأة شهدت بالرضاع بين رجل وزوجته بعد العقد وليست بعدلة ، وقال الزوج أنا أصدقها ولا أقيم على شبهة ولم يدخل بها ؟

فان صدقت هي أيضاً هذه الشهادة بينهما بالرضاع ، وأرادت الخروج من الشبهة ، ولم تأخذ منه صداقها فذلك اليها ، وان حاكمته لزمته بطلاقها ويدفع اليها نصف الصداق ، وان أراد المقام معها ولا يطلقها لم أحرمها عليه حتى تكون هذه الشهادة عدلة •

انقضى الذي من كتاب بيان الشرع •

❖ **مسألة :** الصبى : وفي امرأة أرضعت صبياً وهي لم تزوج بعد ولم تدر في ثديها لبن أو ماء أو لا شيء فيه حين أرضعته ما يكون حكم ذلك اذا أراد أن يتزوج بها ، أو أراد ابنه ؟

قال : لم تكن شبهة ، فالتزويج غير ممنوع ، وقد قالوا ان الشبهة في الرضاع رضاع ، وقالوا : ان اللبن والماء من الثدي سواء ، والماء من البكر قول : رضاع ، وقول : غير رضاع ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** ومنه في امرأة قالت انها أرضعت صبياً وجارية ، وتشهر ذلك عنها ، وبعد مدة قالت : انها لم ترضع الصبى لبناً ولا ماء ، انى

قلت ذلك وأنا كاذبة ، وانما ألقمته نديها لتلبيه ، أيقبل قولها الأخير ، ويجوز لهذا الصبي تزويج هذه الجارية كانت المرأة القائلة مأمونة أو غير مأمونة ، اعتلت بعة في قولها الأول أو أنكرته ؟

قال : يقبل قولها في الرجعة عن أقرارها وتلك توبتها ، وأحسب أن في بعض المذاهب لا رجعة لها ، وينظر في هذا وهذا ، فالعدل من ذلك مقبول ، والباطل مردود ، والله أعلم •

✽ مسألة : ابن عبيدان :

قلت له : ما تقول في اللبن ، اذا كان في سويق أو أرز أو ماء ، وأكل منه صبي أو شرب ، أ يكون رضاعاً أم لا ؟

قال : اذا غلب على السويق فهو رضاع ، وأما الأرز اذا طبخ بماء ، وفيه لبن فذهبت النار باللبن ، فصار الماء غالباً عليه فليس رضاع •

قلت له : والقطر في الأذن أهو رضاع ؟

قال : فيه اختلاف •

قلت له : ولبن المرأة الميتة رضاع ؟

— ١٠٧ —

قال : نعم •

قلت له : والمرأة اذا دخل بها زوجها ، وهى غير بالغ ، أياكون الماء
منها رضاع ؟

قال : الماء منها ليس برضاع على أكثر القول ، وفيه قول أنه
رضاع •

قلت له : واذا زنى رجل بامرأة فأرضعت تلك المرأة ابنة ، أيحل له
نكاحها •

قال : لا •

قلت له : واذا أقرت الأمة أنها أرضعت سيدها ، هل يجوز له بيعها
ونكاحها ؟

قال : أما نكاحها فلا يجوز له ذلك ، وأما بيعها فحلل قولها لا يقبل ،
ولا يعجبني بيعها الا أن يكون عليه ديون تستغرق جميع ماله ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع ، ومن كتاب الضياء :

قال الله عز وجل : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد
أن يتم الرضاعة) وهو الرجل يطلق امرأته ولها منه ولد ، فهى أحق بولدها

من غيرها ، وليس الحولان بفريضة ، فمن شاء أرضع حولين وفوق ذلك ودونه •

ثم قال تعالى : (وعلى المولود له) يعنى الأب (رزقهن) يعنى رزق الأم (وكسوتهن بالمعروف لا تضار والدة بولدها) يقول : لا يحل للرجل ، اذا طلق زوجته ، أن يضارها بنزع ولدها وهى لا تريد ذلك •

ثم قال : (وعلى الوارث مثل ذلك) يعنى وعلى من يرث اليتيم اذا مات لعله أب اليتيم يعنى مثل ما على الأب من الكسوة والنفقة لو كان حياً ، ولا يضار الوارث الأم بولدها ، هو بمنزلة الأب اذا لم يكن لليتيم مال ثم رجع الى الأبوين •

قال عز وجل : (ان أرادا فصلا) أن يفصلا الولد عن تراض منهما دون الحولين ، فلا جناح عليهما ما لم يضار أحدهما صاحبه •

وقوله تعالى : (فان أرضعن) يعنى الأمهات (لكم) يعنى الزوج (فأتوهن أجورهن) يعنى الرزق والكسوة على قدر يسر الرجل •

ثم قال تعالى : (وان تعاسرتن) يعنى الزوج والمرأة المطلقة ، ولم يتفقا ، ورضيت المرأة أن يسترضع ولدها غيرها (فاسترضع) يعنى الزوج لولده امرأة على قدر سعته (لا يكلف الله نفسا) يعنى فى نفقة المراضع (الا ما آتاها) يعنى ما أعطاها : (سيجعل الله بعد عسر يسراً) يعنى بعد العسر السعة •

✽ **مسألة :** وإذا قللت لزوجها لا أرضع لك ولدك الا بأجر ، فلا أجر لها ، وقال بعضهم : لها ذلك .

✽ **مسألة :** وقيل إذا كان الأب معدماً ، ولا شيء له ، فعلى الأم أن ترضع ولدها ، وإن كانت — نسخة — ولو كانت فقيرة ، وقال بعض : وإن كانت موسرة والأب معدم لا شيء له ، أوميت ولم يكن بالأم لبن ، فعليها أن تستأجر من يرضعه إذا كانت موسرة ، الا أن يكون له ورثة غيرها فيجبر الورثة على رضاعه وعليها من ذلك بقدر نصيبها من ميراثه ، لأن الله تبارك وتعالى يقول في الرضاع : (وعلى الوارث مثل ذلك) .

✽ **مسألة :** ومن غارق امرأته وقد ولدت فأراد هو أن يطم أولاده من سنة ، وقالت الأم حتى تستكمل رضاعه ؟

فليس له أن يطمه دون الحولين الا أن يتراضيا جميعاً على ذلك ، لأن الله عز وجل يقول : (فإن أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما) ولم يجعل ذلك الا عن تراض وتشاور .

وكذلك للأب عليها ان أرادت الأم أن تطمه والمنتهى في الرضاعة الحولان ، فإن غطمت المرأة ولدها بولد بعلمها ، ولها مال فيجب أن تبره بشيء من مالها .

✽ **مسألة :** وإذا اختلف الرجل وأم ولده في رضاعه ، ولم ترد أن ترضعه وهي مطلقة لم يلزمها الرضاع الا أن يخاف على الولد الهلاك من

غيرها ، أو لا يجد له من يرضعه ، أو لا يقبل الولد سواها ، فحينئذ يلزمه أن ترضعه •

فأما ان كان الولد يقبل ألبان المرضعات ويلهو بهن عنها ، لم يجب أن ترضعه على قول أصحابنا مع من وافقهم على ذلك من مخالفهم ، قال : ويغلب على ظني أيضاً أنه باجماع • قال الله تعالى : (فان تعاسرتم فسترضع له أخرى) •

ولا يحكم على المطلقة بتربية ولدها اذا امتنعت ، الا أن يوجد له مرضعة حكم عليها برضاعه ، وعلى الأب الأجر ، أما الزوجة فعليها أن تربي ولدها ، وان امتنعت لزمها ، وأجاز أصحابنا الاجارة على الرضاع ولم أعلم في ذلك اختلافاً •

✽ مسألة : ولا يجوز أن يؤخذ من لبن المرأة شيء الا باذن زوجها الا الدواء ، وقال بعض : هي أولى باللبن ولو أنها لم ترضع ولدها ، كان على الزوج أن يشتريه منها لولده ، وأكثر القول أنها ترضع ولدها ، والمرضع اذا لزمها الغسل من الجماع فلا بأس ان أرضعت ولدها قبل الغسل ، لأنها غير نجيسة •

وعن بعض الفقهاء : يستحب لها أن تغسل حلمة ثديها قبل أن ترضعه ثم ترضعه •

✽ مسألة : ومن تزوج امرأة لها ولد من غير ، فليس لها منعها أن ترضعه

الا أن تكون غنية والصبي يرضع من غيرها ، فلتستأجر ظئراً ، هذا قول
وقال أبو الحواري : قال بعض الفقهاء : ليس له أن يمنعها أولادها الصغار
حتى يكفوا أنفسهم ، قال هكذا وجدنا عن أبي عبد الله •

✽ **مسألة :** وقال أبو الحواري في الكسوة التي ذكرها الله عز وجل
للمرأة المرضعة : اذا كانت زوجة فلها الكسوة والنفقة ، وان كانت مطلقة
فلها الأجرة ولا كسوة لها ولا نفقة •

✽ **مسألة :** وسألته عن رجل تزوج بأخت امرأته عمداً وجاز بها ؟

قال : حرمت عليه امرأته ويفرق بينه وبين الأخرى ، ولا تحل له أبداً •

✽ **مسألة :** قال العلاء بن أبي حذيفة ، ومحمد بن سليمان في رجل
تزوج بأخت امرأته ولم يعلم الا بعد ذلك ؟

فقالا : ان الفقهاء رأوا أن يفرق بينه وبين الأخيرة منهما ، فان كان قد
دخل بالأخيرة فلها صداقها عاجله وآجله ، وان لم يكن دخل بها فارق بينه
وبينها ولا صداق لها ، وتقيم معه الأولى ولا يطؤها حتى تخلو عدة التي
فرق بينه وبينها وان كان قد وطأها •

قال محمد بن محبوب : اذا تزوج أخت امرأته ودخل بها فسدتا
عليه ، وان لم يدخل بالأخيرة فامرأته بجالها معه ويفسد نكاح الأخيرة ،

وقد قال من قال : اذا دخل بهما جميعاً فرق بينه وبين الأخيرة ، والقول الأول أحب الى والينا •

✽ مسألة : وقال عمر بن المفضل أن موسى كان يقول : من تزوج بأختين خطأ ودخل بهما أن موسى كان يقول يخرج منه الأخيرة ويبقى معه الأولى ، قال عمر : فان هؤلاء كلهم يتابعون موسى ، ورأى موسى اخراجهما جميعاً •

✽ مسألة : رجل تزوج امرأة فلما دخل بها فاذا هي أخت امرأته من الرضاعة ؟

قال : تحرمان جميعاً فان لم يدخل بالأخيرة خرجت ولا حق لهما ويثبت الأولى ، وان لم يدخل بالأولى ، ودخل بالأخيرة خرجتا جميعاً ، وكان للأخيرة مهرها تاماً ، والأولى لها نصف الصداق •

وعن رجل رجل خطب امرأتين في خطبة واحدة في مجلس واحد ، فوطيء احدهما ثم علم من بعد أنهما أختان ؟

قال : فسدتا عليه •

✽ مسألة : وعن رجل تزوج امرأة ثم طلقها ، ثم تزوج أختها أو عمتها أو خالتها أو ابنة أخيها ، وهي بعد في العدة وظن أن ذلك لا يأمر به ، أو اعتمد على ذلك ، وقد كان جاز بهن أو لم يجز •

فعلى ما وصفت ، فاذا تزوج أختها فى عدة أختها متعمداً ، فقد قال من قال : حرمتا جميعاً ، وقال من قال : تحرم عليه الأخيرة ويكره له أن يجمع ماءه فى رحم أختين ، وكان الشيخ أبو المؤثر رحمه الله ، يذهب الى التحريم •

قال غيره : معنى أنه قيل فى تزويج الخامسة كمثل الأخت : لأن ذلك محرم بالكتاب ، ومنه : وأما العمة والخالة فإنه يفرق بينهما ، ولا تحرم عليه الأولى ، ولا أعلم فى ذلك اختلافاً ، وإنما تحرم الخالة والعمة اذا تزوجها على بنت أختها ولا تحرم الأولى •

قال غيره : ومعنى أنه قد يخرج فى الخالة والعمة مثل الأخت والخامسة لأنهما محرمتان بالسنة والاتفاق •

✽ مسألة : وعن رجل وطئ أخت امرأته غلطاً منه ؟

فالجواب فى ذلك : أن عليه أن يستبرى أخت امرأته بثلاث حيض ، وإن وطئ امرأته قبل أن يعلم أن أختها قد حاضت ثلاث حيض حرمت عليه امرأته بلا اختلاف •

وأما اذا وطئها بزنى فإن الاستبراء فيه اختلاف منهم من رأى عليه

الاستبراء ، ومنهم من لم ير ذلك ، والتي وطئها غلطاً ان أخبرته أنها قد
حاضت ثلاث حيض : أو أخبره ثقة بان له ذلك ، وله أن يطاء امرأته •

*** مسألة :** وعن رجل ملك امرأتين أختين ثم هلك في بلد ، ولم يعلم
أنهما أختان ولم يسمعهما ؟

فأما الأولى فلها الصداق والميراث ، وأما الأخيرة فلها نصف الصداق
ولا ميراث لها ، قال أبو الحواري : ليس للأخيرة شيء •

*** مسألة :** وعن أبي علي في الذي يتزوج امرأة ثم تزوج أختها وهو
لا يعلم ، فدخل بهما جميعاً أو دخل بالأخيرة أو بالأولى ، أو نظر إليهما
جميعاً ، أو الى الأخيرة أو الأولى ؟

فان في كل هذه الصفة تخرج الأخيرة منهما ، ولا يكلم الأخت في
التزويج حتى تنقضى عدة أختها منه ، فان فعل لم يبلغ به ذلك الى فساد
نكاحه بها •

*** مسألة :** ومن جواب لأبي الحواري : وعن رجل تزوج امرأة فجاز
بها في عدة من خالتها أو من بنت أختها ، وكان ذلك خطأ منه في العدة ،
أو علم بالعدة ، ولم يعلم أنه دخل عليه في شيء ؟

فعلى ما وصفت فقد قال من قال : ان النكاح تام جاز بالخالة أو

يجز ، فالنكاح بالخالة جائز ولا تفسد عليه كان خطأ أو عمداً أو جاهلاً ،
وقال من قال : ان كان خطأ لم تفسد عليه الخالة ، وان كان عمداً أفسد
عليه نكاح الخالة اذا تزوجها عمداً في عدة ابنة أختها فقد فسدت عليه
الخالة على هذا القول •

وأما ابنة الأخت فلا تحرم عليه اذا أراد الرجعة اليها ، ومن قال ثبات
نكاح الخالة أحب اليها ، كان خطأ ذلك أو عمداً جاز بالخالة أو لم يجز ،
الا أنه لم يقربها حتى تنقضى عدة ابنة أختها •

✽ مسألة : من الضياء : ومن طلق زوجته وأراد تزويج أختها فكتمت
انقضاء عدتها ، وهي ممن تعتد بالحيض ، فليس له تزويج أختها الا بعد
صحة انقضاء عدتها بقولها يعلم ذلك ، أو خبر من يثق به ، أو تموت
وان لم تخبره فلا يمين في هذا •

ومن وطئ أخت امرأته خطأ ، فان وطئ امرأته من قبل أن يعلم
أن أختها قد حاضت ثلاث حيض حرمت عليه امرأته بلا اختلاف ، وأما
أن وطئها بزنى فان الاستبراء فيه اختلاف منهم من رأى عليه الاستبراء ،
ومنهم من لم ير عليه ذلك •

والتي وطئها غلطاً ان أخبرته أنها قد حاضت ثلاث حيض ، أو أخبره
ثقة فقد بان له ذلك ، وله أن يوطئ امرأته •

انقضى الذى من كتاب بيان الشبرع •

✽ مسألة : عن الشيخ محمد بن على بن عبد الباقي رحمه الله ،
عن رجل طلق زوجته ثلاثا ، أيحل له تزويج أختها قبل انقضاء عدتها أم لا ؟
الجواب : فى ذلك اختلاف ، قول : لا تحل حتى تنقضى العدة وهو
الأكثر والمعمول به ، وقول : انها تحل لأنها قد بانث ، وهذه تطليقة بائنة ،
وكلا القولين صواب ، وكذلك التى بانث بحرمة لا فرق بينهما ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن جواب الشيخ أبى نيهان : وعن رجل جمع بين
امراة وابنة ابنة أختها لأمها ، ودخل بهما الا أن تزويجه لها فى غير عقدة
وأخذه ، بل تزوج الأولى ودخل بها تزوج الأخرى وهى ابنة ابنة أختها
ودخل بها كيف الحكم فى موضع الاختلاف منهم ، أو الاتفاق فيما بينهم ؟
قال : فهى عمة أمها والجمع بينهما فى قول المسلمين لا يجوز ، ومن
قولهم فى الأخرى على دخوله بها أنها تحرم عليه على حاله فيفرق بينهما ،
ثم لا تحل له من بعد أبدا •

وأما الأولى منهما ففيها من قولهم اختلاف قول : تفسد عليه ، وقول :
لا تفسد ، وعلى كل منهما أن يكون فى هذا ناظراً لنفسه ان أراد هو
التمسك بها ، وليس له ذلك فى موضع ما يرى أنه ليس له •

وان أحب تركها أعجبني أن يطلقها لمعنى الخروج من شبهة بقاء

الزوجية على قول من لم يفسدها ، فتنقطع العصمة بينهما بلا شبهة وتحل
لغيره ممن تجوز له لزوال الاختلاف بلا اشكال ، وان وقع فيما بينهما
التشاجر فتمسك هو ببقاء الزوجية دونها حتى نزل الى الحاكم ، فأى
شئ حكم به فيما بينهما ، كان عليهما السمع والطاعة في موضع لزوم ذلك
من حكمه •

وعلى كل حال في موضع الحكم عليهما بالزوجية لا يجوز لها أن
تعاشره في موضع ما ترى عن علم منها أنها فاسدة عليه ، وان لزمها
الانقياد في الظاهر الى ما ألزمها إياه الحكم ، فإنه معنى في الظاهر لا فيما
يسعهما ، ويجوز لها في الباطن عند الله •

* مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وقيل في الرجل يتزوج المرأة ، ثم يتزوج عليها أمها أو ابنتها وهو
لا يعلم ، فإن دخل بالأخيرة حرمتا عليه جميعاً ، فكان للأخيرة صداقها
بدخوله بها ؟

فقال من قال : صداقها الذي تزوجها عليه ، وقال من قال : صداق
مثلها ، فإن دخل بالأولى قبل الأخيرة فالأولى صداقها الذي فرضه لها ،
فإن عاد بعد أن وطئ الأخيرة وطئ الأولى ، فقال من قال : عليه صداق

ثان ، وقال من قال : صداق مثلها ، وقال من قال : انما لها صداق واحد ، اذا كانوا على سبيل الجهل ، وانما وطئها بالزوجة •

فأما ان كان لم يطأها حتى وطئ الأخرى ، ثم رجع فوطئها فلهما نصف الصداق بالزوجة ، لأنه أدخل عليها الحرمة ، ولها بوطئها إياها ، قال من قال : صداق ثان ، وقال من قال : صداق المثل ، فان عاد ودخل بها فليس لها الا صداق واحد بوطئها إياها حراماً ، ولو وطئها مراراً •

وقال من قال : ليس لها بالوطء والتزويج الا صداق واحد ، لأن ذلك على الجهالة وسبب الزوجة ، وأما الأخيرة فليس لها الا صداق واحد على كل حال ، فقال من قال : صداق المثل ، وقال من قال : صداقها الذي فرض لها •

فان مات بعد ذلك ، فقال من قال : الميراث لهما جميعاً ، وقال من قال : لا ميراث للأخيرة ، والميراث للأولى ، وقال من قال : لا ميراث لهما ، لأنه مات ولا زوجية بينه وبين واحدة منهما ، ولا ينفع الجهل في ذلك ، الا ان مات على ذلك ، وسواء علم بالحرمة أو لم يعلم فلا ميراث لواحدة منهما ، لأنه لا زوجية بينهما ولا أحدهما ، والقول الآخر هو العادل ، وبه نأخذ •

وأما ان دخل بالأخيرة ولم يدخل بالأولى حتى مات ، ولم يدخل

فلأولى نصف المصداق ، وللأخيرة المصداق ، وقال من قال : للأخيرة صداق المثل ، وأما إذا لم يدخل بالأخيرة منهما حتى مات فلأولى صداقها تام والميراث دخل بها أو لم يدخل بها ، لأنها زوجة ولم يدخل عليها حرمة .

وقال من قال : سواء دخلت الابنة على الأم أو دخلت الأم على البنت ، وقال من قال : ان كانت الابنة هي الأولى ، فالقول فيه هكذا ، والاختلاف فيه ، وان كانت الأم هي الأولى ، فان كان دخل بها قبل أن يتزوج بالأخيرة وهي البنت ، فالقول فيه هكذا ، وان كان لم يدخل بالأم حتى تزوج البنت ودخل بها ، فقد حرمت عليه الأولى بدخوله بابنتها ، وثبت تزويج الابنة وهي زوجته .

فان علم بذلك قبل دخوله بالأولى فلها نصف المصداق ، وان رجع فوطئ الأم وهي الأولى ، ولها نصف المصداق بالتزويج ، وصداق المثل بدخوله بها بعد الحرمة ، وقال من قال : صداق ثان على ما تزوجها ، وقد حرمتا عليه جميعاً بدخوله بهما ، فان عاد ودخل بالأخيرة وهي الابنة مرة ثانية ، فلها صداق ثان غير الأولى .

وقال من قال : صداق المثل وقد حرمتا عليه جميعاً ، فان علم بذلك قبل أن يجوز بالأخيرة وهي الابنة ، فقال من قال : تثبت الأخيرة ويفسد نكاح الأولى اذا رضيت به الأخيرة ، لأنه لم يدخل بالأولى وهي الأم ، فاذا لم يدخل بالأم حتى تزوج البنت وترضى به ، فقد ثبت تزويجها على هذا القول ، وبطل نكاح الأم ، وكان للأم نصف المصداق ، وثبت تزويج البنت .

وان مات كان الميراث للبننت على هذا القول ، ولا ميراث للأم ، وقال من قال : اذا علم بذلك ومات قبل أن يدخل بواحدة منهما ، فالأم هي زوجته وهي الأولى ، ولا ميراث للأخيرة وهي البننت ، ولا صداق لأن تزويجها لم يقطع قط على الأم ، ولا ينعقد تزويج امرأة وابنتها في عقدة واحدة ، ولا عقدات مادامت الأم في ملكه ، وان لم يدخل بها ، وهذا القول الآخر أصوب وبه نأخذ .

*** مسألة :** وعن رجل طلق زوجته ثم تزوج ابنة أختها في عدتها جهلا منه بانقضاء عدة التي طلق ، أتحرم عليه الزوجة الأخيرة أم ترى له أن يتزوجها تزويجاً جديداً اذا انقضت عدة التي طلق ؟

الجواب : فيها أنه اذا كان لم يجز بالأخيرة ابنة الأخت فيمسك عن تزويجها ، ولا يبطأ حتى تنقضي عدة الخالة ثم يتزوج ابنة الأخت ، ولا تحرم عليه بالذي ذكرت ان شاء الله ، انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجمع بينهما في التزويج ولا يحرم بما وصفت ، وبالله التوفيق ، ولو كان جاز لعل فيه مقالا ، فأما اذا لم يجز لم يكن فيه حرمة وبالله التوفيق .

*** مسألة :** ومن جواب الأزهري بن محمد بن جعفر : وسالت عن رجل أراد أن يتزوج على امرأته ابنة ابن أخيها فلا يفعل ذلك .

✽ **مسألة :** من الضياء : ومن تزوج خالة مطلقته في عدة مطلقته ابنة أخيها ؟

قال أبو عبد الله : لا أراه حراماً .

✽ **مسألة :** قلت فهل يتزوج حرة على مملوكة ؟

قال : نعم ، ويكون للحررة ليلتان وللمملوكة ليلة .

✽ **مسألة :** وسئل عن الرجل المسلم هل له أن يتزوج بالأمة ؟

قال : معنى أنه يختلف في ذلك ، فقال من قال : أنه لا يجوز له تزويج الأمة على حال ، وقال من قال : أن لم يستطع طولا أن ينكح الحرائر ، جاز له أن يتزوج الاماء ، أو خاف العنت على نفسه وإذا قدر على تزويج الحرائر لم يجز له تزويج الاماء ، وقال من قال : أن خاف العنت على نفسه من جهة رغبة في الأمة ، جاز له أن يتزوج الأمة ، ولو كان يقدر على تزويج الحرائر .

✽ **مسألة :** ومن جامع ابن جعفر : قال الله تعالى : (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيماكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن) فمن خاف على نفسه العنت ولم يستطع أن يتزوج حرة فله أن يتزوج أمة ،

— ١٢٢ —

باذن سيدها أو أمتين ، ولا يتزوج من الاماء أكثر من ذلك ، ولا يتزوج الحر
ولا العبد من اماء أهل الكتاب •

*** مسألة :** ومن كان تحتة أمة ثم تزوج حرة وكتمها أن عنده أمة ؟

قال الربيع : تنزع منه صاغراً ولا يعاقب •

ومن جامع ابن جعفر : وقيل لا يجوز تزويج عبد ولا أمة الا باذن
سادهما ، فان لم يكن برأيهم فالنكاح فاسد • وان تزوج العبد بلا رأى
سيده ، ثم علم السيد فأنتم ذلك فالنكاح تام ، ولو كان العبد قد جاز قبل
ذلك ، قال أبو الحواري : بهذا آخذ ، وقال بعض الفقهاء : لا يجوز •

وان علم السيد فلم يرض ولم يغير فالنكاح غير تام حتى ترضى ،
وهو قول أبي الحواري ، وقيل : وان أعتق العبد قبل أن يتم سيده ففقد
قيل ان النكاح يتم اذا عتق العبد وتمسك بالنكاح ، وكذلك اذا عتقت وهى
مع العبد أو الحر ، فلها الخيار ، فان عامت بالعتق ولم تختار نفسها حتى
وطئها فلا خيار لها •

*** مسألة :** وان تزوج عبد امرأة بغير اذن سيده لم يحل لها المقام

معه ، فان أقامت فلا يسع مسلماً علم ذلك ألا ينكره ، وليرفعه الى المسلمين
أو السلطان ، وقد قيل ان أئمة السيد بعد أن ودلى العبد ، فهو تام ،
وان أعتقه ولم يعلم بتزويجه فقد صار الأمر الى العبد ولا بأس •

وفي خبر قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أيما عبد تزوج بغير
إذن مولاه ، فهو زان » وفي خبر : « فهو عاهر » ، ومن طريق عمر — وفي
نسخة — ابن عمر فهو باطل . *

✽ **مسألة :** وإذا أذن المولى لعبده أن يشتري جارية ويئسراها ،
فقتيل : ليس له ذلك لأنه لا يحل له امرأة إلا بتزويج أو ملك يمين ، وليس
للعبد ملك يمين . *

✽ **مسألة :** وليس للعبد أن يطيأ أبداً إلا بالتزويج ، وليس له ملك
يمين ، ولو كان العبد يملك لورث وفي إجماعهم أنه لا يرث دليل على أنه
لا يملك ، وقد قال الله تعالى : (ضرب الله مثلا عبداً مملوكاً لا يقدر
على شيء) . *

✽ **مسألة :** وعن رجل تزوج امرأة ثم تبين أنها أمة بعد ذلك ما يلزمه ؟
قال : معى أنه يلزمه صداقتها للوطء ، ولست أعلم غير ذلك ، وقال من
قال : صداق مثلها ، لأن النكاح أصله باطلا . *

الباب الثالث

في المرأة اذا زنت ولها زوج أولا وفي تزويج الزانى
وفيمن طلب تزويج امرأة وهى مع زوج ومن يزوج
امرأة ولها زوج وفي الغلط وفيمن يزوج لغيره
وفي لفظ عقد التزويج والرد والعدة والبرآن والنية
وأشباه ذلك

ومن كتاب بيان الشرع :

وعن المرجومة اذا تركت زوجها ؟

قال : يأخذ جميع ماله أحب الى ان كانت قد فعلت ما تقبول في
الفاحشة اذا تركت مالا ، قول أبى الوليد — نسخة — أبى المؤثر أحب اليينا •
وقال أبو الوليد ليس للمرجومة صداق ولا يرثها ، وان رجم هو أخذت
صداقها ولا ترثه ، وقد نرى في بعض الكتب أنها ترثه ، فلم يأخذ بذلك •

✽ مسألة : وعن المرأة تزنى فترجم ؟

قال لا ميراث لزوجها ، ويكون له الصداق الذى ساق اليها ان قدر
عليه ، وان لم يقدر عليه وعلى ظهره شئ فما على ظهره •

✽ **مسألة :** وعن رجل تزوج بامرأة ولم يعلم أنها زانية ، ثم علم بعد الدخول ففارقها ؟

فما أحب أن تبطل صداقها اذا كان الزنى منها قبل التزويج ، وقد يروى عن محمد بن محبوب أنه لا صداق لها ، والله أعلم •

وعنها : ان كانت غير محدودة علم بزناها ، وقد كانت ثابت من قبل ذلك ، هل يجوز له المقام عليها أم لا ؟

قال : فلا يجوز له المقام عليها •

✽ **مسألة :** وسألته عن رجل زنى في بأم امرأته ، هل تحرم عليه امرأته ؟

قال : نعم •

قلت : فان كان من فوق الثوب ؟

قال : اذا غابت الحشفة من فوق الثوب فهو مثل من تحت الثوب ، وقال من زنى بامرأة فلا تحل له ولا بناتها ولا أمهاتها •

قلت : فان زنى بأخت امرأته ، هل تحرم عليه امرأته ؟

قال : لا •

قلت : فان زنى رجل بأخ امرأته ، هل تحرم عليه امرأته ؟
قال : لا •

✽ مسألة : ومما يوجد أنه جواب محمد بن محبوب الى محمد بن
المعلا ، وسألته عن رجل وطئ جارية له غتماً ، هل تقيم معه امرأته ؟
فما أرى على امرأته بالمقام معه بأساً ، وليس هذا بمنزلة الزنى ، وهذا
أمر يسع الجهل له فيه ، وقد يؤمر الناس ألا يطلّوا الغنم حتى يعلمونهم
الصلاة وغسل الجنابة •

✽ مسألة : وعن رجل وطئ أمة امرأته ، هل تحرم عليه امرأته ؟
قال : تحرم عليه امرأته •

قال غيره : وقد قيل لا تحرم عليه امرأته الا أن تعين منه ذلك •

✽ مسألة : وعن امرأة وجدها زوجها ليست بعذراء ؟

فان اعتلت بمرض أو ببثرة أو بقعود على وتد أو أشباه ذلك لم يحدث
عليها بعمل ليس من أسباب الرجال أمسكها ان شاء ، وان اعتلت بشيء
من سبب الرجل لم يقيم عليها •

وقال غيره : وقد قيل : ان قالت ان أحداً غلبها على نفسها أو وطئها

وهى نائمة ، أو اعتلت بسبب غير الزنى جاز له المقام معها ، ولم تفسد عليه ولو صح ذلك •

وأما ان أقرت بالزنى كان ذلك اليه ، فان شاء صدقها وتركها ، وان شاء كذبها وأمسكها ، لأنها تريد أن تخرج من ملكه •

*** مسألة :** وعن امرأة زنت ، ثم تزوجت رجلاً ، ثم تاب وأعلمته بزناها ؟

فان صدقها فارقها ولا صداق عليه ، وان كذبها فهي زوجته ، وعليه الحق ولا بأس على أحدهما ، وان لم تعلمه أثمت ، قال أبو سعيد : ان أعلمته أثمت ، وان لم تعلمه سلمت وعليها التوبة من الزنى من اعلامها ان أعلمته •

*** مسألة :** من كتاب الأشياخ :

رجل زنى بامرأة ثم أراد أن يتزوجها ؟

عن جابن بن زيد قال : لا يتزوجها أبداً ، وليجعل بينهما البحر الأخضر ، وقد جاء الحديث عن عائشة أنها قالت : « أيما رجل زنى بامرأة ثم تزوج بها فهما زانيان ما اجتماعا » وقد ذكر لنا البراء بن عازب أنه قال : « أيما رجل زنى بامرأة ثم تزوج بها من بعد زناها فهما زانيان أبداً » •

وقد ذكر لنا عن ابن مسعود أنه قال : « أيما رجل زنى بامرأة ثم تزوج بها من بعد أن زنى بها فهما زانيان ما اصطحبا » وقد زعم بعض أهل الأهواء الضلالة المضلة أن للزاني أن ينكح التي زنى بها ، وذلك غلط منهم وفسق أن أحلوا ما حرم أهل الفقه والعلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من هو أعلم منهم بالتأويل •

*** مسألة :** وفي بعض الكتب عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أيما رجل زنى بامرأة ، ثم تزوجها فهما زانيان الى يوم القيامة » وعنه صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح بعد سفاح » فان احتج محتج بقول ابن عباس : أوله سفاح وآخره نكاح ، قيل له : انما قال ابن عباس ذلك في مشرك زنى بمشركة ثم تزوجها في الاسلام ، فهذا جائز حلال ، كما قال ابن عباس ، لأن ما كانا فيه من الشرك بالله أعظم من الزنى •

*** مسألة :** وسألته عن رجل زنى برجل ، هل يتزوج بابنته أو بأمه ؟

وقال : قال : محمد بن محبوب : لا يحل للناكح بنات المنكوح ولا أمهاته ، ويحل للمنكوح بنات الناكح وأمهاته •

*** مسألة :** وعن رجل أتى رجلا في دبره أو فيما دون ذلك ، هل

يتزوج بأمه أو بأخته أو بابنته ؟

فأما أخته فلا بأس ، وأما أمه وابنته فإن كان في الدبر فلا يتزوج بهما ، وإن كان دون ذلك فلا بأس أن يتزوج بأيهما شاء •

*** مسألة :** أما العلة في تحريم المرأة على الرجل إذا زنى بها ألا يتزوجها ؟

قال العلة اجماع الفقهاء على ذلك ولا خلاف بينهم في تحريمها عليه أبداً ، والدليل على ذلك قول الله عز وجل في كتابه ، أن الرجل إذا رمى زوجته بالزنى ورفع ذلك الى الحاكم يلاعنها ويفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً ، وإن صدقته حرمت عليه أبداً •

وكذلك إذا زنى بها كان أشد حرمة مما يقذفها بغيره ، وقول الله تعالى : (الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرّم ذلك على المؤمنين) وذلك إذا كانا محدودين فلا يجوز أن ينكحها أحد من المسلمين ، الا محدود مثلها باتفاق الأمة •

*** مسألة :** قلت لأبى سعيد في المرأة إذا زنت على زوجها ، ولم يعلم هو بزناها ، هل يجوز لها المقام معه والكسوة والنفقة من ماله ، وتطالبه بالصدّق ، ويحل لها جميع ما يجب لها على الزوج والزوجة ؟

قال : قد قيل ذلك انه كله لها وتستتر ما ستر الله عليها ، وقد قيل

ذلك لها كله الا الصداق ، والقول الأول أحب الى ما لم يعلم بزناها ، وهذا اذا لم تزن بمن يحرم عليها بزناها به من والد أو ولد أو جد له أو ابن ولد •

قال : ولا أعلم أن أحدا قال انه لا يوجب لها النفقة والكسوة بل هي ثابتة بالمعاشرة منها له •

✽ مسألة : وسألته عن الصبي اذا زنى بالمرأة في صباه غلبها على ذلك أو أمكنته ، فلما بلغ أراد أن يتزوجها هل يجوز له ولها ذلك ؟

قال : معي انه اذا كان مراهما يشتهي النساء ، فيخرج عندي أنه لا يجوز له ذلك ، وأحسب أن على بعض معاني ما قيل انه جائز ما لم يكن بالغاً أو محكوماً عليه بأحكام البلوغ •

قلت له : وكذلك المجنون اذا غلبها على نفسها في جنونه وزنى بها ، ثم أفاق فأراد أن يتزوجها ، هل يجوز له ذلك ؟

قال : ذلك على معاني قول أصحابنا ألا يجوز لهما ذلك •

قلت له : وكذلك اذا زنى بها وهو مشرك وهي مسلمة غلبها على نفسها ، أو أمكنته ثم أسلم هل له أن يتزوجها أو لها ذلك ؟

قال : لا يبين لي ذلك •

— ١٣١ —

قلت له : فان زنى بها وهما مشركان ثم أسلما ، هل له أن يتزوجها أو لها ذلك ؟

قال : معنى انهما ان كانا من أهل الحرب وممن لا تثبت عليه أحكام المسلمين في وقتها الذى زنيا فيه ، ولا يدينان بتحريم ذلك في دينهما أنه قد قيل انهما لا يحرمان على بعضهما لعله بعض ، وأحسب أنه قد قيل انهما يفسدان اذا كان الأصل حراماً في المتعبد سواء داننا به أو لم يديننا به •

وأما أهل الكتاب ومن يدين بأحكام الزنى ، أو من يلحقه أحكام الاسلام في وقته الذى يأتى ذلك فيه ما يلحقه فيه حكمه وحده ، فلا يبين لى حل ذلك بينهما في مذاهب أصحابنا •

قلت له : فان زنى بها وهو مسلم وهى من أهل الحرب من المشركين ، أو كان هو من أهل الكتاب أو ممن يجرى عليه أحكام المسلمين ، ثم أسلمت وأسلم ، هل يكون القول في ذلك فيهما كالقول فيهما اذا كانا من أهل الحرب من المشركين ؟

قال : لا يبين لى في ذلك ، ومعنى أنه يلزم كل واحد منهما ما يجب عليه في نفسه ، ولو كان الآخر لا يدين بما يدين به •

*مسألة : قلت : رجل جامع امرأة فوق الدرع حتى أوج ، أيحل له تزويجها ؟

قال : لا •

✽ **مسألة :** ومن جواب أبي الحواري : وعن صبي زنى بصبية وهما لا يعرفان الشهوة ولا الحلال والحرام ، فلما بلغا أحب الرجل أن يتزوجها ، هل يجوز له ذلك ؟

فعلى ما وصفت فقد قال بعض الفقهاء : ان كان يستطيع الجماع ، فاذا جامعها لم يجز له تزويجها بعد ذلك وهذا فيما بلغنا قول محمد بن محبوب ، وعن بعض الفقهاء أنه لم ير بذلك بأساً حتى يحتلم ، وقال : ذكر الصبي مثل أصبعه ، ولا يحرم عليه ، وحلال له أن يتزوج بها ولو جاز بها ، وهذا القول هو أحب إلينا •

✽ **مسألة :** وسألته عن رجل ملك امرأة وبني بها ولم يسق إليها شيئاً ثم زنت ؟

قال : لا صدق للزانية •

✽ **مسألة :** ومن جواب أبي الحواري : وعن امرأة بليت بالزنى عند زوجها بذى محرم من قبل زوجها مثل ابنة أو ابنة ابنه وأشبهاء ذلك ، يسعها المقام معه وأكل نفقته وكسوته وهى حامل ، وقد أوطأته نفسها وهى تعلم أنها حامل من غيره أو لا تعلم ؟

فعلى ما وصفت فقد قيل ان هذه المرأة تعلم الزوج بما قد كان منها ،
فان خلا بسبيلها فلا حق لها عليه والولد ولده ، وان أبى عن ذلك كان على
المرأة أن تهرب عنه ولا تقربه الى نفسها ، وليس لها أن تقتله ، ولا يمسه
منها شيء الا أنها تمنعه ما قدرت ، وتهرب بنفسها ما قدرت ، وليس عليه
أن يصدقها •

فاذا لم يقدر على الهرب وحبسها ، فان كانت تعلم أن الولد ليس منه ،
فليس لها أن تأكل له نفقة ولا تلبس له كسوة ، وان كانت لا تعلم ممن
الولد منه أو من غيره ، فما دامت في حبسه ، فلها أن تأكل من نفقته ،
وتلبس من كسوته والولد منه حتى تعلم أنه من غيره ، ولا عذر لها في المقام
معه اذا كان يطؤها ، فان كانت أمكنت هذا الوطء لها وطاوعته على ذلك ،
فان يتوها هذا الزوج حتى ماتت على ذلك خفنا أن تكون هالكة •

وان كان استكرهها هذا المحرم فهي عندنا في حال العذر اذا أعلمت
الزوج فلم يصدقها ، وتهرب بما قدرت ، والله أعلم •

وأما اذا زنت من غير ذى محرم فتستر ما ستر الله وتمنعه نفسها
حتى تنقضى عدتها من الذى وطئ حراماً فان غلبها على نفسها ووطئها في
العدة فلا بأس عليها في هذا اذا أقامت معه •

✽ **مسألة :** وسألته عن نساء سباهن العدو ، ولم يكن لهن أزواج
ثم رجعن الى المسلمين ، ولا يدرون لعلهن قد وطئن ، هل ينبغي للرجل أن
يتزوج منهن واحدة ؟

قال : نعم ، وان تنزه عنهن رجل فحسن •

✽ **مسألة :** سئل أبو عبد الله عن امرأة رميت بالزنى ، ثم ان ناساً
علموا منها خبراً ، هل للرجل أن يتزوجها ؟

قال : أخاف أن يكون ما قيل عليها حقاً فليتحول الى غيرها ، قال أبو
عبد الله : لا بأس بتزويجها ما لم تكن محدودة على الزنى •

✽ **مسألة :** وعن هاشم ، وعن رجل نكح محدودة ؟

قال : ليس له ذلك ، فان كان انما نكح بجهالة ثم تاب وبر فقد تاب
من ذنبه ، وان أقام من بعد العلم والحجة عليها ، وبعد ما أمره المسلمون
بفراقها ، وأعلموه ما عليه فرد عليهم قولهم ، وأقام عليها برءوا منه •

قلت : ولأبي محمد فيكره على فراقها ؟

قال : نعم •

✽ **مسألة :** من الضياء : وان أوطأت امرأة نفسها صبياً لم تحرم
على زوجها ، فان أوطأت نفسها دابة حرمت على زوجها •

— ١٣٥ —

✽ مسألة : من كتاب الكفاية : سأل أبا سعيد رضي الله عن رجل زنى
بامرأة وهو وليها ، هل يجوز له أن يعقد التزويج ويزوجها ؟

قال : لا أحب له ذلك •

قلت له : فان فعل أيكون اثماً ؟

قال : يعجبني أن يستغفر ربه من ذلك ويتوب اليه •

قلت له : فالتزويج — نسخة — فتزويجها تام ؟

قال : معى انه تام لأنه لا يبين لى علة تفسده •

قلت له : وأولى بتزويج الذى بعده ؟

قال : يعجبني أن يأبى عن تزويجها على اعتقاد طلب السلامة ، لا على
الامتناع مما يلزمه ، فان زوجه وليها الثانى جاز ان شاء الله ، وكان ذلك
أحب الى من دخوله فى تزويجها •

قلت له : فان كان أبوها الذى زنى بها ؟

قال : نسأل الله العافية من البلاء ، وهذا يحتاج الى البغض والقلى
ويبعد فى الخلا والملا ، ويزوجها من بعده الوكلا ، وليس نرى له فى تزويجها

مدخلا ، الا أن يأخذ السلطان بما يلزمه من تزويجها ، فانه يوجب أن يوكل في الحكم اذا أخذ بذلك ♦

✽ مسألة : عن أبى سعيد رحمه الله فيما عندى ، وذكرت في امرأة يظهر منها — لعله — ويشهر التبرج وشرب النبيذ ، ولا تستتر ، ويقول أكثر ساكني البلد الذى فيه انها تزنى ، هل يجوز لأحد أن يتزوجها ؟

فمعنى أنه ما لم يصح معه ذلك بعلم منه من معاينة لا يحتمل لها في ذلك مخرج من الزنى أو شهادة أربعة عدول تجوز شهادتهم عليها في الزنى ، ويصح عليها ذلك صحة من يجب عليه الحد ، فلا تحرم على الأزواج ، لأن قول من يقول ذلك كله وان كثروا ♦

وانما يخرج قذفاً ودعاوى وشهرة القذف باطل لا تقوم به الحجة ، وكذلك شهرة الدعوى لا تجوز ، ولا تقوم بها حجة تصح في الحكم بوجه من الوجوه ♦

قلت : وان صدق القول الذى يقال وتزوج بها مع ذلك ؟

فمعنى أنه لا يجوز له تصديق ذلك في نفسه ، لأن ذلك باطل ، وقد قال الله تبارك وتعالى : (لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً وقالوا هذا افك مبين) والافك هو كذب ، ولا يجوز تصديق المكذب في اعتقاد ولا فعل ، فعليه التوبة من تصديق ذلك ♦

* **مسألة :** قال أبو سعيد في رجل علم من آخر زنى ، فليس له أن يزوجه حرمة في بعض القول ، وقال من قال : يجوز ذلك ، ويعجبني أن يجوز ذلك ، لأن الأصل نكاح جائز للمرأة حتى تعلم هي الزنى •

قلت : فان علم المولى بزناه ، ثم تزوجت به المرأة ، زوجها به ولى غيره ثم ماتت المرأة ، وهذا المولى الذى علم بزناه هو أولى بميراثها ، هل له أن يرثها مما أخذت من زوجها من صداق أو ميراث ؟

قال : هكذا يعجبني وقد يلحقه الاختلاف في قول أصحابنا فذهب بعض الى اجازة ذلك ، وبعض لم يجزه لأن المولى قد علم زناه فعلمه عليه حجة •

قلت : فان علم الزوج بزنى امرأته ، وعلمت المرأة بزنى زوجها ، ثم مات الزانى ، هل للآخر ميراث ؟

قال : معي انه في بعض قول أصحابنا أن الحى لا يرث الزانى •

* **مسألة :** ومن جواب أبى الحسن : وذكرت في رجل كان يأتى البهائم ينزل النطفة في بطونها ، ومنها ما ينزل نطفته ، ومن هذه الدواب ما يعرف أربابها ، ومنها ما قد ذهب عليه ثم أراد التوبة •

قلت : هل تجزيه التوبة والاستغفار والندم ولا عزم عليه ؟

فعلى ما وصفت ، فعلى ما يرفع من قول موسى بن أبى جابر أنه لم ير بالانتفاع بالدابة بأساً فيلام على هذا ويجزيه الاستغفار والندم •

وعلى قول من يرى قتل الدابة ، فان حكم بقتل الدابة ، أو قتلها صاحبها بعد علمه بوطء هذا لها ، كان عليه الغرم ، وان لم يعلم صاحبها بذلك ، ولا صار أمرهما الى الحاكم فعليه التوبة والاستغفار ، والله أعلم بالصواب •

قال غيره : نحب أنه لا غرم عليه ما لم يحكم الحاكم بقتلها ، ولو قتلها ربها لم يضمن •

❖ مسألة : ومن جواب لأبى الحوارى : وعن رجل دخل فى الليل على امرأته رجل فجامعها ، وهى تظن أنه زوجها ، فلما علمت أنه غير زوجها صاحت على ذلك ، وأعلمت زوجها بذلك ، فله أن يصدقها أم لا ؟

فعلى ما وصفت فليس عليه أن يصدقها ، وان صدقها على ذلك لم تحرم عليه زوجته ، وليس هذا بمنزلة الزنى •

❖ مسألة : قلت : علم رجل أن امرأته زنت أيسعه أن يحتال فى إزالة حقها عنه وإخراجها ؟

قال : نعم •

قلت : فان علمت هي أنه زنى ، أيسعها أن تحتال في أخذ حقها منه ،
وخروجها منه ؟

قال : نعم اذا اطلعت على ذلك •

* مسألة : ومن جامع بن جعفر : وقال الله تعالى : (الزانى لا ينكح
الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على
المؤمنين) قيل المحدود على الزنى لا ينكح الا محدودة ، والمحدودة لا ينكحها
الا محدود •

ومن غيره : قال أبو سعيد : انما قيل ان يتزوج المحدود على الزنى
بمحدودة على الزنى غير التى زنى بها ، ولا يجوز له تزويج التى زنى بها
ولو حدا جميعاً ، وكذلك لا يجوز له تزويج من علم زناه من النساء ولو حدا
على الزنى ، وانما يجوز تزويج محدودة على الزنى اذا لم يعلم هو زناها ،
ولم يعاين هو زناها ، لأن ذلك حرام على المؤمنين •

* مسألة : ومن الكتاب : وقيل في رجل وقع آخر على امرأته فوطئها
وهي كارهة ، كذلك فحملت ، فلا تحل لزوجها أن يطأها حتى تضع حملها •

قلت : فان وطئها من قبل أن تضع حملها أتفسد عليه ؟

قال : الله أعلم ، وأرجو ألا تفسد عليه •

✽ **مسألة :** ومن زنى بامرأة في الشرك ، ثم أسلما فله أن يتزوج بها

• إذا أسلما •

✽ **مسألة :** ومن جامع أبى الحسن : وقد اختلفوا فيمن رأى

رجلا زنى ؟

فقال قوم : لا يزوجه ولا يشهد تزويجه ، ولا يزوجه بحرمة ، وقال

قوم : إذا رآه زنى ثم تاب وأصلح تولاه وزوجه بحرمة وصلى على جنازته ،

لأن توبته تأتي على ذلك •

والقول هذا يدل على أن التائب جائز له أن يتزوج المسلمة الحرة

غير المحدودة ، فأما المحدودة فلا يتزوج بعده عند أصحابنا إلا بمحدودة ،

ولو تاب عندهم في ذلك •

✽ **مسألة :** ومن جواب أبى جابر محمد بن جعفر : وعن قول

الله عز وجل : (لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً ولا تعضلوهن لتذهبوا

ببعض ما آتيتموهن الا أن يأتين بفاحشة مبينة) •

وقلت : عن محمد بن محبوب : إنه لم ير للثني زنت صداقها على

زوجها ، فقد سمعنا ذلك ، ولعل الفاحشة ها هنا الزنى ، وأما قوله تعالى

في المطلقات : (ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين

بفاحشة) فقال من قال : الزنى أيضاً ، وقال من قال : تفحش له بلسانها

بالأذى •

✳ **مسألة :** والزانية من أهل الكتاب لا ينكحها الا زان من أهل الصلاة ، أو مشرك من أهل دينها وحرّم ذلك على المؤمنين ، هذا تفسير هذه الآية •

✳ **مسألة :** ومن جامع أبى محمد : اختلف الناس فى الزنى فى اللغة فى قول الله تعالى : (الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرّم ذلك على المؤمنين) •

فقال بعضهم معنى ذلك والمراد به هو الجماع نفسه ، وقالت الفرقة الثانية هو عقد النكاح وهذا هو القول ، لأن العرب تسمى العقد نكاحاً لأنه يبيح النكاح ، فسمى باسم المسبب ، وإذا كانت الأمة على قولين ففسد أحدهما صح الآخر •

وقد نظرنا فإذا هو العقد دون الجماع الدليل على ذلك قول الله عز وجل ذكره : (الزانى لا ينكح الا زانية) وهذا عموم فى الخطاب فلما كان الزانى قد يزنى بغير زانية كالصبية والمجنونة والمغلوبة على عقلها بالنوم ، علمنا أن هذا الخطاب لم يرد به ما قال مخالفونا •

لأن العموم اذا ورد ولم يرد تخصيص منه بدليل ، فالواجب اجزأؤه على عمومته ، ولو خصصنا هذا العموم وحملناه تخصيصاً كنا قد أجزنا على اخبار الله تعالى الكذب ، لأن مخالفينا ذهبوا الى أن هذا الخطاب

انما هو اخبار ، فلو كان خبراً لم يكن صدقاً لقيام الدليل على خروج بعض ما تضمنه الخبر .

وليس بمنكر في اللغة أن يرد الخطاب ورود الخبر في الظاهر ، والمراد به الأمر ، ألا ترى قول الله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فظاهر خبر ، والمراد به الأمر والالزام ، وكذلك قوله عز وجل : (ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) فظاهره ظاهر الخبر عن كون الغلبة عند القتال ، والمراد بذلك الغرض والالزام .

ومثل هذا في القرآن كثير ، فقوله تعالى : (لا ينكح الا زانية) نهى عن تزويج غير الزانية ، ويدل على ذلك قوله عز وجل : (وحرّم ذلك على المؤمنين) يعنى هذا المذكور ، والله أعلم ، بأن هذا وذلك معناهما واحد في اللغة .

فان قال قائل : ما تنكرون أن يكون معنى قوله عز وجل : (وحرّم ذلك على المؤمنين) لا يريد به ما ذهبتم اليه وذلك أن الرجل لو زنى في غيبة زوجته ، أو زنت هي فلم يعلم زوجها لم تقع الحرمة بينهما عندكم ، فما أنكرتم ألا يتوجه حكم الآية الى ما ذهبتم اليه ، ولو كان تأويلكم صحيحاً لوجب أن يلزم من زنى من الزوجين أن يحرم على الآخر عند نفسه ، لأنه قد حرم بفعله الزنى أن يكون من المؤمنين .

قيل له : قد اجتمعت الأمة أنها لا تحرم عليه زوجته ، ولا يحرم عليها زوجها اذ استتر بزنى ، أحدهما عن الآخر ، والاجماع معنا عن القياس اذ لا حض للقياس مع التوقيف •

فان قال : فالعلة موجودة في وجوب التحريم وهو الزنى ؟

قيل له : قد عرفناك أن الاجماع قد منع من ذلك ، وقد يخص الاجماع بعض ما يشتمله الاسم فيكون حكمه قد خرج من جملة ما دخل تحت الاسم ، وليس بمنكر ذلك مع العلماء ، وبالله التوفيق •

فان قال قائل : فاذا تابا من زناهما هل يجوز أن يرجعا الى حكم المؤمنين ، ويعود اليها بنكاح جديد أو بغير نكاح ؟

وقيل : فليس له أن يرجع اليها كما لم يكن للملاعن أن يرجع الى زوجته ، وان أكذب نفسه وتاب من فذفه اياها بالزنى من قبل الحكم اذا جرى مجرى العقوبة ، أو كان حداً من الحدود ولم يرتفع بالتوبة وهذا مثله ، والله أعلم •

وأيضاً فان هذه الفرقة المحقة التي في يدها الحق ، واصابته بتوفيق الله تعالى أتاها في اصابتها الحق دون الفرقة الأخرى التي شذت عنه وخفى عليها معناها خطاب الله تعالى لم تجز لها الرجعة مع التوبة وغير التوبة •

واذا كانت الأمة قد اختلفت في حكم على قولين فأخطأ من ذهب الى أحد القولين أصاب الفريق الثاني ، ولا يجوز أن يكون الحق خرج من أيديهم جميعاً ، واذا كان البعض في يده الحق كان هو الأمة وحده .

فان قال : لم قلتم ان هذه الفرقة لما كانت مصيبة لهذا الحكم دون غيرها من الناس كان قولها محكوماً به في كل مكان ؟ -

قيل له : قد قلنا ان الحكم اذا كان مطلوباً من الأمة قام الدليل على خطأ بعضه وذهابه عن الحق ، كانت الطائفة المصيبة كاجماع الأمة ، وكانت هي الأمة ، وجاز أن يحتج بقولها ، وان كان الله تعالى أخبر أن الاجماع هو الحجة ، والحق لا يخرج منه اذا كان في الجميع من ليس بحجة ، والثاني منهم هم الحجة ، واذا كانوا هم الحجة مثله جاز يحتج بالاجماع ، وبالله التوثيق .

فان قال قائل : فما تقول في الوطء في الحيض ؟

قيل له : قد نرى تصويب من قال بالتفريق بين الزوجين اذا اتفقا على الوطء في الحيض من طريق العمدة من جهة النصرة لهم .

فان قال : وكذلك من وطئ في الدبر ؟

قيل له : هما عندنا سواء في باب الحكم .

فان قال : فما وجه جواز ذلك عند من قال به ؟

قيل له : من قبل ان أهل اللغة يسمون الدخول في المضيق زنى ،
فلما رأينا الواطيء في الدبر والحيض داخلين في المضيق عليهما ، علمنا أنهما
قد استحقا اسم الزنى ، والزانى يفرق بينه وبين زوجته على ما تقدم من
قولنا في أول المسألة •

وان قال : ما الدليل على جواز قولكم ، وأى موضع في اللغة ؟

قيل له : قول الشاعر :

ولست بزان في مضيق لأننى
أحب وساع العيش الخلق الرحبا

وقال آخر :

واذا قذفت الى زناء قعرها
غبراء مظلومة من آلاء حفار

والرواية عن النبى صلى الله عليه وسلم : « لا يصلى أحدكم وهو
زناء » ممدود غير مشدد النون ، يريد والله أعلم الحاقن يعنى بذلك الذى
يجمع البول في مثانته حتى يضيق به ، فلما كانت العرب تسمى الدخول في
المضيق زناء ، وجب أن يجرى حكم الزنى عليه ، والله أعلم •

قال الكسائي وأبو عبيدة : هو الذى يجمع بوله فى مثانته فيضيق عليه
الموضع ♦

قال واصل : الزناء الضيق ، لأن الزنى الذى يوجب الحسد ما كان
بالفرج لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « العينان تزنيان واليدان تزنيان
والرجلان تزنيان ويصدق ذلك ويكذبه الفرج » فكل من دخل بفرجه
فى ضيق بمضيق عليه فهو زان ، فكل من استحق اسم الزانى فالحسد
واجب عليه الا ما قام دليله ♦

ودليل من طريق القياس يدل على صحة ما قلنا : انا لما رأينا
الأمّة قد أجمعت على حرمان قاتل العمد ممن يصير ما له واليه فى الحال
الباسة ، فلما شرع الى ارتكاب ما نهى عن فعله ، وكذلك الوطء فى الحيض
المتعمد لركوب ما نهى عنه من الفعل منع الارث الذى يستحقه بترك ماركب
مما نهى عن فعله ♦

وكذلك الوطء فى الحيض المتعمد لركوب ما نهى عنه لا يستحق
ما كان يستحقه بترك ما نهى عن فعله من الوطء فى الحيض ، ولما كانت
سنة قد اجتمع الناس قبولها ، والعمل بها وجب القياس عليها ، ألا ترى
الى ما روى عن عمر بن الخطاب ، وبذلك قال مالك بن أنس فى رجل خطب
امراة فى عدتها من طريق العمد أنه لا يحل له تزويجها من بعد انقضاء

عدتها ، ويحرم عليه تزويجها أبداً ، فحرم بمعصية ما كان مباحاً له بتركها ، ونحو هذا قد يجرى مجرى العقوبات ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** وعن رجل رأى امرأة على ضبع هل يتزوجها أو يقتلها ؟
قال : لا •

✽ **مسألة :** وسألته عن امرأة زنت وهي مع زوج ، هل يحرم عليها زوجها إذا لم يعلم بزناها أو يحل لها أن تأخذ منه صداقها ؟

قال : لا يحرم عليها زوجها إذا لم يعلم بذلك منها ، كما لم تحرم المرأة على زوجها إذا زنى ، ولم تعلم هي أنه زنى ، وأما الصداق فمقتل من قال : لا يجوز لها أخذ صداقها منه إذا زنت ولم يعلم وقد خانتته ، وقال من قال : يجوز لها أخذ صداقها منه ، لأنه قد كان وجب لها من قبل لوطئه أياها ، قال : ولها النفقة والكسوة والميراث ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً •

✽ **مسألة :** وعن رجل قال لامرأته أنت ولدت زنى ؟

قال : لا يحرمها ذلك عليه ، وعليه الحد •

✽ **مسألة :** والمرأة إذا كانت تجامع النساء لم تحرم على زوجها ويدراً عنها الحد •

وقال من قال : ان تزوجت لامرأتى التى أتزوجها زانية ؟

فلا بأس ويستغفر ربه •

✽ **مسألة :** والمرأة اذا تزوجت بامرأة لم تحرم على زوجها ،
والله أعلم •

✽ **مسألة :** والخصى يجوز تزويجه ، وان جاءت زوجته بولد لحقه
النسب ، وكذلك ذبيحته جائزة •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ **مسألة :** ومن غيره : فى تزويج من شهر عنده زناها من حديث
الناس شهرة قاضية يجوز أم لا ؟

قال : اذا لم يصح زناها بأربعة شهود عدول فلا يحرم تزويجها لمن
أرادها ، لأن الشهرة هاهنا دعوى وكل مدع قاذف اذا ادعى ما يوجب عليه
الحد ، وان تركها تنزهها فهو أحسن ، والله أعلم •

وقال نظماً :

ماذا تقول اذا سئلت عن الذى

يبنى بخود وهو وقت صباه

وأراد تزويجاً بها من بعد هل

هو جائز أم ذا يموت بدائه

هذا حلال ان يكونا فى الصبا

زنيا جميعاً ذاك فصل قضائه

— ١٤٩ —

والاختلاف لبالغ يزنى بها
ذاك الصبى تعمداً برضائه
جوازه يحلو ويعجبني على
ما شمت في الآثار عن فقهاءه
فرج الصبى كأصبع في قلوبهم
والحق نور فالتمح بضياءه

* مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

قال محمد بن محبوب في رجل أراد من امرأة فاحشة ، فقالت له :
كف عني فاني أرجو أن يميت الله فلاناً ، تعنى زوجها ، فمات زوجها
فتزوجها الرجل ودخل بها ؟

انه لا ينبغي له أن يقيم معها ويفرق بينهما ، فان كان قد دخل بها فلها
صداقها ، وان لم يدخل بها فلا شيء لها •

* مسألة : ومن جواب لأبي عبد الله في رجل قال لامرأة : ان

تخرج من زوجها وهو يأخذها ، فخرجت أتحل له أو لغيره ؟

قال : لا تحل له وهو الذي واعدتها ، وأما غيره فلا بأس عليه بأن
يتزوجها ، وكذلك الذي يتزوج امرأته نحلة للمطلق ، فانه لا يحل للمحل ،

— ١٥٠ —

ولا للمحلول له ، ولا بأس بها لغيرهما • وقال : وان تتزوج غيرهما
أحب الى •

✽ **مسألة :** واذا قال رجل لامرأة رجل : انه يجب أن يتزوجها أو
ذلك اليها عنه •

عرض لها في ذلك ، ثم مات زوجها أو غارقها فلا يتزوجها هو
وقد تقدم ذلك اليها عنه •

✽ **مسألة :** وعن رجل لقي امرأة فقال لها زوجتي ابنتك بكذا وكذا
فقلت : نعم • فقال لو علمت أنك تزوجيها بذلك لتزوجتها أنا ؟

فقال أبو سعيد : قد قيل في هذه المسألة انه لا يحل له تزويجها
الا أن تبين من زوجها بلعان ، ويعجبني أنا أنه ان تزوج عليها أمة فاختارت
نفسها أن يجوز له تزويجها ، وذلك لأن السبب كان منه وحده •

قلت : رأييت ان كان الطلاق منه من ذات نفسه ؟

قال : لا يجوز لأنهم قالوا يمكن أن يكون قد كان لها في ذلك سبب •

✽ **مسألة :** وقال موسى بن علي في رجل قال لرجل : طلق امرأتك ولك
على كذا وكذا وأرادها لنفسه ، فان تزوجها فلا يفرق بينهما •

قال غيره : ومعنى أنه قد قيل لا يجوز تزويجها ، وقيل لا بأس بذلك •

قال غيره : حسن وقد قيل اذا قال له طلق امرأتك وهو يريد أن يتزوجها
لم يجز له الا أن يعلمه أنه يريد تزويجها •

✽ **مسألة :** واذا أمرت امرأة على رجلين ، فقال أحدهما للآخر
هذه متزوجة ؟ قال : نعم ، قال : ان غارقها زوجها أو مات عنها أخذتها ،
فذهب الرجل فأعلمها بقوله ، فخرجت من عند زوجها ؟

فليس له أخذها ، وان لم يعلمها بقوله وخرجت من عند زوجها فله
أخذها •

✽ **مسألة :** وقال في التي يقول لها الرجل اخرجي من زوجك وأنا
أتزوجك ، فتخرج فلم يتزوجها وتزوجت بغيره زوجا بعد زوج ثم تطلق
أو يموت زوجها ؟

فالذي في قوله انه لا يتزوجها •

✽ **مسألة :** ومن جواب أبي عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله ،
معروض على أبي الحواري :

وعن رجل قال لامرأته زوجتي ابنتك فلانة ؟ قالت : نعم ، فقال بكم
زوجتيها ؟ فقالت : بكذا وكذا ، فقال : لو علمت أنك تعطينيها بهذا الرخص
لتزوجت بها ، ثم الذي تزوج المرأة طلقها أو بارأها ؟

قال : لا يحل لهذا الذى قال ذلك القول أن يتزوج بها أبداً الا من باب واحد ان لاعنها زوجها التى كانت معه وبانت عنده على اللعان ، فله أن يتزوجها والا فليس له أن يتزوجها الا من باب اللعان •

✽ **مسألة :** سألت أبا عبد الله محمد بن محبوب عن جارية كان مالکها رجل ، ثم ان رجلاً آخر هويها فقال لامرأة : فانى هاو غلانة ، فلو كانت خلية لخطبتها ، فبلغ ذلك القول الى أهلها ، فعملوا فى اخراجها حتى أخرجوها من زوجها وهى لم تبلغ بعد ، هل يحل للرجل أن يتزوجها ؟

قال : أكره له ذلك ولا أبلغ به تحريماً ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** من كتاب عبد الله بن محمد بن بركة قال : واذا قال رجل لامرأة لها زوج أنا أحبك ، فان مات زوجها أو طلقك تزوجت بك ، ثم طلقها أو مات عنها ، ثم تزوجها القائل لها بهذا القول ، هل يفرق بينهما ؟

قال : أما الفراق فلا نراه ، وقد كان يكره له أن يتزوجها من جهة التنزيه ، وأما الفراق فلا نراه •

قلت : أرأيت ان كان زوجها مفقوداً ، وقد قال لها بهذا القول ، فلما خلت الأربع سنين طلقها ولى المفقود واعتدت ثم تزوجها بتلك المواعدة ، هل يجوز ذلك ؟

قال : نعم •

قلت له : لم لم يكره لهذا مثل ماكرهته للأول ؟

قال : كلاهما مكروه لهما - إلا أن التي زوجها حاضراً أشد نكريهاً من المفقود ، لأن المفقود غائب ، فلذلك كان أقرب في التكريه •

قال أبو سعيد : لا أعلم ما يشبه هذا مما يخرج من قول أصحابنا مما جاء به الأثر عنهم ، ولا مما عرفناه مما أدركناه منهم ، بل يشبه معنى الاتفاق أنه بقوله هذا لها أنه يجبها ، أو مواعده لها أو بأحدهما لا يؤمر بتزويجها ، وفي المعنى أنه لا يحل له ، طلقها زوجها ذلك أو مات عنها ، أو اختلعت عنه أو قتل •

ومعنى أنه لا يحل له إلا أن يكون قذفها بالزنى فتلاعنا ولاعنها ، فإن كان هكذا ولاعنها ، وبانت منه باللعان ، جاز له فيها معنى على حسب هذا القول أن يتزوجها •

ومعنى أنه قيل : ولو تزوجت زوجاً بعده ثمات عنها أو طلقها ولم يلاعنها أنها لا تحل ، وقد كان في نفسى من ذلك سبب إذ تحل له عند الملاءنة ، ولا تحل له في غير الملاءنة •

ومن قولهم في ذلك : لعنها سمعته حتى مات ، أو احتالت عليه حتى طلقها أو بارأها ، فلما أن كان الأصل لا تحرم عليه على الأبد على كل حال ،

أشبهه أن قولهم ألا يتزوجها احتياطا وتنزها أن يكون ذلك منهما كما قالوا ،
 وإذا لم يكن ذلك منها في تأويلهم ، وكانوا على الملاعة جاز ذلك •

خرج هذا عندى على معنى التنزه أنها لو كانت محرمة في الأصل لم
 تحل على الأبد بأى وجه بأت منه ، ولما أن كانت انما لم يؤمر بتزويجها
 من أجل الريبة أن تكون فعلت ذلك ، وكان في معنى الملاعة منه لها أبحاثها
 للقائل لها لم يكن الأصل محرما ، ولو كان محرماً استحال بوجه ، وكان
 هذا تنزها في معنى التأويل •

وإذا لم يصح ما يلزمها فيه الريب أنها فعلت لم يصح الحجر لحلال
 الا بدليل لا شك فيه ، فان تنزه هذا القائل كما أخذ له الفقهاء بالتنزه
 والخروج من الريب في معنى تأويل قولهم ، وان كان قولهم لم يخرج تحريماً
 على معنى أنها لا تحل له ، أو نحو هذا ، ولا يتزوجها ، فان تأويل
 قولهم مع ثبوته أنه لا ممنوع اياها اذا لاعنته خارج على معنى التنزه
 والكراهية •

والتنزه في أمر الفروج أحوط للاقامة على ربيها ، والحلال واسع ،
 فإذا لم يصح معنى يخرج حكمه محرماً بتأويل صحيح فيمكن أن يكون محرماً
 على وجه الرأى بالتنزه ، ومن تمسك بشيء لم تصح حرمة اجماع ،
 ولا دليل عقل ما يشبه الاجماع لم يضق عليه عندنا ، وقد كان يعجبني
 لو أدركت فيه مثل هذا ولقيته فيه •

ومن الكتاب قلت : فان واعدها في عدة الطلاق من المفقود ، فقال :
لا يجوز ذلك ويفرق بينهما أن يتزوجها •

قلت : وكذلك المواعدة في الطلاق من الزوج وعقدة المتوفى عنها
لزوجها في هذا كله سواء ؟

قال : نعم ، قال أبو سعيد : معنى انه قد قيل هذا وما يشبهه ، والعجب
عندي من هذا أشد من الأول اذا كانت المواعدة والتعريض في الزوجية
أهون منها في العدة عند بعض •

ومعنى أن الزوجية أشد من العدة ، لأنه انما يثبت معنى منع المواعدة في
العدة لمعنى الزوجية ، فلا يستقيم أن يكون عندي في الزوجية أهون منها
في العدة ، والزوجية سبيل ملك الزوج ، والعدة سبب من أسباب ملك
الزوج •

ومعنى أنه قد قيل في العدة انه ما لم يواعدها هي فهو مكروه ،
ولا يفسده ، وأحسب في العدة أنه جاء عن أبي على أنه في نفسه من
التفريق ، ولو واعدته في العدة ، ويعجبني تسليم ما جاء عن المسلمين
على غير اعتقاد دينونة به الا لو صح حجة تثبت من أحد أصول الدين
بالتفريق •

وانما أصل ما قيل : ان أصحابنا أخذوا بهذا من قول ابن عباس
أنه قال : بدأ أمرهما بالمعصية ، كأنه على معنى المواعدة في معنى نهى الله
لهما ، فأحب ألا يجتمعا نحو هذا من قول ابن عباس ، اذ بدأ أمرهما

بالمعصية ولا يجوز التقليد في الدين ، لقبول باطل في المعدان ، ولا اعتقاد لتصويب باطل ، ولا تبطيل صواب ، والله سائل عن هذا كله ، والمسلم لما جاء على معنى الروايات ليس كالمقاطع بباطل ذلك ولا بصوابه •

والتفريق بين الفروج التي قد اتفقت بالاجماع وهو عقد النكاح ، لا يعجبني التفريق منها الا بالاجماع فهو طلاق من الزوج ، أو خلع ثابت على ما جاء به الكتاب والسنة ، أو حرمة لا شك فيها من أصل المدان أو لحاكم من الحكام على اجتهاد النظر فيه لله والعباد ، فيختار أحد ما يجوز الاختيار له من قول أهل العدل في الرأي ، أو من نزل بمنزلة العالم المبتلى بأمور الناس ، الذي يخاف في ترك اجتهاد نظره ، والمقطع لهم بأحد المعاني من المختلفات دخول هتنة عليهم بأحد ما لا يسعهم في بعضهم بعضا ألا يتعاطلوا من بعضهم بعضا معاني الظلم •

وإذا اجتهد في ذلك قطع الحجج عن بعضهم بعضا في سكن الفتنة لما يتظاهر أنهم يقبلون منه ذلك ، فأحب عند هذا الاجتهاد خوف هذا الحال على العباد على التوكل على الله ، والقصد الى الصلاح والاصلاح ، دون الفساد والاشساد ، ما لم يكن بهذه المنزلة من عالم أو حاكم ، يعجبني أن يصف للسائل له معاني العدل من الجور ، والحق من الباطل ، ومعاني الاختلاف من الاتفاق ، وان بلغ الى علم ذلك ، ولا يتقلد من ذلك

شيئاً دون شيء على وجه القطع به من رأى الا ما كان من الدين الذى لا يسع غيره ، الا ما بان من ذلك عدله معه ، وبالله المتوفيق •

✽ **مسألة :** قال : أبو المؤثر فى امرأة تزوجت ولها زوج لم يمّت ولم يطلق ، ولم يعلم الثانى أن لها زوجاً ، ثم جاء زوجها وأنكر ذلك ؟

فإنها يفرق بينها وبين الثانى ولا صداق لها عليه لأنها غرته ، ونرى أن يفرق بينها وبين الأول ، ولا صداق لها عليه لأنها خانتها ، وإن أقرت بالوطء أن الآخر وطئها ، وأقرت أنها اعتمدت على التزويج ولها زوج ، ولم تعتذر بشيء غير ذلك فأرى عليها الرجم •

وان قالت : ظننت أنه طلقنى ، أو حسبت أنه مات درى عنها الرجم ، ولم تصدق بأحد الصداقين •

وان قالت : انى ظننت أنه يحل لى أربعة أزواج كما أحل للرجل أربع نسوة ، فلا أقدم على حدها ، لأنه قد ذكر لنا ان امرأة تزوج بها غلامها ، فرفعت الى عمر بن الخطاب رحمه الله ، فأخذها بالذى فعلت ، فقالت : تالله انكم ليحل لكم ما ملكت أيما نكم ، أفنحن لا يحل لنا ما ملكت أيما ننا ، فدرأ عنها الصد فيما ذكر لنا وكذلك وقفت أنا عن حد هذه •

✽ **مسألة :** وقال هاشم ومسيح : كل امرأة زعمت أنه لا زوج لها

فنتزوجت ، ولها زوج فلا صداق لها على الأول ، ولا على الآخر ، لأنها غرت الآخر ، وخانت الأول ، فلا شيء لها •

✽ **مسألة :** روى لنا محرز بن محمد أن امرأة أتت الى عبد الرحمن ابن الحسن رفع عليها ثلاثة كلهم يدعى أنه زوجها ، فسألها عبد الرحمن ، فأقرت أن كلهم أزواج ، فقال لها : كيف كانت قصتك ؟

قالت : تزوجني الأول ثم ركب البحر فلبث زماناً ، ثم جاءني نعيه ، فلبثت من بعده أربع سنين أو أكثر ، ثم تزوجني هذا الآخر ثم ركب البحر فلبث زماناً ، ثم جاءني نعيه ، فلبثت زماناً ، ثم تزوجني الثالث •

قال : لعله أعندك بيعة ؟

قالت : قد كانت عندى البيعة ، ولعلمهم قد ماتوا كلهم والملكون •

قال لها عبد الرحمن : اختارى من شئت ، فاخترت الأخير وادعى أن البيعة قاموا مع القضاة وماتوا •

✽ **مسألة :** وعن أبي سعيد رحمه الله ، وسئل عن امرأة نعى اليها زوجها بمعنى الموت واعتدت ، فنتزوجت وولدت من الزوج الأخير وصح حياة الأول ، وقدم ، لمن يكون حكم الولد ؟

قال : معى قيل انه حكم الأول لعله أراد الولد للآخر •

قلت له : فهل يحل للزوج مراجعتها بعد خروجها من الأول بموت أو طلاق اذا انقضت عدتها ؟

قال : عندي انه لا يتعري من الاختلاف في قول أصحابنا ، ويعجبني ألا تحمل له •

وقلت : وما نقول في رجل زوج ابنتين له أخوين قدرت لعله فرقت كل واحد منهما الى غير زوجها ، فوطئها واعتزلها ، لمن يكون حكم الولد ان جاءت بولد ؟

قال : عندي أنه لا يثبت حكمه من الوطاء •

قلت : فان بانّت من زوجها بطلاق أو غيره ، وانقضت عدتها ، هل يحل للواطئ تزويجها ، أم هي مثل الأولى ؟

قال : عندي أنه لا يبعد من ذلك ، وهذا عندي أشد من الأول ، ولا يتعري من الاختلاف عندي •

انقضى الذي من كتاب بيان الشرع •

❖ مسألة : عن الشيخ أبي نهبان : وفي رجل اشترى من رجل طلاق زوجته ، وطلقها منه ، أجوز له تزويجها رأييت ان كانت له نية عند شرائه طلاقها أن يتزوجها ، أو ليس له نية ، هل يكون في ذلك فرق ؟

قال : فنعم يجوز له وان كان لا يتعمى من الاختلاف ، فان جوازه
أقرب ان صح ما أراه فيه ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

رجل بعث رجلا على أن يزوجه على ألف درهم ، فزوجه على ألفي
درهم ؟

قال : ليس له أن يزوجه ، فان فعل فهو ضامن للألف •

✽ مسألة : وقال في رجل من أهل أركى ، أرسل رجلا الى نزوى
يملك له امرأة ، فخرج الرجل فملك المرأة للرجل ، ثم مات المرسل من قبل
أن يملكها له ، ثم ملكها الرسول من بعد ؟

قال : لا أملك هنالك ، وليس هو يملك ، لأن الرجل مات من قبل أن
يملك له المرأة ، فان ملكها له وعقد الملك ، ثم مات الذي ملكت له المرأة من
بعده ، فقال هي امرأته وهي ترثه ولها الصداق •

✽ مسألة : وقال من تزوج على رجل غائب ، فان قال فلان أرسلنى
أو أمرنى أن أتزوج له ، فان زوجه على هذا وجعلوا الصداق على
الأم ، ثم أنكر الزوج ذلك ولم تقم عليه بينة عدل أنه أمره •

فانه يجبر على طلاقها ولا يلزمه صداق ، ولا يلزم الرسول أيضا

شيء ، وان لم يقل انه أرسله ، وانما تزوج وهو عليه ، وأنكر الآخر ،
فان على المتزوج الطالب لها نصف الصداق ، وقيل يجبر الآخر على
طلاقها أيضاً خوفاً أن يكون أمره .

والذى يتزوج على انسان يجب أن تكون الشهادة من المشهد أنى
قد زوجت فلان ابن فلان بفلانة بنت فلان على صداق كذا وكذا ، المتزوج
له فلان بن فلان فان ضمن بالصداق أشهد له بذلك .

✽ مسألة : ومن جامع بن جعفر : وعن رجل زوج ابنه صغيراً أو
كبيراً غائباً ؟

فقال : اذا بلغ الصبى وقدم الغائب فأمضى النكاح مضى به ، وان
أنكر غرم الأب نصف الصداق .

ومن غيره : قال أبو الحواري : اذا ضمنن بالصداق غرم نصف
الصداق . ومنه واذا زوج ابنه صغيراً وضمن المهر فهلك الأب قبل أن يدرك
الصبى فصداق المرأة في مال الأب مع دينه ضمنه .

✽ مسألة : ولو تزوج رجل امرأة غائبة ولم يعلم بالتزويج ، وعقد
على نفسه التزويج لها من وليها ، ولم يعلم ثم طلقها ، كان الطلاق يلزمه .

* مسألة : وعن رجل قال لرجل : قد تزوجت لك امرأة على كذا وكذا من الحق ، فقال الرجل : قد رضيت ؟

قال : لا يجوز ذلك ، وقال أبو علي : فيها أن ذلك جائز ، والله أعلم •

* مسألة : وقيل إذا تزوج الرجل على رجل غائب فإنه يضمن المتزوج على الغائب الصداق ، فإن حدث بالغائب حدث قبل أن يعلم أمره لزم المتزوج عليه الصداق ، وكذلك الذي تزوج على المصبي واليتيم •

والذي نحب أن يكون اليتيم هو الذي يتزوج على نفسه إذا كان في حد من يجوز أن يزوج حرمة •

* مسألة : وإذا أرسل الرجل رجلاً يتزوج عليه فقال للقوم ان فلاناً أرسلنى أن أتزوج عليه ، فإن تزوجوه فعن رسالته قبلت لكم ، وإن تكروه فأنتم أعلم بهزوجه ، فأنكر المرسل ، فلا شيء على الرسول ، وعلى المرسل يمين بالله ما أرسله أن يتزوج عليه ، ويخبر المرسل أن يطلق •

وان كان الرسول لم يقل ان فلاناً أرسلنى وتزوج عليه ، ثم أنكر المرسل ، وقال الآخر : انه أرسله ، فعلى الرسول نصف الصداق ، وعلى المرسل يمين بالله ما أرسله أن يتزوج عليه ، ويجيز الذي يتزوج عليه أن

يطلق من أجله أنه لعله أرسله ، ثم أنكر إلا أن يكون من المرسل بينة عادلة عليه أنه أرسله ، فيؤخذ بالبينه .

✽ **مسألة :** وعن رجل زوج ابنه امرأة ، فلما جاء ابنه قال : لا حاجة لى فيها ، فإن كان فرض صداقها فتقبل به ، فهو عليه ، وإن لم يتقبل به فليس عليه شيء إلا أن يكون حملت من أرض الى أرض أخرى فإنه ينفق عليها حتى يردها ، ولا بأس أن يتزوجها الأب إذا شاء بمهر جديد ، إلا أن يكون ابنه أمره ، فإن كان ابنه أمر أباه أن يزوجه فلا تحل لأبيه .

ومن غيره : وعن أبى مروان رحمه الله قال : احفظ عني أيما والد أو أجنبي تزوج امرأة ، ثم كره المتزوج له أن على المتزوج للغائب نصف الصداق ، وتخرج المرأة .

قال : وإن قال الوالد والأجنبي المتزوج ان الغائب أرسله أن يتزوج تلك المرأة فزوجوه ، فلما بلغ ذلك الغائب أنكر الرسالة ، ولم يرض بالتزويج أنه لا يلزم المتزوج شيء من الصداق فإن أقر له أنه أرسله ، ثم قال : لا أرضى فعليه نصف الصداق .

✽ **مسألة :** وسألته عن رجل أمر رجلاً أن يتزوج له ، ثم غاب الأمر وصح أمره للمأمور كيف يكون اللفظ في التزويج والصداق ؟ وكيف يكون قبول المأمور للمأمور ؟

قال : الله أعلم •

قلت : فان قال المزوج : قد زوجت فلاناً الغائب بفلانة بكذا وكذا
من الصداق ، فقال المأمور : قد قبلت هذا التزويج لفلان ، هل يكون
هذا ثابتاً ؟

قال : معنى انه قيل ثابت •

قلت له : فان قال المأمور قد قبلت ، ولم يقل قبلت لفلان ، هل
يكون هذا التزويج ثابتاً بقول المأمور قد قبلت ؟

قال : معنى انه اذا قال قد قبلت هذا التزويج ، وأراد ذلك أنه جائز
في حكم الاطمئنانة ، والتعارف اذا صحت وكالته أو أمره ، وأما في الحكم
فيعجبني حتى يقبل لفلان •

قلت : وكذلك ان قال قبلت سواء ، أيكون مثل الأول في حكم الاطمئنانة
اذا أراد ذلك ؟

قال : هكذا عندي اذا أراد ذلك •

قلت له : فاذا أشهد المزوج بالتزويج لغائب ، ولم يقبل له أحد ،
هل يكون التزويج موقوفاً الى قدوم الغائب فينتمه أو ينقضه ؟

قال : معى انه اذا لم يقبل له أحد ، فلا يبين لى توقيفه عليه ان رجع
المزوج عن ذلك ، ولا يعجبني الا ان أرادوا اتمام ذلك لما قيل عن النبى
صلى الله عليه وسلم فيما عندى أنه يروى أنه قال : « كل تزويج لم يحضره
أو لم يشهده أربعة : ولى وشاهدان ومتزوج » فأحسب أنه قال :
« سفاح » •

وأحسب أن فى آثار قومنا ييطلون التزويج اذا لم يحضره الزوج أو
وكيل له أو عن أمره •

وأما آثار أصحابنا فلا أعلم أن ذلك فيه نصاً ، ويعجبني ذلك ،
وانظر فى ذلك ، ولا تأخذ من قولى الا بما وافق العدل والصواب من
قولى فيه •

قلت : فان رجع الولى قبل اتمام التزويج ، ورضيت المرأة وتمسكت
بالتزويج حتى قدم الغائب وأتمه هل يكون كله سواء ، ولا ينفع رضا
المرأة رضيت قبل رجوع الولى أو بعد ذلك ؟

قال : ان كان يقع لى بما وصفت لك يخرج على الصواب ، فعلى
حسبه لا ينفع المرأة ولا يضر لغير تزويج ثابت •

قلت له : فان لم يرجع الولى حتى رضيت المرأة وقدم الغائب فأنتم
التزويج ، أيعون هذا مثل الذى وقع لك فى الأول ؟

قال : هكذا عندى •

* **مسألة :** من كتاب الأشياخ : رجل أمر رجلا أن يتزوج له امرأة على صداق معلوم ، فتنزوج على أقل من ذلك أو أكثر وخالف أمره يثبت النكاح أم لا ؟ وقلت وكذلك ان أمره أن يتزوج له امرأة بعينها سماه فتنزوج له بغيرها ، فرضى بذلك الا من يثبت ذلك أم لا ؟

قال : الذى يوجد عن الشيخ أبى الحسن رحمه الله أن الوكيل اذا خالف خرج من الوكالة •

قال : وقال بعض أنه اذا مضى الموكل ما فعل تم ، والله أعلم بذلك •
قلت : فان أمره أن يتزوج له امرأة ولم يسم له ، فتنزوج له امرأة فلم يرض ، وغيره ؟

قال : الذى عرفت أن ذلك ثابت عليه ولازم له ، والله أعلم بذلك •

قلت : فان تزوج له مملوكة يثبت عليه أم لا ؟

قال : الله أعلم بذلك ؟ والذى أظنه لا يثبت عليه من غير حفظ •

* **مسألة :** وسألته عن رجل تزوج امرأة ودخل بها ولم يعلمها أنه تزوجها ، وأمكنته هى على أنه حرام ، ثم أعلمها بعد الوطء فرفضت بالتزويج ، هل يحل لها المقام له على ذلك عند بعضهما بعض ؟

قال : لا يبين لى ذلك على معانى قول أصحابنا فيها عندى •

قلت له : فيلزمه لها صداق واحد أو اثنان ؟

قال : الذى يقع لى أنه قد قيل ان لها صداقاً ، ولا يبين لى غير ذلك اذا كان انما وطئها على سبيل التزويج بمعنى واحد ، ومعنى أن بعضاً وقف عن ثبوت الصداق لها ، لأنها أمكنته من نفسها على سبيل الزنى ، فلا ينعقد لها عند نفسها فى الأحكام صداق ، لأنها فى حكم الزانية عند نفسها ، ولا أعلم اختلافاً أن الزانية اذا طاعت الزانى وأمكنته من نفسها أنه لا صداق لها ، وأن الأجر لها على ذلك حرام ، فمن ها هنا ضعف عند من أبصر ذلك ثبوت الصداق عندى ان كان كذلك •

قلت له : رأييت ان كابرها على نفسها ، فوطئها على الغلبة ومعها أنه حرام ، وقد تزوجها يلزمه لها صداق واحد أو اثنان ؟

قال : معنى انه صداق واحد بالوطء •

قلت له : فان أمكنته من نفسها على اطمئنانة أنه قد تزوجها ، الا أنه لم يعلمها ، فلما فرغ من الوطء أخبرها أنه قد تزوجها — فقالت قد رضيت ، هل يتم التزويج ولا يفرق بينهما ؟

قال : فاذا كانت راضية بالتزويج أن لو كان ، وانما أوطأته نفسها على اطمئنانة التزويج ، وأنها راضية به ان كان على ما يقع فى ظنها ، فوافقت الحق ، وكان قد تزوجها ، فهي عندى امرأته •

قلت له : أرأيت ان سألها بعد الوطء ، فقال لها : كنت راضية بالتزويج قبل أن أطأك أن لو علمت أنني تزوجتك ، فقالت : نعم ، هل له أن يصدقها على ذلك ؟

قال : معى ان كان لا يشك فى صدقها ، ولا يتهمها فى ذلك أنه يسعه فى حكم الاطمئنانة •

* مسألة : وسألته عن رجل زوج ابنته رجلا وهما غائبان ، ففقد الأب وغاب الزوج قبل أن تعلم أن أباه قد زوجها من ذلك الرجل ، كيف بالمهر والميراث ؟

قال : تحلف المرأة بالله لو علمت أن أباه زوجها منه لرضيته ، فإذا حلفت فلها الصداق والميراث •

* مسألة : سئل عن رجل كتب الى رجل وأرسل اليه أن يتزوج فلانة ابنة فلان ، فوصل الكتاب اليه والرسول ، كيف يشهد المكتوب اليه أو المرسل اليه ؟

قال : يشهد ولى تزويج المرأة اشهدوا أنني قد زوجت فلان ابن فلان بفلانة بنت فلان على صداق كذا وكذا ، ثم يقول المكتوب اليه أو المرسل اليه اشهدوا أنني قد قبلت له والصداق عليه •

فاذا وصل الخبر اليه ، فأتى التزويج وقبل بالصداق ثبت النكاح له والصداق عليه ، وان كره فلا صداق عليه ولا تزويج يثبت عليه •

قلت له : أرأيت إن أشهد شاهدي عدل للذي كتب اليه بالوكالة أن يتزوج له ، ثم مات الموكل قبل أن يصل اليه الخبر ؟

قال : الصداق عليه •

قلت له : أرأيت ان أشهد شاهدي عدل الذي كتب اليه بالوكالة أن اليه كره الموكل النكاح ولم يضمن بالصداق ، على الموكل نصف الصداق ويجبر الموكل على الصداق ، لعله الطلاق •

انقضى الذي من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : ناصر بن خميس في امرأة لا ولي لها أتت الى الوالى فزوجها على موجب الشرع برجل ، ثم انها مكثت ما شاء الله من الزمان ، ثم أتت الى هذا الوالى بشهود ، تريد من هذا الوالى أن يزوجهها برجل آخر ، وادعت بأنه قد فارقها زوجها الأول ، وقد غاب أو كان حاضراً في البلد ، فما الذي يؤمر به هذا الوالى من اجابة هذه المرأة ؟ وما الذي ييسره في ذلك ؟

قال : حفظت عن الشيخ سليمان بن محمد بن مداد اجازة ذلك اذا

خلى لها من الزمان بقدر ما يمكن أن يطلقها زوجها الأول ، وتنتضى عدتها منه ، وذلك من طريق الاطمئنانة وسكون القلب الى ذلك ، والعادة الجائزة في مثل هذا أنه ليس يستحل أحد ذلك من أهل القبلة ، ويكفى في هذا شهادة الشهرة بذلك ، وأما من طريق الحكم فلا يسع ذلك الا بالبينة العادلة ، والله أعلم .

*** مسألة :** ابن عبيدان : واذا زوج الحاكم امرأة لا ولى لها بزواج ، ثم مات عنها أو طلقها ، وأرادت منه أن يزوجه ثانية ، هل تحتاج الى شهادة ثانية أم تكفى الأولى ؟

قال : ان كان يمكن أن يحدث لها ولى فانك تدعوها بالشهادة ثانية ، وان لم يمكن فالأولى كافية اذا كنت تعرفها ، والله أعلم .

*** مسألة :** الصبحى : ومن تزوج امرأة زوجها بها أبوها أو وليها ، ثم دخل بها ، فجاءت الى أبيها وقالت : زوجنى بفلان ، فلان فارقتى ، وانقضت عدتى ، أيقبل قولها ويجوز له أن يزوجه أم لا ؟ أرايت اذا لم يدخل بها ، وقالت المرأة : لا أرضى بالتزويج فزوجها بواها بزواج غيره ، أيجوز ذلك أم لا ؟

قال : أما اذا قالت : غير راضية بالزوج ، وكانت بالغاً فالقول قولها ، وجائز له تزويجها ، وأما ان ادعت الطلاق فمى مدعية ، وفي عامة القول قولها

غير مقبول ، وقال الشيخ العالم أبو سعيد : لا يعدم هذا من الاختلاف على وجه التصديق لا الحكم ، والله أعلم •

*** مسألة :** من الأثر ، ثلاثة قدموا الى بلد ، فطلب أحدهم الى رجل أن يزوجه ابنته ، فزوجه وكان الشهود صاحبى الزوج ، وجاز الزوج تلك الليلة ، ومات أب المرأة ، فأصبح الزوج وصاحباه كل منهم يقول هذه زوجتى ، وقد جزت بها ، والمرأة لم تعرف زوجها منهم ، فقالت : زوجى منهم واحد ، وقد جاز بى ولا أعلمه منهم ، كيف الحكم ، وهل عليهم لها صداق ، وان ماتوا هل ترثهم ، وان أتت بولد لمن يحكم به ؟

فالنكاح فاسد وعلى كل واحد منهم يمين أنها زوجته ، وعليهم صداقها يلزم كل واحد ثلث الصداق وان ماتت كان لهم منها ميراث واحد ، وان ماتوا كان لها أيضاً ميراث واحد ، وان أتت بولد ورثهم كلهم أيضاً باقرارهم وميراثه منهم واحد ، وان كان ذكراً فميراثه ميراث ذكر ، وان كان أنثى فميراثه منهم ميراث أنثى ، والله أعلم •

*** مسألة :** ومن كتاب بيان الشرع ، ومن كتاب الضياء :

رجل تزوج امرأة زوجه بها أبوها ، وله بنت غيرها ، فقال الأب : هى هذه ، وقال الزوج : بل هى هذه ونسيت البينة اسمها ، فالنكاح ينتقض ويجيز الزوج على طلاقها جميعاً ولا شئ عليه •

فان مات الزوج أو ماتا جميعاً ، فان كان اسمهما واحداً وقال الأب :
الكبيرة ، وقال الزوج : الصغيرة ، فالقول قول الأب ، وأقول للزوج لا يدخل
حتى يجدد النكاح ، ويجبر الأب على التجديد ، فان اختلفا في الصداق ،
فان ثناء الزوج أعطاها ما قال الأب ، وان ثناء طلق وأعطي نصف
ما أقر به •

وسئل أبو علي عنها فقال : ماله لا يكون القول قوله وقاسها بالبيع ،
فيل لأبي عبد الله : أرايت البيع اذا كانت السلعة في يد البائع ؟

فقال : اذا كانت في يده فالقول قوله ، ولا يجبر المشتري على أخذها ،
ولا يحكم عليه ، وبينهما الأيمان ، والله أعلم •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : ابن عبد الباقي في رجل تزوج امرأة اسمها مهنود ،
ولها أخت تسمى فاطمة ، ونيته أن يتزوج مهنود ، فغلط وتزوج فاطمة ،
أيهما زوجته ؟

قال : لا ينفعه قوله ولا نيته الا ان كانوا صدقوه ، وصدقته التى
عقد عليها ، فينفسخ النكاح ولا مهر لها الا ان كان دخل بها ، وقد فسدت
عليه ، ويعقد على أختها ، ولا انتظار عليه في العدة •

وان لم يصدقوه وهو مصر على مهنود جبر على طلاقها ، وعليه نصف
الصداق وان لم يدخل بها شيحدد النكاح •

وقول ولى الصبية مقبول ان قال : ان التزويج كان للفلانة وان لم
يعلم ذلك حتى مات فيختلفان ويقسمان الميراث ، وللتى دخل بها الصداق
كاملا ، وللأخرى ربع الصداق ، والله أعلم •

✽ مسألة : على أثر ما عن الصبحى : وعن رجل خطب لابنه
امراً ، فأنعمت وولكت ، فزوجه من زوجها باسم الأب نسياناً ، فجاء بعد
ذلك وقال له : انى فاسخ عليك هذه المرأة ، فقال الولد : قبلت ، أيجوز
ذلك أم لا ؟

قال : ان هذه المسألة لم أقف عليها ، لكنى وقفت على مثلها فى كتاب
بيان الشرع •

✽ مسألة : وعن أبى الحسن فى رجل أراد أن يزوج امرأة غلط
فى اسمها عند العقد فسمى بامرأة أخرى ، هل يكون هذا التزويج حلالاً
جائزاً سواء ذلك جاز الزوج أو لم يجز ؟

فعلى ما وصفت لا يجوز هذا التزويج معنا جاز الزوج بالمرأة
أو لم يجز ، وقيل اذا قصد الى المرأة بعينها وفى اعتقاده لها والشهود
يعلمون ذلك ، وعليه عقدوا فأخطأ جائز فيما بينه وبين الله عز وجل •

فان حاكمته التي وقع عليها الاسم ، كان عليه اذا قبل النكاح أن يطلقها ويعطيها نصف الصداق ، لأنه في الحكم قنند وقع النكاح عليها ، ولا يجوز أن يطاء ، والذي أراد تزويجها هي امرأته ، وقد روى ذلك عن محمد بن محبوب انتهى •

فهذا ما جاء فيه الاختلاف وكل رأى المسلمين صواب ، والذي يعجبني أنا في هذا ان كان الزوج لم يجز بهذه المرأة ، ان يجدد النكاح ، وان جاز بها لم أقدم على الفراق بينهما ، لأن القصد قد كان للولد ، فوقع الغلط من الزوج ، ووقع الدخول ، وهذا على قول محمد بن محبوب •

وأما على قول أبي الحسن فانه يفرق بينهما جاز أو لم يجز ، لأنه قد كان التزويج للاب ، وعندى أن معنى المسألتين واحد ، لأنه في المسألة الموجودة المذكورة وقع اللفظ على هذه المرأة والقصد والارادة لغيرها ، وكذلك في هذا وقع الغلط للاب والقصد والارادة للولد ، والله أعلم •

✽ مسألة : ابن عبيدان : وفي رجل وكل رجلا في تزويج امرأة فغلط الزوج فزوجه غيرها ، ودخل الزوج بالمرأة المخطوبة ، هل تحل له ؟ قال : قول لا تحل له ، وقول انها حلال ، لأنه قصد اليها وأرادها ، ووقع على غيرها ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** مما أفتى به الشيخ العالم العلامة صالح بن سعيد بن مسعود المزاملى النزوى ، الامام المؤيد ناصر بن مرشد رحمهما الله ، وغفر لهما : سألتنى امام المسلمين ناصر بن مرشد أعزه الله ونصره على جميع أعدائه من المنافقين والكافرين عند عقد التزويج ، ولفظ التزويج المملوك ، ولفظ رد المطلقة ، ورد المختلعة ، وعقد العدة للمطلقة ، وعقد صوم شهر رمضان عن نفسه وعن الهالك ، وعقد كفارة الصلاة عن نفسه ، وعن الهالك ، وعقد الحج ، وأنا أذكر ما يسر الله لى من ذلك ان شاء الله ، على ما سمعته من آثار المسلمين •

لفظ عقد التزويج :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان الا على الظالمين ، وصلى الله على محمد ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وسلم عليه وعليهم أجمعين •

ثم انى أشهدكم فاشهدوا بأننى قد زوجت فلان بن فلان الفلانى ، بفلانة بنت فلان الفلانية ، باذن وليها ، ان كان حاضراً قال هذا ، وان كان غائباً قال : فلان ابن فلان الفلانى ، وان كان وكيلاً قال : باذن وكيل وليها هذا •

ثم يقول : زوجته اياها على حكم كتاب الله عز وجل وسنة نبيه المرسل ، وعلى الاحسان اليها وجميل الصحبة معها ، وحسن العشرة لها ، ورفع

الاساءة عنها ، وعلى امسك بمعروف أو تسريح باحسان ، وعلى صداق عاجل وآجل .

فالعاجل منه كذا وكذا لارية فضة يؤديه اليها ، أو الى من يقوم مقامها بأمرها ، أو بغير أمرها ، والآجل منه كذا وكذا لارية فضة ديناً منسيا عليه لها الى حدوث موت أحدهما أو طلاق أو بينونة تجرى بينهما على أى وجه كانت من وجوه الفراق بحرمة تحل محل هذا الصداق لها عليه .

فعلى هذا الصداق العاجل والآجل ، وجميع هذه الشروط زوجت فلان بن فلان الفلانى ان كان غائباً ، وان كان حاضراً قال : خلانا هذا بفلانة بنت فلان الفلانية وأملكته عصمة نكاحها ، فاذا قبلها زوجة له على هذا الصداق العاجل منه والآجل ، وعلى هذه الشروط المذكورة ، فكونوا عليه من الشاهدين .

ثم يقول : أشهد عليك أنا والجماعة ، الحاضرون بأنك قد قبلت فلانة بنت فلان الفلانية زوجة لك على هذا الصداق العاجل منه والآجل على هذه الشروط ، وقبلت لها على نفسك بجميع ذلك ، فاذا قال نعم فليستفهمه ثانياً بأن يقول له قد قبلت فلانة بنت فلان الفلانية زوجة لى على هذا الصداق العاجل منه والآجل ، وعلى هذه الشروط المذكورة وقبلت لها على نفسى بجميع ذلك .

وأما لفظ من أراد أن يزوج نفسه فيقول :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان الا على
الظالمين ، وصلى الله على محمد ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وسلم عليه
وعليهم أجمعين •

ثم انى أشهدكم فاشهدوا بأننى قد زوجت نفسى بفلانة بنت فلان
الفلانية باذن وليها ، هذا ان كان حاضراً ، أو ان كان غائبا قال : فلان
ابن فلان ، ثم يقول زوجتها نفسى على حكم كتاب الله المنزل عز وجل ،
وسنة نبيه المرسل محمد صلى الله عليه وسلم وعلى الاحسان اليها ،
وجميل الصحبة عندها ومعها ، وحسن العشرة لها ، ورفع الاساءة عنها ،
وعلى امسالك بمعروف ، وتسريح باحسان ، وعلى صداق عاجل وآجل ،
فالعاجل منه كذا وكذا لارياة فضة أأديه اليها أو الى من يقوم مقامها بأمرها ،
أو بغير أمرها ، والآجل منه كذا وكذا لارياة فضة دنيا منسياً على لها الى
حدوث موت أو طلاق ، بينونة بحرمة يحل على محل هذا الصداق
العاجل منه والآجل •

وعلى جميع هذه الشروط زوجت نفسى بفلانة بنت فلان الفلانية ،
وأملت نفسى عصمة نكاحها باذن وليها هذا ، وقد قبلتها زوجة لى ، فكونوا
على من الشاهدين ، ثم يقول : أشهدكم أيها الجماعة الحاضرون بأننى

قد قبلت فلانة بنت فلان الفلانية زوجة لى على هذا الصداق العاجل منه والآجل وعلى هذه الشروط ، وقبلت لها على نفسى بجميع ذلك وشهد الله وكفى بالله شهيداً •

لفظ تزويج عبد السيد بأتمته على قول من يجيز ذلك :

فهو أن يقول : زوجت فلاناً مملوك فلان بأتمته فلانة باذن سيدهما فلان ابن فلان ، ثم بعد ذلك وقبله كما شرحناه فى عقد التزويج ، وعند القبول يقول العبد : قد قبلت فلانة أمة سيدي زوجة لى على هذا الصداق العاجل منه والآجل ، وقبلت لها نفسها على نفسى بجميع ذلك •

وأما لفظ من عنده أمة ، وأراد أن يتسراها ، أما اذا نوى واعتقد بقلبه فيكفيه ذلك على قول من يقول النيات تجزى بالقلوب ، وهو قول الغزوانيين ، وعلى قول من يقول النيات تكون باللسان مع اعتقاد القلب فاللفظ فى ذلك يقول :

اللهم نيئى واعتقادى الى تسرى أمتى فلانة ان كانت ممن تحيض بحيضتين ليحل لى فرجها ، وان كان بالإيام قال بخمسة وأربعين يوماً مذ ساعتى هذه اتباعاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة لله ولرسوله محمد صلى الله عليه وسلم •

لفظ رد المطلقة :

فهو أن يقول : اشهدوا بأنى قد رددت زوجتى فلانة بنت فلان على مابقى من طلاقها •

ومن غيره ، ولفظ الرد أن تقول بحضرة الشاهدين : اشهدوا أنى قدر رددت زوجتى فلانة بنت فلان بحقها بما بقى من طلاقها •

وان قلت : قد رددتها أو راجعتها على ماكننا عليه من الزوجية فذلك جائز ، وان قلت : اشهدوا أنى قد راجعتها على مابقى من طلاقها ولم يذكر الحق فذلك جائز ، أو رضيت هى بذلك • رجع •

لفظ رد المختلعة :

يقول : اشهدوا بأنى قد رددت فلانة بنت فلان الفلانية على ما بقى من طلاقها ، وعلى هذا قول من يجيز الرد للمختلعة برضاها ، وقول يقول الزوج : اشهدوا بأنى قد رددت على فلانة بنت فلانة الفلانية ما لها الذى اختلعت الى منه ، وأبرأتنى منه ، اذا كانت أبرأته وقد رجعت عليها فى نفسها •

وتقول المرأة : اشهدوا بأنى قد قبلت ما لى بالذى رده على ، وقد

رددت عليه نفسى ما كنا عليه من الزوجية واللفظ الأول أرفق بالمرأة ، وهو
كاف ان شاء الله ♦

ومن غيره فى رد المختلعة :

وأما رد المختلعة ، قلت : اشهدوا أنى قد رددتها بحقها على ما بقى
من طلاقها ، جاز ذلك اذا رضيت بذلك ، وان قلت : قد رددتها وراجعتها
على صداقها بما بقى من طلاقها فذلك جائز برأيها ورضائها ♦

وان قلت : اشهدوا أنى قد رددت على فلانة بنت فلان بما لها الذى
اختلعت الى منه ، وقد رجعت اليها فى نفسها بذلك ، وتقول هى : اشهدوا
أنى قد قبلت ماردته على من الصداق ، وقد رددت نفسى اليه ، على ذلك
فهذا على قول جائز ♦

والفرق فى رد المختلعة والمطلقة ، أما المطلقة فتردها باللفظ بغير
ذكر الحق ، لأن الحق باق عليك لها فلا تذكره ثانية ، وأما المختلعة فتردد
ذكر الحق لانه باق حتى ترجع اليها ♦

وهذا من بعض ألفاظ الخلع اذا أرادت المرأة أن تخالع زوجها من
صداقها العاجل والآجل ♦

تقول المرأة لزوجها : قد اختلعت اليك من جميع ما تزوجتني عليه من
الصداق عاجله وآجله ، على أن يبريء لى نفسى برآن الطلاق ♦

واذا أرادت أن تدفع اليه نصف ما ساق اليها فتقول : قد اختلعت اليك
من نصف صداقي الذه تزوجتني عليه ، وباقي اللفظ على ماتقدم ، وان
أرادت أن تدفع اليه دراهم معلومة من صداقتها تقول المرأة : قد رددت
عليك كذا وكذا من صداقي العاجل الذى تزوجتني عليه وقبضته منك ،
وأبرأتك من الصداق الذى عليك ، على أن تبريء نفسى برآن الطلاق ،
فيقول : قد قبلت ما رددتيه على من صداقك وأبرأتيني منه مما على لك
من الصداق ، وقد برأت لك نفسك برآن الطلاق ♦

لفظ برآن آخر :

تقول المرأة : قد أبرأتك من حقى الذى عليك لى ، على أن تبرئ لى
نفسى برآن المطلاق ، ويقول : قد قبلت وأبرأت لك نفسك برآن الطلاق ،
والله أعلم ♦

فى النية لعلة الميئة :

فمن الواجب على كل ذى هالك عنها زوجها أن تعقد النية من وقت
ما تفارق روحه جسده ، وتقول : اللهم انى اعتقدت ونويت من وقتى

هذا فى ساعتى هذه أداء لما على من عدة زوجى الواجبة على وهى :
أربعة أشهر وعشرة أيام طاعة لله ولرسوله •

قال غيره ، ولعله أبو نهبان : صحيح لجوازه ، وان هى قالت : اللهم
نيئنى واعتقادى فى ساعتى هذه من يومى هذا ، أنى أعتد من زوجى المالك
عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام ، أداء للفرض ، أو لما
على ، أو لما يلزمنى طاعة لله ولرسوله ، فهو كذلك فى العدل ، بل لو
لم يكن من نيئتها ، إلا أنها تعتد منه عدة الوفاة كما هى فى الأصل ، لجاز أن
تجزئها ، والله أعلم ، فينظر فى جميع ذلك • رجع •

* مسألة : ومنه والنية فى عدة المطلقة تنوى وتقول : اللهم انى
اعتقدت ونويت أداء ما على من الفرض الواجب على من عدة زوجى فلان
الذى تعبدنى الله بها ، وهى ثلاث حيض طاعة لله ولرسوله محمد صلى
الله عليه وسلم •

قال غيره ، ولعله أبو نهبان : نعم ، وان هى قالت فى نيئتها : اللهم نيئنى
واعتقادى فى ساعتى هذه من يومى هذا أنى أعتد من زوجى فلان عدة
المطلقة ثلاثة قروء ، أو ثلاث حيض أداء لما على • أو للفرض ، أو لما
لزمنى أو ما يكون من نحو هذا طاعة لله ولرسوله ، صح لها فجاز لأن
يجزئها ، وقد يجوز ما دونه ، وان كانت ممن تعتد بالأشهر والأيام نوتها
كذلك ، والله أعلم ، فينظر فى ذلك •

الباب الرابع

فى الأكفاء ومن يرد تزويجه وفيمن غر قوماً وفى الوكالة
والامارة وفى الولى اذا اشترط لنفسه شيئاً وفى تزويج ولى
دون ولى وتزويج الأجنبى والوصى وفى تزويج المرأة نفسها
وفى الجبر وفيه معان

ومن كتاب بيان الشرع :

قلت له : العرب كلهم أكفاء بعضهم لبعض ؟

قال : نعم الا بما يرد نكاحه بما جاء فيه الأثر من الأعمال •

قلت : وما هم ؟

قال : النساج والبقال والحجام والمولى واللقيط •

قلت : والموالى جميعاً بعضهم أكفاء لبعض ؟

قال : نعم •

✽ مسألة : وأراد عمر رحمه الله ألا ينكح الشابة الشيخ ،
ولا ينكح الشاب العجوز ، وأن ينكح كل واحد قرينه وشكله ، وكان

سبب هذه الخطبة أن شابة تزوجت شيخاً فقتلته ، وكان عمر رحمه الله لا يجيز نكاحاً في ٠٠٠٠ سنة •

✽ مسألة : وقال عمر رحمه الله : لأمنعن النساء الا من الأكفاء ، وعنه أنه قال : ملقى في شيء أمر الجاهلية ، غير أنى لا أبالي أى أنكحت وأيهم أنكحت •

قال أبو محمد : روى أن امرأة وصلت الى أبى بكر فقالت : يا خليفة رسول الله ان غلامى أطوع لى من غيره أفأعتقه وأتزوج به ؟ قال : اذهبى الى عمر ، فقالت له : ان غلامى أطوع لى من غيره أفأعتقه وأتزوج به ؟ فالحقها بالسوط •

وقال : لا تزال العرب عرباً ما منعت نساءها ، معناه لا تزوجن الا بالأكفاء ، فهذه حجة من لم يجز تزويج العبد والمولى والبقال ، ومن كان لا يثبت تزويجه •

وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تنكح المرأة الا لأربع خصال ، لمالها ولحسبها ولدينها ولجمالها ، فاذا ظفرت بذات الدين تربت يداك » ففى هذا الخبر دلالة على أن أهل الإسلام أكفأ فى باب التزويج ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « المسلمون تتكافأ دماؤهم »

يدل على ذلك ، قوله تعالى : (ان أكرمكم عند الله أتقاكم) يدل على ذلك ما قلنا ، وكان أبو معاوية يرى أن أهل الاسلام أكفاً في باب التزويج ، والأكثر من أصحابنا يخالف في ذلك ، وقوله أبي معاوية في هذا نظر والله أعلم •

وأكثر أصحابنا جعل في العرب الا الحجام والمولى والنساج والبقال ، وان كان هؤلاء جائز اذا رضيت المرأة وكان الرجل مسلماً ، ولا يرد الا تزويج الكافر ، والعبد تزويجه مردود اذا لم تكن المرأة من جنسه ، ولا مملوكة ، ولا يرد الا نكاح هؤلاء ، ولو طلبت المرأة تمامه اذا طلبت ذلك من أحد من العشيرة •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

* مسألة : الزاملى : ومن الذى يرد تزويجه من الناس ؟ ومن الذى يكون منهم كفؤاً ؟

قال : قول ان المسلمين أكفاء لبعضهم بعض ، ولم يخصصوا مولى عن غيره ، وقول ان المولى ليس كفؤاً للعربية والذى يرد نكاحه الحجام والحاتك الذى ينسج الثياب المنطوية ، ولو كانت من حرير أو صوف •

وأما الذى ينسج بالقرزوج فهو خارج من هذا الجنس ، والبقال

وهو الذى يدور بالبقل والبصل والفجل والثوم فى البلاد ، أو يتخذ دكاناً يبيع فيه هذه الأشجار ، لا الذى يبيع الجبن والسمن والتمر ، فانهم كسارون وقول بقالون •

والسمك هو الذى يتخذ دكاناً يضع فيه السمك ، لا الذى يقليه ويبيعه •

والشمار وهو الدباغ لا الذى يشتري من الدباغين •

قلت : فالذى أبوه طواف أو حجام أو دباغ ، أو أمه بيسرة يرد تزويجه أم لا يرد يفعل غير أبيه ؟

به يرد بفعله ولا يرد من أمه بيسرة ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن جامع بن جعفر : وقال : لا يجوز تزويج المرأة العربية بالمولى ، ولا النساج ، ولا الحجام ولا البقال ، ولا العبد الا أن تكون مثله ، وذلك مردود لو جاز الزوج بها اذا كان هو الذى يعمل ذلك بيده ، أو كان يعمل من قبل ، وأما اذا كان يعمل والده ولا يعمل هو ، وجاز بها فلا ينقض النكاح •

وقال من قال : لا ينقض ذلك وهو نكاح تام اذا كان الزوج مسلماً ، ولا يرد الا تزويج الكافر والعبد •

وقال من قال من الفقهاء تزويج العبد مردود اذا لم تكن هي من جنسه ، ومن يرد نكاح هؤلاء فهو يرده ولو طلبت المرأة تمامه اذا طلب ذلك أحد من العشيرة •

قال : أبو الحواري تزويج الحجام والبقال والنساج والمولى حلال جائز اذا تزوج الولي ، فان طلب ولي غيره أن يفرق بينهما كان له ذلك اذا كانت من العرب ، وجبر الزوج على طلاقها •

✽ مسألة : والرجل العربي المعروف أنه من العرب ، الا أن أباه تزوج مملوكة فولدته ثم عتق فهو من العرب الذين لا يفرق بينهم وبين النساء ، ويثبت نسبه ونكاحه في العرب •

قال أبو جعفر : من زوج فارسياً فلا بأس ، انما فارس بلد ، وقيل انما سميت فارس لأن أول من سكنها من ولد نوح عليه السلام فارس بن لاود بن سام بن نوح ، فسميت فارس به ، فبقيت ولد جمهورهم بهم الى اليوم ، انقضى •

✽ مسألة : الزامى : في رجل تزوج امرأة فوجدها تعشوا بالليل ، أو وجدها عمياء ، وأراد أن يردها ، أله ردها أم لا ؟ وما حد البرص الفاحش الذي يرد به التزويج ؟

قال : أما التي تعشوا ، والتي عمياء كلتاها لا يردان في التزويج ،

وأما البرص الفاحش فهو عندى الكثير الذى يتوحش به صاحبه فى نظر ،
والله أعلم •

✽ مسألة : عن السيد الفقيه مهنا بن خلفان : قال : أفقر خلق
الله الى ربه المتعالى ، تأملت هذا السؤال ، مع أنى لست أهلاً ، لأن
أجول هذا المجال ، لقلة علمى وركاكة فهمى مع أعرافى بشرف سائله أنه أبلغ
منى علماً وفهما ولكنه خصنى به تشريعاً ، فلم أستحسن رده فتحمّلته
تكليفاً انتقاء من الجفاء الذى لا ينبغى كونه خصوصاً بين أهل الاصطفا ؟

فأقول : حسب ما فتح الله لى من القول أن هذه المرأة لا تجاب
الى تزويج من هو أدنى منها نسباً ودينياً وعفة ونشاً ، ولو رضيت به ،
ورغبت فى تزويجه ، وذلك لعدم المساواة بينهما فى الكفاية ، خصوصاً
مع كونه من العبودية وهى من الحرية ، فأين هذا من هذا فى منازل
البرية !

ومع ذلك فقد تأكد بالسنة الصحيحة التى لا نعلم خلافاً فيها فى تزويج
بعضهم ببعض دون غيرهم مع تفاوت منازلهم ، وذلك ما يروى عن النبى
صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اختاروا لنطفكم فان العرق دساس »
الى غير ذلك من سائر الأخبار فى هذا ، وهى مشهورة غير خفية •

وقد قيل للولى الامتناع عن تزويج غير الكفو مع رغبتها فى تزويجه

ورضاها به ، وليس للقوام بالأمر جبره اذا رفعت عليهم وعليه معهم طلباً
للانصاف منه لأنه مصيب في فعله ، وانما على لولى الأمر زجرها عن ذلك .

وفيما عندي اذا وقع بين الزوجين اللذين غير كفؤين لبعضهما بعض
مع اتفاقهما ورضاها بذلك بعد علمهما به ، فلا أقول بفساده بينهما
وحجره عليهما مع كونهما جميعاً مسلمين ، ولا بمباشرتهما اياه آثمين ،
وان كان للسنة الواردة عنه صلى الله عليه وسلم في ذلك مخالفين ، لأن
مخرجهما فيما أرجو ترغيباً في الأولى وتأديباً لا الزاماً وايجاباً حتى
لا يسع خلافه لمخالفة حسب ما بان لى فيه ، فيظر فيه ويعمل بعدله ،
والله أعلم .

✽ **مسألة :** وعنه قال : قد قيل : أمعنت النظر ، وأطلت الفكر في
كفؤ الزوج لزوجته ، فالذى اذا اليه نطوى ودلنى عليه فكري أن الكفؤ
ينبغي أن يكون مساوياً للزوجة في جميع أحوالها أو لا في نسبها ، ثم بعد
ذلك في دينها ومالها وجمالها ، ومتى اختلفت خصلة من هذه الخصال
عما هي من كمالها ، فلم أر حل اختلالها أن يكون كفؤاً لها فيما عندي ،
لأنه لم يصح بذلك المختل التسوية بينهما لانحطاط منزلته عنها ، والولى
هو الناظر في ذلك ، على ما يرى فيه صلاحها ، والله أعلم .

✽ **مسألة :** الصبحى : أكثر القول لا يرد ولد الزنى في التزويج ،
ولعل بعضاً يرى رده والأول أشهر ، والله أعلم .

✽ **مسألة :** وأما المرأة إذا خطبها الفاسق وهو من العرب ، وهي كذلك من العرب ، ورغبت المرأة في تزويجها به فأبى وليها عن تزويجها فلا يجوز له أن يمنعها عن تزويجها بالفاسق ، لأن العرب أكفاء بعضهم لبعض ، وعسى أن يرجع عن فسقه ، ويعطف عليها باحسانه وبما يجب لها عليه من الحق ، ويحتج على وليها أن يزوجه ، فإن أبى فيزوجها وليها الأبعد ، وإن أبى أيضاً ذلك زوجها الحاكم ، والله أعلم .

✽ **مسألة :** ومن كتاب بيان الشرع :

وإذا تزوجت امرأة من أهل الحضر ببدوى فلا شيء على الولي والشهود إذا كان كفؤاً من المسلمين ، ومن لم يعرف أبوه فنجائز تزويجه إذا كان مسلماً ، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحملوا النساء على ما يكرهن » وكان يقال : أيما امرأة هويت رجلاً وهوى أبوها غيره ، فليلحق أبوها بهواها .

وقيل : إن رجلاً أنكح ابنته رجلاً ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فشكت إليه أنها أنكحت وهي كارهة ، فانتزعها من زوجها وقال : « لا تكرهوهن » فتزوجت بعد ذلك آخر .

وقيل : إن امرأة أنكحها أبوها وهي كارهة ، فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها : « أنشدك الله هل قلت لأبيك إن وجدت

لى رجلا صالحاً فأُنكحنيهِ » قالت : نعم ، قال : « قد وجب النكاح » قال
الشيخ بشير بن المنذر رحمه الله : ليس الكافر بكفؤ لعله يطاها في
دبرها أو في حبيضا .

✽ **مسألة :** ويوجد عن محمد بن الحسن رحمه الله ، فعلى
ما وصفت : فأما حكم الاختيار مع الأبرار أن الكافر للنعم ليس هو كفؤا
للحرم ، ولا أمين لعذره بالذمم ، وأما جواز النكاح في الأثر وما جاء
أن العرب أكفاء بعضهم لبعض .

✽ **مسألة :** عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تجعلوا
كرائمكم الا عند ذى دين فانه ان أحبها أكرمها وان أبغضها لم يظلمها » .
عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : أنكح ذا دين
أودع . وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تزويج المنافق مقطعة
للرحم » .

وفي حديث عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من زوج حرمة لعله
غير مرضى فقد عققها » وقال صلى الله عليه وسلم : « من زوج حرمة
لعله أنه يراها بل عققها » وفي الحديث « من زوج كريمته فاسق وهو يعلم
فقد قطع رحمها » أى قرابة ولده منه ، وتفسيره لا يأمن الفاسق أن
يطلقها ، أو يصير معها على سفاح ويكون له ولد منها .

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع *

* مسألة : ابن عبدان : وفيمن تزوج امرأة ولم يدخل بها ، ثم
صح أن به علة الفرنج أ يكون هذا من العيوب التى يرد بها التزويج ،
أو كان ذلك فى الزوجة قبل التزويج أم لا ؟

قال : ان علة الفرنج مما يخاف منها ، وأنها من العلل المخوفة ، لأن
عند جميع العامة أنها تعدى ، وإذا كان بالزوج هذه العلة قبل التزويج ،
فإنها من العيوب وللزوجة بذلك الغير ، وكذلك إذا كان بالزوجة قبل
التزويج فالقول فى ذلك واحد *

وأما إذا أحدث بالزوج علة الفرنج بعد دخوله بزوجه أن تمتنع من
معاشرته ، فلها ذلك ولا تجبر على معاشرته مادامت هذه العلة به ، ويحكم
عليه لها بالنفقة والكسوة من غير معاشرة الى أن يبرأ من هذه العلة ،
وان أراد أن يطلقها فذلك اليه ، والله أعلم *

* مسألة : ومنه فى رجل حر عربى تزوج امرأة يظنها عربية
فاذا هى بيسرة أو فارسية أو غير ذلك من الأجناس وأراد الغير منها ؟

قال : انى لا أقدر أن أنقض التزويج ، ولا أقول له الغير ، وان لم
يردها فإنه يطلقها يعطيها صداقها تاماً ، وان لم يدخل بها فنصف الصداق ،
والله أعلم *

* مسألة : الرغومي : والمرأة العربية اذا تزوجها رجل من
البياسة — أعنى من الخدم الأحرار غير المملوكين — وغيرت منه وأدعت أنها
لم تعلم أنه بيسر ، ألها منه الغير ، وهل لها عليه يمين أنها لا تعلم أنه
بيسر ، كذلك المعتوقون من العبيد اذا تزوجوا وتناسلو مثلهم أم لا ؟

قال : قول ان المسلمين أكفاء بعضهم لبعض ، وهذا الاجماع من
القول ، وليس المولى كفواً للعربية ، وقد وقع استثناء على الحجام
والحائك والبقال وأمثالهم من الصنائع ، ولو كانوا من العرب أنهم ليسوا
بأكفاء .

وأنا يعجبني أن يكون لها الغير منه قبل الدخول بها وقبل أن يطأها
اذا صح ذلك مع الحاكم أنه ليس كمثلهما في الشرف وعظم المنزلة وعلو
القدر ، من غير تخطئة منى لمن قال بغير ذلك ، لأنه قد وقع لى أن الشيخ
درويش بن جمعة المحروقي أجاز الغير في التزويج لبعض نساء ملوك
العرب ، من بعض أولاد ملوك العرب وكفى بذلك أسوة ، والله أعلم .

* مسألة : من كتاب بيان الشرع ، ومن جامع ابن جعفر :

وقيل في رجل انتحى الى قوم فقال : انه فلان بن فلان الأنصارى

(م ١٣ — الخزائن ج ٦)

لرجل شريف ، وليس هو ذلك الرجل فزوجوه القوم بحرمتهم ، ثم اذا هو من قريش ولم يجز بالمرأة ؟

فانها تخرج منه ويفرق بينهما ، وقال من قال : لا شئ عليه اذا لم يجز بها ، وقال من قال : عليه نصف الصداق •

وان قال : انى رجل من الأنصار ولم ينسب الى رجل شريف من الأنصار ، وكان من قريش ؟

فلا يفسد النكاح ان شاء الله ، والنكاح جائز ، وكذلك ان تنسب الى رجل شريف من قريش ، فقال : أنا فلان ابن فلان القرشى ، واذا هو من الأنصار ، فهو مثل ما قلنا فى المسألة الأولى •

واذا قال : انى من قريش فزوجوه على ذلك ، فاذا هو من الأنصار ؟

فالنكاح جائز ، وكذلك اذا قال انه من ربيعة أو من مضر ونسب نفسه الى قبيلة غيرها من العرب ، وزوجوه على ذلك فليس ذلك مما يفسد نكاحه •

واذا جاء رجل الى قوم فقال : انى من الأنصار أو من المهالبة ، فزوجوه على ذلك ، واذا هو من ربيعة أو مضر ، فلا يفسد عليه نكاحه ان شاء الله ، والله أعلم •

* مسألة : وعن رجل عربى يطلب الى قوم تزويج حرمتهم ، وانتسب وقال لهم : انى يمنى واذا هو نزارى ، أو أنصارى واذا هو قرشى ، أو قال انه ربيعى واذا هو مضرى ، أو قال انه قرشى واذا هو أنصارى وما أشبه ذلك فزوجوه على ذلك ، فتزويجه جائز ولا يفسد نكاحه .

وأما ان قال : انه فلان ، يعنى رجلاً شريفاً ، وهو غير ذلك الرجل ، فزوجوه على ذلك ، واذا هو غير ذلك ولم يجز بالمرأة ؟

فانها تخرج منه ويفرق الحاكم بينهما ، وقال من قال : لا شئ عليه اذا لم يجز بها ، وقال من قال : عليه نصف الصداق .

* مسألة : رجل خطب امرأة فزعم أنه عربى فزوجوه ، فاذا هو مولى ؟

قال : نكاحه فى العرب جائز ، وان غرهم بلغنا ذلك عن جابر ، وبلغنا عن سليمان تزوج ، وتزوج بلال فى قرىش وكذا الامام غسان بن عبد الله .

وقال غيرهم من الفقهاء من المسلمين : لا يجوز ذلك ويفرق بينه وبينها ، فان كان قد دخل بها فلها الصداق كامل ، واذا لم يخرجها أو نظر اليه فلها الصداق أيضاً كامل ، وان كان لم يدخل بها ففرق بينه وبينها ولا صداق لها عليه . قال أبو معاوية لا أرى أن يفرق بينهما .

* **مسألة :** وقيل في رجل وكل رجلا في تزويج حرمة : أخته أو ابنته ان ذلك جائز اذا قال له أن يزوجها أو قد أمامت وكيلا يزوجها ان ذلك جائز له أن يزوجها بكل ما أرادت وأراده بمن أراد ، ما لم يرجع عليه الولي في الوكالة ، أو يحد له حداً في تزويج امرأة واحدة ، أو في تزويج رجل واحد بعينه ، فهناك لا يجوز له ذلك الا عن وكالة ثابتة .

* **مسألة :** وليس لولي المرأة أن يوكل في تزويجها غير الثقة يزوجها ، فان فعل ولم يجر الزوج فانه يحدد النكاح نسخة التزويج ، وان دخل بها لم يفرق بينهما .

* **مسألة :** من كتاب الكفاية :

قلت له : فان شهد على النكاح الولي الذي وكله الوكيل وأمره أن يزوج نفسه ، هل يجوز ذلك ؟

قال : هكذا عندي أن ذلك جائز في معنى عقدة النكاح ، ولا أعلم في ذلك اختلافاً .

فان وكل رجلا في تزويج من يلي تزويجه وأمره أن يزوج نفسه على صداق من صداقات نسائها ، يزوج نفسه كذلك ودخل ولم تعلم المرأة الصداق ، هل يكون ذلك بمنزلة التزويج من الولي في معنى الصداقات والاختلاف في ذلك ؟

قال : معنى انه كذلك •

قلت له : رأييت ان وكل رجلا في تزويج حرمة يزوجها زيدا ، هل يجوز للوكيل أن يوكل زيدا يزوج نفسه على ما يخرج من معنى القول ؟

لأنه انما جعل له أن يزوج زيدا ولم يجعل له أن يزوج نفسه •

قلت له : فان جعله وكيلا في تزويجها ، ولم يقل غير ذلك هل للوكيل أن يوكل من أراد أن يتزوجها برضاها فيزوج نفسه ؟

قال : عندي ان هذا مما يختلف فيه على ما يخرج من معنى القول ، فله في بعض القول أن له ذلك ، وبعض لا يجيز ذلك •

قلت له : فان كان الولي قد حدد للوكيل أن يزوجها على صداق معلوم ، فيزوجها الوكيل بأقل من ذلك ، ورضيت المرأة ، فهل يجوز التزويج ؟

قال : هكذا عندي اذا رضيت بذلك ، لأن الحق في ذلك لها وليس للولي •

قلت له : فهل يجوز للوكيل أن يدخل في التزويج بصداق أقل مما أمره الولي على رضا المرأة ، فان رضيت بذلك والا لم يجزه ؟

قال : هكذا عندى أن ذلك جائز فى معنى عقد النكاح ، ولا أعلم فى ذلك اختلافاً •

* مسألة : ومن كتاب الكفاية أيضاً :

وسئل عن رجل وكل رجلاً فى تزويج ابنته ، وخرج الوالد الى بلد غير البلد الذى فيه الوكيل ، وانتزع الوالد من الموكل وزوج ابنته برجل ، وزوج الوكيل رجلاً آخر ، والمرأة فى بلد الوكيل أو مع أبيها ، أى الزوجين أولى بالمرأة ؟

قال : معنى انه قد قيل اذا وقع التزويج من الوكيل فى وكالته ومن الوالد ، فأى الزوجين رضيت به المرأة زوجها قبل الآخر فهو زوجها وتزويجه أولى •

قلت له : فان رضيت المرأة بالزوجين معاً لما علمت بالتزويج ، أيهما أولى بهما ؟

قال : معنى انه قد قيل تزويج الأول منهما أولى وهو أحق بها ، ومعنى انه قد يفسد نكاحها اذا كان رضاها بهما جميعاً معاً ، لأن رضاها بذلك كان باطلاً ، فان رجعت فرضيت بأحدهما ممن كان نكاحه ثابتاً وكان زوجها •

* مسألة : عن أبى سعيد :

قلت له : فهل يجوز للوكيل أن يزوجه قدام رجلين من أهل القبلة
مما أبلى من الناس من غير أن يطلب ثقات أن يقبل شهادتهم على الطلاق ؟

قال : ينبغي له أن يجتهد في أمانته حتى يجعلها في أبلغ مواضعها •

قلت له : فإن فعل وزوجه قدام رجلين من أهل القبلة أيكون في ذلك
اثماً ويلحقه معنى الخيانة أم لا ؟

قال : عندي أنه ان قصد بذلك الى تضييع أمانته خفت ألا يسلم من
مخالفة الحق ، وان كان قصد الى ما يسبه على قول من يجيز شهادة أهل
القبلة ، فأرجو ألا بأس عليه في ذلك ان شاء الله •

قلت له : وان لم يعلم ، تقم المرأة حجة من طريق الشهادة بصدائقها ،
هل يلحقه ضمان في ذلك ؟

قال : اذا لم يقصد الى اتلاف ما لها في ذلك فلا يلحقه عندي ضمان
في ذلك ان شاء الله ، وقال : ان لم يجز للوكيل الا الثقات لم يجز للولى ،
فاذا لم يجز ذلك ضاق ذلك على الناس ورأيت يذهب الى قوله من يقول :
ان التزويج قدام أهل القبلة جائز ممن كانوا ، اذا كانوا موحددين لسهولة
ذلك على الناس •

ومنه عن أبى سعيد أيضاً :

— ٢٠٠ —

قلت له : فاذا وكله في تزويجها برجل بعينه فزوجها به مرة ، وطلب الزوج أن يجدد له النكاح لشيء دخل في قلبه من تلك العقدة الأولى ، هل للوكيل أن يجدد له التزويج بتلك الوكالة من الولي ؟

قال : عندي انه وكيل بعد وارثيه أجاز ذلك ولم يقل لي فيه غير هذا فيما علمت ، انقضى •

* مسألة : وسألته عن من وكل رجلا في تزويج حرمة على صداق ألف درهم ، هل للوكيل أن يزوجه على ما اتفقا عليه من الحق بأمرها ، ولم يعلم الولي بذلك ؟

قال : ليس له ذلك عندي •

قلت له : فان زوجها ورثت ، هل يقع التزويج ويلحقه التقصير ، أم لا يقع التزويج على حال ؟

قال : ان دخل بها أعجبنى أن يثبت التزويج ما لم يكن شرط عليه ألا يزوجه الا بكذا وكذا •

قلت له : فاذا كان وكله على أن يزوجه على ألف درهم فزوجها برضاها على خمسمائة درهم ، هل يقع التزويج ؟

قال : عندي انه قد قيل في ذلك باختلاف ، نفى بعض القول أن التزويج

على رضاها جائز ، الا أن يكون قال له : على ألا يزوجها الا على ألف درهم ،
قال : هكذا ما لم يقع التزويج ، وفرقوا بين قوله على أن ، على ألا على
هذا القول وفي بعض القول أن التزويج لا يقع ، لأنه قد خالف أمر الولي ،
ولكنه يحتج على الولي أن يزوجها بما طلب ، فان لم يكن قد أمر أبتر
بالأمر دونه ، وان لم يفعل قطعت حجته ، وجائز للأولياء بعد أن يزوجوها
على ما طلبت ، ومن يقوم مقام الأولياء على ما يوجبه الحق .

* مسألة : وقال أبو سعيد رحمه الله : في رجل أمر رجلاً أن
يزوج حرمته له ، أو جعله وكيلاً في تزويجها ، فزوجه ، هل له أن يزوجه
ثانية ما لم يحد له ؟

قال : عندي أنه يخرج في ذلك معنى ، ففي بعض القول أن له أن
يزوجه زوجاً بعد زوج بالوكالة ، والأمر بالوكالة والأمر ما لم يحد له حتى
يموت الولي ، وفي بعض القول ليس له أن يزوجه الا مرة ، وفي بعض
القول ان له أن يزوجه مرة بعد مرة ، ما لم يجد له في الوكالة ، وليس
له في الأمر أن يزوجه الا مرة واحدة على نحو ما يخرج عندي .

قلت له : فإذا جعل طلاق زوجته بيد رجل فطلقها واحدة ، هل له أن
يطلقها ثانية إذا لم يجد له ؟

قال : عندي أن الذي يذهب في الوكالات أنه لا يفعل الا مرة ، فليس

له أن يطلقها ثانية ، والذي يذهب الى أن تقع مرة من بعد مرة ما لم يحد له أشبه أن يقع طلاقه عليها ثانية وثالثة ما لم يكن حد له حداً ، وأما الأمر فيعجبني أن يكون فيه اختلاف ، ولعله لا يتعري من الاختلاف أيضاً على معنى ما رأيته يذهب ، ولا يؤخذ منه الا ما وافق الحق والصواب أن شاء الله .

✽ **مسألة :** وسألت أبا سعيد عن رجل وكل رجلاً في تزويج حرمة ولم يحد له يزوجها أحداً بعينه ، هل يجوز للوكيل أن يزوج نفسه ولا يوكل غيره ؟

قال : يخرج عندي في ذلك اختلاف ، قال من قال : ان ذلك جائز ، وقال من قال : ان ذلك مكروه ، فان فعل فلا بأس ، وقال من قال : ليس له ذلك ، وكأنني رأيته يجيز ذلك .

وقال : عندي أنه كلما فرض اليه من الأمر من الأشياء من دراهم يفرقها على الفقراء وهو فقير ، أو أعطى سلعة وهي مما تكال أو توزن ووكالة في تزويج ونحو ذلك ، فاذا أراد أن يشتري من ذلك أو يأخذ من الدراهم فهذا عندي معنى واحد .

قلت : فاذا أجاز للوكيل أن يزوج نفسه ، هل يجوز أن يزوج نفسه قدام الولي الذي وكله ، ويكون أحد الشاهدين على التزويج ؟

— ٢٠٣ —

قال : عندي أن ذلك جائز ان شاء الله ، اذا كان الولي ممن تجوز
شهادته على التزويج •

قلت له : ولو كان الولي أبا — نسخة — والدأ ؟

قال : كله سواء عندي في معنى ثبوت عقدة النكاح •

قلت له : فان وكل الولي هذا الذي يريد أن يزوج نفسه المرأة
بالمرأة ، وأمره الولي أن يزوج نفسه ، هل له ذلك أم تدخله الكراهية من
الأول ؟

قال : هذا عندي غير الأول ، وله عندي أن يزوج نفسه ، وذلك جائز
له ، ولا أعلم في ذلك اختلافا •

قلت له : فاذا زوج الوكيل هذه المرأة باذن الولي ، ثم شك الزوج
في عقدة التزويج ، هل يجوز للوكيل أن يعود أن يزوجه ثانية بغير رأى
الولي بالوكالة المتقدمة ؟

قال : كذا عندي •

قلت : ولا ينمقد على التزويج من الصداق الا ما وقع عليه
التزويج أو لا ؟

قال : معى انه اذا جدد التزويج من غير وجوب طلاق ، فان كانت

العقدة الأولى لم تثبت كان التزويج انما ينعقد على الزوج بالصداق الذى وقع عليه التزويج الآخر ، وان كان قد ثبت النكاح بالتزويج الأول لم يضر هذا العقد الآخر شيئاً عندى ، وانما تزوج بزوجه عندى اذا أنفق المصداقان .

وان كان الآخر أكثر ولم يكن النكاح الأول ثابتاً ، فعندى أنه يلزمه المصداق الآخر ، وان كان النكاح الأول ثابتاً ، كان المصداق الأول عليه ، ولا يلزمه من هذا شيء اذا كان احتياطاً .

قلت : فان طلق الزوج المرأة قبل الدخول أو بعده ، هل للوكيل أن يزوجه بالوكالة الأولى التى وكل ، وأمره أن يزوجه ؟

قال : عندى ان ذلك عندى مما يجرى فيه معنى الاختلاف ، ففى بعض القول ان ذلك جائز أن يزوجه مرة من بعد مرة ، ما لم يكن الولي حد له حداً فى مرة واحدة ، ولعل فى بعض القول أن ذلك لا يجوز أن يزوجه .

قلت له : فان طلقها الزوج ثلاثاً وتزوجت غيره أو طلقها أو مات ، هل للوكيل أمر فى الوكالة أن يزوجه من كان الولي أمره أن يزوجه بها ؟

قال : معنى ان المعنى واحد ما لم يكن حد له فى مرة حدها فى معانى الاختلاف ، قال : وكذلك عندى لو وكله فى تزويجها هكذا ولم يحدد

— ٢٠٥ —

له في مرة ولا أكثر ولا في واحد بعينه ، فقال من قال : بزوجها مرة ،
ثم لا يعود يزوجها بتلك الوكالة الا بتجديد من الولي له الوكالة •

وقال من قال : يجوز أن يزوجها بمن رضيت مرة بعد مرة ، وزوج بعد
زوج مادام الولي حيا ولم ينزع الوكالة منه •

✽ **مسألة :** وأما وكالة السلطان للمرأة في تزويجها كان عادلا وجائزا ،
فانما يقع ذلك عند موقع التزويج الواحد المخصوص به ، ما لم يسم
السلطان له وكالة مؤبدة ، فاذا سمي له السلطان وكالة مؤبدة ، ولم يزل
سلطانه فهو عندي بحاله •

فاذا أزال السلطان الذي جعله له ذلك يطلب عندي الوكالة ولو كانت
مؤبدة ، لأن بزواله يزول حكمه الذي لم يقم الا به •

✽ **مسألة :** سئل أبو سعيد عن الولي اذا أمر رجلا أن يزوج حرمة
وهو وكيل في تزويجها ، هل يكون أمره كالوكالة منه ؟

قال : قد قيل ذلك في الموالد خاصة دون غيره من الأولياء ، وقال من
قال : الأب وغير الأب سواء •

✽ **مسألة :** سألت أبا سعيد عن رجل قال لرجل قد وكلتك في تزويج

— ٢٠٦ —

ابفتى ، زوجها بمن شئت أو بمن شأئت هي ، هل يجوز للوكيل أن يزوج نفسه من غير أمر الولي ؟

قال : معنى انه قد قيل ذلك •

قلت له : فان لم يقل أبوها زوجها بمن شئت ، وقال : وقد وكلتك في تزويج ابنتي بهذه اللفظة وحدها ، هل يجوز له أن يزوج نفسه من غير أمر الولي ؟

قال : معنى انه قد قيل ذلك اذا رضيت المرأة بالتزويج •

قلت له : فهل يجوز للوكيل أن يوكل غيره ليزوج غيره في المسألتين جميعاً ؟

قال : معنى انه قد قيل ذلك ، وقيل ليس له ذلك •

قلت : فان قال الولي : قد وكلتك في تزويج فلانة يزوجها ، هل يجوز له أن يزوجها نفسه بغير أمر الولي ، أو يوكل غيره ليزوج غيره بغير أمره ؟

قال : معنى ان له أن يزوجها على صفتك ، وليس له أن يوكل غيره في تزويج نفسه ، ولا في تزويج غيره الا بأمر الولي •

قلت له : فان وكل غيره وزوج الوكيل ، أو زوج غيره أكون بمنزلة تزويج الأجنبي ؟

— ٢٠٧ —

قال : معى انه اذا قال له تزوجها فلانما حد له أن يزوجها هو ،
ووكالة غيره عندى لا تثبت اذا حد له أن يزوج هو ، لأن هذا مأمور
مخالف لما أمر به عندى •

قلت له : فيجوز له أن يزوجها نفسه اذا رضيت ؟

قال : معى انه له ذلك ، لأن ذلك تزويج لها ، وقد جعل له أن يزوجها
ولم يحد له حداً ، ولا سمي له بأحد ، فمن زوجها من الناس فقد
زوجها بنفسه أو غيره ، وفعل ما أمر به عندى •

قلت له : فان قال قد وكلتك أن تزوج فلانة ، هل يجوز له أن يزوج
نفسه من غير أمر الولي ؟

قال : معى ان له ذلك •

قلت له : ولا يجوز له أن يوكل غيره للتزويج نفسه ولا لغيره ؟

قال : ليس معى ذلك •

قلت له : فان قال الولي لرجل : يا فلان زوج فلانة ، هكذا لفظه ،
هل يجوز أن يزوج نفسه من غير أمر الولي ؟

قال : معى انه كان في غير معروف من الناس انما هو أمر عام أن له

— ٢٠٨ —

أن يزوج نفسه ، كما يزوج غيره ، لأنه اذا ثبت أن يزوج غيره ثبت عندى
لنفسه •

قلت له : فان وكله فى تزويجها وحد له فى رجل بعينه ، هل يجوز
للوكيل أن يزوج نفسه ؟

قال : لا يبين لى ذلك اذا حد له فى رجل بعينه الا فيمن حد له لا غيره
من نفسه ولا غيره •

قلت : فان فعل أيكون ذلك بمنزلة تزويج الأجنبى ؟

قال : معنى انه كذلك ، لأن هذا متعدد على علم •

قلت له : فان أبى الذى حد للوكيل أن يزوجه ، أن يزوجه ، هل
للوكيل أن يزوج نفسه أو غيره بعد رجعة الذى حد له أن يزوجه ؟

قال : ليس له معنى ذلك •

قلت له : ويكون بمنزلة الأجنبى ان فعل ؟

قال : نعم هكذا عندى •

قلت له : فان وكل عبداً أن يزوجه فزوجه ، هل يثبت التزويج من
العبد بوكالة الولى ؟

قال : معنى انه اذا كان برأى سيده ان ذلك يجوز على ما أحسب
أنه قد قيل في بعض القول ، وأحسب أنه لا يجوز في بعض القول .

قلت له : فان كان بغير أمر سيده ، أكون لعله مثل الأول والاختلاف
فيه سواء ؟

قال : معنى انه كذلك ، وأحسب أنه قد قيل : انه مختلف اذا كان بأمر
سيده أو بغير أمر سيده ، ومعنى أنه يكون ضامناً للسيد بقدر ما استعمل
العبد .

قال غيره : اذا زوجها العبد برأى وليها ، أو بغير رأى سيده ثبت
التزويج عندنا ، وكان على الذى استعمل العبد بذلك قيمة ما استعمله ،
ولا يبين لنا علة تبطل التزويج اذا وقع بلفظ ثابت ، والله أعلم .

قلت له : وكذلك ان وكل صبياً يجوز تزويجه فزوجها ، هل يجوز ذلك ؟

قال : انه قد قيل ذلك ، وأحسب أن بعضاً لا يجيز ذلك ، ومعنى أنه اذا
ثبت ذلك كان ضامناً للصبي قدر ما استعمله ان كان في غناء عليه ، وعمل
في نظر العدول .

قلت : فان وكل ذمياً فزوجها ، هل يثبت التزويج ؟

— ٢١٠ —

قال : معى انه قيل لا يجوز *

قلت : فمعك أن هذا لا يختلف فيه أهل العلم من المسلمين ؟

قال : وأحسب أنه يخرج عندى ذلك لأنه هو لا يملك تزويج ابنته هو إذا كانت مسلمة ، وليس له فيها ولاية ، فيبعد عندى أن يملك تزويج غيرها *

قلت له : فإن كان قد دخل الزوج بتزويج الذمى ، أيفرق بينهما ؟

قال : فلا يعجبني ذلك ، هنالك سبب قد جعله له الولي *

قلت له : فإن زوج الذمى بنته وهى مسلمة ، أو امرأة يلى تزويجها مسلمة هل يثبت التزويج *

قال : معى انه لا يثبت الا أن يكون دخل بها ، فأحسب أنه ان دخل بها فلعله فى بعض قول أهل العلم انه لا يفرق بينهما ، ويخرج معى على بعض القول أنه يفرق بينهما ، وأما أنا فلا أخفض ذلك *

قلت له : فإن زوجها رجل أجنبى مسلم ، ولها ولي مسلم ومشرک ، هل يثبت التزويج قبل الجواز أو بعده ؟

قال : ان هذه يخرج القول فيها كما يخرج فى التنى تزويجها أجنبى ولها ولي غير الأب *

❖ **مسألة :** قال أبو سعيد في الذي يزني بامرأة هو ولي تزويجها ؟

انه قيل لا يسعه أن يزوجه ، ولا يشهد على ذلك ، وعليه أن يوكل من يزوجه لا من يعلم فيها كعلمه ، ولا يقبل منه ذلك اذا لم يكن لها ولي غيره دعوى يبطل حقها في أمر التزويج ، فان ولي تزويجها وزوجه بمن لا يعلم فيها كعلمه كان التزويج عندي ثابتاً للزوج والمرأة فيما يسعهما .

❖ **مسألة :** ومن الأثر عن أبي سعيد رحمه الله ، وسأل عن رجل وكل وكيلًا في تزويج أخته أو ابنته ، هل يجوز للوكيل ان يوكل وكيلًا في ذلك ؟

قال : لا . قال أبو الحواري رحمه الله : بلغنا عن محمد بن محبوب رحمه الله أنه أجاز ذلك ، وبه نأخذ ، قال أبو سعيد رحمه الله : اذا جعله وكيلًا في تزويج حرمة أو أمره أن يزوج حرمة لم يكن له أن يوكل غيره .

❖ **مسألة :** ومن جواب أبي سعيد رحمه الله فيما أظن ، وأما ان أمره أن يزوج حرمة ولم يتقدم أن يزوجه أحدًا بعينه فزوج نفسه ؟

فقد أجازوا ذلك أن يزوج نفسه ولا أعلم في ذلك اختلافًا .

انقضى الذي من كتاب بيان الشرع .

❖ **مسألة :** ومن غيره ومن جواب الشيخ محمد بن عبد الله بن جمعة
ابن عبيدان النزوى فى رجل وكله رجلا أن يزوج ابنته ، فلان ابن فلان
فزوجها الوكيل فلان ابن فلان بشاهدين غير عالين بهذه الوكالة من أب الابنة
ثم مات أب الابنة وهى غير بالغ ، هل يثبت هذا التزويج ، وهل لها غير
بعد البلوغ أم لا ؟

قال : ان هذا التزويج على هذه الصفة ، جائز وثابت اذا كان أب
الابنة ، وكله فى تزويجها ، ولو لم يكن الشاهدان عالين بوكالة أب الابنة
لهذا الرجل ، كان الشاهدان ثقتين أو غير ثقتين ، فالقول فى ذلك واحد
والتزويج ثابت دخل الزوج بزوجه أو لم يدخل .

وأما ان غيرت الابنة التزويج بعد البلوغ فيجزى فى ذلك الاختلاف ،
وقال من قال : ان الصبية التى زوجها أبوها لا غير لها فى التزويج بعد
بلوغها ، ولو مات أبوها قبل بلوغها ، وبهذا القول أعمل .

وقال من قال من المسلمين : لها الغير بعد البلوغ ، والقول الأول أكثر
وعليه العمل .

قال المؤلف : الاختلاف موجود كما ذكر وقول من قال بوجوب الغير لها
بعد بلوغها عندى ، انظر لمعان تدل على ذلك فى الأثر ، والله أعلم .

❖ **مسألة :** من الأثر وعن رجل أرسل رجلا يتزوج له امرأة

— ٢١٣ —

فتزوج له امرأة ، ومات المرسل ولم يعلم أنه مات قبل النكاح أو بعده ،
كيف الحكم ؟

قال : اذا صح التزويج وصح موته ولم يعلم أيهما كان قبل ، كان لها
عندى نصف الصداق ونصف الميراث ، يخرج من حالين ، حال أنه مات
قبل التزويج ، وحال أنه مات بعده .

✽ مسألة : الشيخ أحمد بن مفرج : وفي رجل وكل رجلا ليتزوج
له امرأة بخمسمائة درهم ، فتزوجها بألف ومات الوكيل قبل أن يعلم رضا
الموكل ؟

قال : قول ان التزويج ثابت وعلى الزوج كما أمر ، وعلى ورثة الوكيل
خمسمائة درهم الزائدة ، وقول ان التزويج غير ثابت ، لأن وكالته بطلت
حين خالف فيها ، والله أعلم .

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وزعم هاشم أن امرأة من أهل سعال ، زوجها ابنها وهو نحو السداسي ،
فأمضى ذلك موسى بن علي ، وأنكر ذلك بشير ، ولم يره نكاحاً ، وسئل
عن ذلك البيهق فأجازه .

* مسألة : جواب موسى بن علي : وعن غلام بلغ ستة أشهر ،
أيجوز تزويجه أو يزوج ؟

غأما ان زوج أحداً فلا يجوز عليه حتى يدرك غيرضى ، وأما ان زوج
أحداً من أهله وكان كما ذكرت سداسياً ، وأحسن الشهادة والنكاح والشرط ،
أو وكل من يزوج فان ذلك جائز اذا عقل ذلك وأحسنه •

* مسألة : وسألته عن صبي وكل وأشهدنا على تزويج أمه ،
وكان سداسياً واستنطقناه فوجدناه عاقلاً ، الا أنه لم يعرف ، يشهدنا على
ما يريد ، فقلت نشهد عليك أنك قد وكلت فلاناً في تزويج أمك فلانة ، فقال :
أبهي قائل فقال قائل : قل نعم • قال : نعم ؟

قال : وكالته جائزة ان شاء الله ، وقول في تزويج أو على تزويج أو
بتزويج كل هذا جائز ان شاء الله •

قال غيره : ومعنى انه اذا قال لتزويج فهو كقوله بتزويج وفي تزويج •
قلت : وكانت الشهادة في الليل ، وأنا لا أعرف الغلام ؟
قال : نشهد حتى تعرف •

قلت : فاني شهدت فأنقص عليهم الشهادة وأعلمهم ؟
قال : ليس عليك ذلك الا أن الرجل ان زوج بتلك الوكالة ودعوك

— ٢١٥ —

شاهدا فلا تتشهد ، قال : وقد شاهدت محمد بن محبوب قد أتى بـ غلام يوكل
في تزويج فقال له محمد بن محبوب : يا غلام ما أكثر السبعين أو التسعين ،
الله أعلم ، قدم السبعين أو آخرها •

فقال الغلام : السبعين فلم يلتفت محمد بن محبوب الى ذلك ، ولا أرى
تزويعه •

قلت لأبى المؤثر : هل يجوز تزويج الصبي العاقل وهو دون
السداسي ؟

قال : أدركناهم يقولون بالسداسي •

قلت : فان لم يكن للمرأة ولي غيره ؟

قال : أحب ان يجتمع جماعة من المسلمين ويؤكلوا رجلاً ، ويؤكل
الغلام المؤكل أيضاً ، هذا اذا لم يكن حاكم في البلاد ، وان كان في البلاد
حاكم زوجها الحاكم ووكله الغلام أيضاً •

✽ مسألة : وقيل في الصبي الذي يجوز أن يكون ولياً للتزويج انه
قال من قال : لا يكون ولياً للتزويج يبلغ ولا يجوز تزويجه حتى يبلغ ،
وقال من قال : اذا عرف الصبي يمينه من شماله ، والسماء من الأرض ،
وما يجوز يزيد مما ينقص جاز تزويجه ، وليس له في ذلك حد من
الكبر والأشبار معروفة •

وقال من قال : اذا عرف يمينه من شماله ، والسماء من الأرض ، جاز تزويجه اذا عرف هذين ، وليس له حد في الأشبار كان وليا في التزويج وبه نأخذ .

قال المصنف : وفي كتاب الضياء : اذا خير بين درهمين ودينار اختار الدينار ، فقد قال بعض الفقهاء جائز تزويجه ، ومنع آخرون .

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع

✽ مسألة : ومن جواب الشيخ صالح بن سعيد الزامل : والصبى ما حده حتى يجوز تزويجه لوليته ؟

قال : يعجبني ان كان بحد من يميز بين الكفو ويعرف حد الصداق حتى لا يزوج وليته بغير كفؤ ، ولا بدون صداقها ، لفاذا صار بهذه المنزلة جاز تزويجه ، والله أعلم .

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وعن رجل يزوج ابنته بألف درهم ، وله ألف درهم ؟
قال : جائز .

قلت : فان زوج أخته على نحو ذلك ؟

قال : لا يجوز لأحد أن يشترط لنفسه شيئا الا الوالد فمن اشترط

لنفسه شيئاً كان ما اشترط لنفسه ولها ، وقيل به الزوج للمرأة كله وليس له هو شيء .

✽ مسألة : حفظ موسى لو أن رجلاً طلب إليه أن يزوج امرأة وهو وليها ، غارتشي من الرجل على تزويجها شيئاً ، فإن هو ما ارتشى هو للمرأة .

✽ مسألة : وسئل جابر بن زيد في رجل أنكح ابنته على شرط ، على أن الصداق له ، أو لم يشترط فأمسك ، فقال : ان الوالد يتمتع من ذلك بالمعروف اذا احتاج ، وان لم يحتج فيعف عن ذلك ، فهو أحب الى وان أمسك فقد ضيع الناس ذلك .

قلت له : أرايت ان كان أخا أو عمّاً أو ابن عم ؟

فقال : لا الا أن تطيب نفس المرأة .

✽ مسألة : واما اذا طلبت الى وليها أن يزوجها ، فأبى أن يزوجها بكنؤها حتى جعلت له على ذلك جعلاً ، أو أعطته على ذلك جعلاً ؟

ان ذلك حرام عليه ، وعليه أن يرده عليها ، فإن لم يرده عليها ، فلها أن تأخذ ذلك من ماله سريرة ، حيث قدرت عليه اذا احتجت عليه أن يرد ذلك عليها ، فأبى أن يرده .

وقد قيل : انه عليه أن يرد أيضاً ما قبل من الزوج على ذلك ان أبى أن يزوجه حتى أعطاه على ذلك ، لأن ذلك أجر ليس له بجائز ، لأن عليه أن يزوجه بما رضيت به وليس له أن يأخذ على ذلك أجراً ، فان أخذ على ذلك أجراً كان عليه ذلك حراماً لأنه قد قبل في الأجر على اللازم أنه ليس بثابت ولا جائز .

وقال من قال : على الولي رد ذلك الا أن يكون أباً فإنه ليس عليه رده إذا كان أباً للمرأة ، وانما يوجد في الآثار ، فينظر في ذلك ولا تأخذ به الا أن يكون موافقاً للحق .

❖ مسألة : قال أبو سعيد رحمه الله في امرأة اشترطت على زوج عند التزويج نفقة أولادها ، وهم من غيره ؟

فمعى أنه يثبت عليه هذا الشرط اذا قبل به اذا كانوا معروفين .

انقضى الذي من كتاب بيان الشرع .

❖ مسألة : عن الشيخ الزامل رحمه الله ، وفي ولي المرأة اذا قد لا أزوجه الا أن يعطيني الزوج ذا وذا فأعطى الزوج ما طلب رشوة لا على تزويج المرأة فلما زوجه أراد أن يأخذ منه ، وقال : انما أعطيتك رشوة على التزويج والرشوة لا تحل لك ، فأبى اولى عن رد ما أخذ ، أيحده عليه برده كان أباً أو غير أب أم لا ؟

— ٢١٩ —

قال : على ما سمعته من الأثر المعنى لا اللفظ بعينه في مثل هذا يجري الاختلاف ، فقول مجمل ان ما ارتشاه الولي فهو للمرأة من صداقها ، وان لم ينقصها فهو مردود على الزوج ، وفرق بين الأب وسائر الأولياء أثبت الرشوة للأب ، وعلى تزويج ابنته ، ولم يشترطوا نقصان الصداق ، وجعلوا ذلك من صداقها ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وسألت أبا عيسى عن رجل خطب الى رجل ، فأبى الرجل أن يزوج ابنته منه ، فجاء أخو المرأة فزوج أخته من هذا الرجل بغير أمر أبيه فسمع أبوه ، فغقال : لا أرضى ولا أجيز ذلك ، والرجل قد دخل بالمرأة والمرأة ليست بكارهة ؟

قال : ان كان الرجل كفؤاً فهو نكاح جائز ليس للأب أو ينقضه •

✽ مسألة : معروض على أبي عبد الله ، أحسب أنه من سماع

الفضل بن الحواري ، سألت أبا عبد الله ، هل يجوز نكاح بغير ولي ؟

قال : لا يحل نكاح الا بولي وشاهدين •

قلت : فمن أولى يملك المرأة ؟

قال : الأب •

— ٢٢٠ —

قلت : هل يجوز نكاح ولى والأب حى دون الأب ؟

قال : لا يجوز نكاح ولى والأب حى دون الأب الا أن يكون
الأب خارجا من مصر المسلمين حيث لا يناله حكمهم •

قلت : فان زوج ولى دون الأب ، والأب حى فكره الاب غرق بينهما
دخل الزوج بها أو لم يدخل بها ؟

قال : نعم •

قلت : فان كان ابن وأخ ؟

قال : قد قيل عن بشير الابن أولى والأخ أكرم •

قلت : فأيهما زوج ورضيت المرأة جاز نكاحه ؟

قال : نعم •

قلت : فان كان أخ وابن أخ ، وعم وابن عم ، وعصبة ومن هو بعده
فزوج الأبعد ؟

قال : أما ما لم يجز الزوج بامرائه فأنى يؤمر الولى الأدنى أن يجد
النكاح ، وأما اذا جاز بها فهو تام •

قلت : فان احتج على الولى الى غير السلطان ألا أطلب اليه فأبى ،
فزوج الولى الذى بعد ، أيجوز تزويجه ؟

— ٢٢١ —

قال : نعم •

قلت : أرأيت ان زوج أحد من العشيرة وجزاز الزوج بالمرأة أيتم
النكاح أو ينتقض ؟

قال : اذا جاز لم ينتقض الا أن يكون ثم أب •

قلت : أرأيت اذا لم تكن عصة الأرحام من قبل الأم أ يكونوا أولياء
يزوجون ؟

قال : لا من لا عصة له فالسلطان أولى بتزويجه •

قلت : السلطان العدل ، والسلطان الجائر جائز تزويجه من لا ولى له
من النساء من قبل العصة ؟

قال : نعم •

قلت : أرأيت اللقيط أعصبة أمها أولياؤها أم السلطان ؟

قال : قد قيل ان عصة أمها عصبتها ، وأما في التزويج فالسلطان
عندى أولى •

قلت : أرأيت اليهودية والنصرانية اذا أسلمتا ولهما أولياء مشركون ؟

قال : المسلمون أولى بهما من المشركين •

قلت : فاذا كان لهما ولى عصة ووالدهما ووالدتهما مشركان ؟

— ٢٢٢ —

قال : عصبتهما المسلمون أولى بتزويجهما من أبيهما •

✽ مسألة : وسئل أبو عبيدة عن امرأة مسلمة تزوج باذن وليها وهو مشرك ؟

قال : لا ليس هو لها بولى ، ولا كرامة له ، ولكن تجعل وليها رجلا من المسلمين فيزوجها •

✽ مسألة : وقال موسى وعمر : لو أن رجلا زوج ابنة عمه وأخوها بالمصر ، ودخل بها على رضاها ما ينقض نكاحها ؟

قال : ان لم يدخل بها نقض •

✽ مسألة : وعن رجل وكل وكيلا ببنته عند الموت ، وله ولد صغير ، وأخ صغير ، فلما أدرك الأخ أو الولد ، قال الأخ ، أو الولد : أنا أولى بأختي أو بنت أخي أن أزوجه دون الوكيل ؟

قال أبو عبد الله : الوكيل والجد سواء ، وما سواء ، الجسد فالوكيل أولى •

قال أبو معاوية : الولي من كان ، والوكيل سواء ، أيهما زوج جاز التزويج •

✽ مسألة : وعن امرأة يزوجهما أخوها لأبيها ، وأخوها لأبيها وأمها شاهد لم يقل في ذلك شيئا ؟

فالنكاح جائز وهو ولي بعد ولي فلا يرد نكاحه •

قلت : أرأيت ان نقض هذا ينقض فلا نرى ذلك ناقضاً للنكاح ،
وقلت : أرأيت ان أملكها أخوها لأمها وأخوها لأبيها وأمها شاهد ؟

قال : فاننا لا نرى الأخ للأم ولياً ويؤمر الأخ للاب أن يحدد عقدة
النكاح ان كان لم يدخل بها ، وان كان الزوج قد دخل بها فاننا لا نرى فراقاً
ولا تحريماً في هذا ، وقد قال بعض الناس : انه حرام ويفرق على هذا ،
والله أعلم بالصواب والمعدل في ذلك •

✽ مسألة : وعن هاشم في امرأة زوجها جدّها ، وكان لها وصى من
قبل والدها ؟

أنه جائز أن يزوجه جدّها أو وصيها •

✽ مسألة : الوضاح عن هاشم في امرأة زوجها رجل أبوه ابن عم
أبيها ، ودخل بها زوجها ، ثم علم بعد ذلك عم لها فأمضاه ؟

فنقال من قال في ذلك أزهر بن علي بالفراق ، وأجاز موسى بن علي •

✽ مسألة : أبو عبد الله سعيد بن أبي بكر ، عن أبي علي أنه قال :
تزويج كل ولي دون ولي جائز الا الأب • وحفظ ابن زياد عن الامام الصلت
ابن مالك عن أبي علي قال : تزويج كل ولي دون ولي جائز الا الوالد •

✽ **مسألة :** قال محمد بن محبوب : ان رجلاً زوج ابنة أخيه بنزوى ، وكان أبوها بالرسثاق غائباً ، ودخل الزوج بالمرأة وهى راضية بتزويجها فقدم الأب فقال : أما أنا لم أوكله فى تزويجها غير أنى قد أجزت النكاح فأتونى فسالونى •

فقلت لهم : اذهبوا الى أبى جعفر سعيد بن محرز ، فذهبوا اليه ، فأتانى أبو جعفر فتنظرنا فى ذلك :

فقال أبو جعفر : أما أنا فلا أقدم على فسادة •

وقال أبو عبد الله ، وجئت أنا أيضاً فتابعته أبا جعفر •

فقال أبو جعفر : اذا وافقتنى فى شىء فما أبالى من خالفنى •

✽ **مسألة :** قال محمد بن على ، قال موسى بن على ، حدثنى مسعدة ابن تميم قال : خرجنا حجاجاً فلما كنا بتوام أتانا رجل فسالنا عن رجل زوج أختنا له ووالدها حاضر فلم يجيزوا أن يفرقوا بينهما حتى أتوا مكة ، فسالوا بعض أشياخ المسلمين فلم يفرقوا بينهما ، وأفتى موسى بن على فى مثل ذلك ، فى رجل زوج أخته ووالدها حاضر من أهل الغابة ، فلم ير أن يفرق بينهما وترك أمرهما بحاله •

وقال محمد بن على : قال موسى فى رجل زوج ابنة لأخيه ووالدها عنه

مسيرة يوم ، فلما قدم أمضى ذلك ، فرأى انه ماض ، فان أنكر ذلك وغيره
لم يمض .

قال محمد : قال موسى : وأهتني في امرأة زوجها ابن عمها وعمها في قرية
قريب ، فلما قدم العم غير ذلك ؟

قال : اذا كان برضا المرأة فاني أراه جائزاً ، وقال لا أقوى أن يفرق
بينهما .

✽ مسألة : حفظ الوضاح بن عقبة عن مسعدة بن تميم أنه قال :
مررنا حجاجا على توام وامرأة بحفيت قد زوجها رجل من عشيرتها ، ودخل
بها ووليها بضنك ؟

قال : لم أحتج عليه فسألونا فلم يكن معنا في ذلك جواب حتى وصلنا
الى مكة ، فسألنا أبا عبيدة فلم يفرق .

✽ مسألة : وقيل تزويج ولي دون ولي جائز الا الأب ، وكذلك عن
موسى بن علي الا أن يكون الأب خارجاً من عمان ، فيجوز للولي من بعده
أن يزوج ، وان كان بعمان وزوج غيره بلا رأيه فالنكاح منتقض ولو جاز
الزوج .

وان زوج غيره وبلغ الأب هاتم النكاح ، فعندنا أنه تام ولو جاز الزوج
قبل تمام الأب ، وكذلك قال بعض المسلمين .

قال أبو الحواري : وقال بعضهم هو حرام وبه نأخذ ، وهذا اذا كان الأب حاضراً في البلد •

ومن غيره : وقيل فيما يوجد كل ولي دون ولي جائز الا الأب ، ويوجد ذلك عن موسى بن علي ، وغيره •

وقال من قال : ذلك في الأب وغيره اذا زوج الأخ للأب والأم والأب شاهد لم يقل شيئاً فلا يرد نكاحه وهو ولي بعد ولي ، ومعنا هذا يوجد عن محمد بن محبوب رحمه الله •

* مسألة : وقيل لا تنكح المرأة الا باذن وليها ، وليس لوليها أن ينكحها الا برضاها •

* مسألة : ومن جامع ابن جعفر : وأولى بالتزويج الأب ، ولا يجوز تزويج غيره اذا حضر الا برأيه ثم من بعده الابن والأخ ، فقال من قاله : الابن أولى والأخ أكرم ، والابن أولى عندي •

قال أبو سعيد : قال بعضهم : ان الأخ أولى وأكرم لأنه عصبه ، وانما التزويج للأولياء من العصبه الأخ أولى بدمها وتزويجها ، والابن أولى بميراثها •

وان كان صغيراً لا يعقل فلا تزويج له ، وان كان يعقل ما يزيده

وينقصه ، ويعرف يمينه من شماله ، والسماء من الأرض فتزويجه جائز ،
وبعده الاخوة من الأب والأم ، والأب وبنوهم من بعدهم ، ثم عصبتها
من كان أقرب فهو أولى بتزويجها •

✽ **مسألة :** والذمي ان كانت ابنته مسلمة فقيل يؤمر في ذلك ، ويؤمر
أن يأمر مسلماً يزوجها ، ولا يزوجها هو • قال أبو الحواري : اذا كان لها ولي
مسلم من أخ أو ابن عم فهو أولى بتزويجها من أبيها •

قال أبو المؤثر : يؤمر أبوها أن يحضر ، فان لم يحضر ولم يكن لها ولي
مسلم زوجها السلطان بحضرة أبيها ، وان لم يحضر الأب جاز التزويج •

✽ **مسألة :** قيل لعزان بن الصقر : ما تقول في امرأة لا ولي لها
بعمان ، هل للامام أن يزوجها نفسه ؟

قاله : نعم •

قيل له : فالقاضي ؟

قال : لا الا الامام يأمر من يزوج القاضي بها •

✽ **مسألة :** ومن جامع ابن جعفر : وأحب اذا طلبت المرأة التزويج
بكنيتها أن يؤخذ بتزويجها ، والا زوجها الولي الذي بعده •

✽ **مسألة :** قال أبو الحواري : اذا زوج ولي دون ولي جاز اذا دخل بها الزوج ان شاء الولي الذي من بعده يتم أو لا يتم ، واذا زوجها أجنبي ودخل بها الزوج من قبل أن يتم الولي فقد حرمت عليه. أبداً ، ويفرق بينهما ، ثم الولي من بعد الجواز ، أو لم يتم هكذا حفظنا وبه نأخذ ، وتأخذ صداقها .

✽ **مسألة :** واذا لم يكن للمرأة أب حاضر فزوجها ولي دون ولي ؟

فقال من قال : لا يجوز ذلك ويفرق بينهما جاز الزوج بها أو لم يجز بها ، وقال من قال : اذا جاز الزوج لم ينتقض النكاح وهو تام ، وكذلك ان زوجها أجنبي ؟

فقال من قال : لا يجوز ذلك ويفرق بينهما جاز الزوج بها أو لم يجز بها ، وقال من قال : اذا جاز الزوج ولم ينتقض النكاح وهو تام .

ومن غيره : قال أبو الحواري : ان زوجها ولي ودخل بها الزوج جاز ذلك أتم الولي الذي هو من بعده أو لم يتم ، وان زوجها أجنبي ودخل بها الزوج حرمت عليه أبداً ، أتم الولي من الجواز أو لم يتم .

✽ **مسألة :** قال أبو سعيد : أما في عامة قول أصحابنا فمعى أنه لا يجوز تزويج ولي على الأب ما كان حياً حاضراً الا بعد قطع حجته وامتناعه ، وقد قيل في غير الأب من الأولياء بالاختلاف فيما عندي .

وأحسب أنه في بعض القول أنه لا يجوز تزويج ولى دون ولى ما كان
الولى الأول حاضراً ، وأنزل الأولياء من الجميع منزلة الأب ، وقال من قال :
يجوز تزويج ولى بعد ولى ما خلا الأب ، ولا يجوز تزويج ولى بعد ولى
الثانى والولى الثالث غما بعده بمنزلة الأجنبى ، ومعنى أنه قد قيل يجوز
تزويج ولى دون ولى ما كان من الأولياء ما كان ولما في عصبتها الا مع الأب •

وأحسب أنه في بعض القول أنه يلحق الأب من الاختلاف ما يلحق
سائر الأولياء وغيره من الأولياء ، وهو عندى يشبه العدل أن يكون غيره
من الأولياء ، وغيره من الأولياء كمثلته ، وأما ألا يجوز تزويج ولى دون
ولى ، ولا لولى دون ولى مع الأب أو غيره •

وأما أن يجوز ذلك مع الأب وغيره كلهم سواء في وجوب الحجة لهم ،
وعليهم ، والحق في جميع ما يتفق عليه انما هو مأخوذ معنى ثبوت التزويج ،
فان الولى من الأب وغيره انما هو مأخوذ بالتزويج ، والحق لغيره •

❦ مسألة : من كتاب الرقاع : قلت فالأعجم له أخت ؟

قال : يزوجها وليه •

قلت : فان لم يكن له ولى ؟

قال : اذا لم يكن له ولى يزوجها السلطان ، لأن السلطان ، ولى من

لا ولى له •

❖ **مسألة :** وليس للخنثى أن يزوج أحداً من نسائه ، والذي أعلى منه الأولياء أولى بالتزويج منه ، فان زوج هو جاز ، لأنه نصف عصة •

❖ **مسألة :** وهذا ما سألت عنه أبا الحسن السعالي ، سأله عن رجل أراد أن يزوج امرأة يدعى أنه وليها ، هل للشهود والمزوج أن يدخلوا في هذا التزويج ؟

قال : أما الشيخ أبو الحواري رحمه الله ، فالذي عرفنا أنه قال : لا يدخل في التزويج حتى يقول المزوج قد زوجت ابنتي ، واختلفوا في الأخت • فقال من قال : اذا قال : زوجت غلاماً بأختي جازت الشهادة على ذلك ، وقال من قال : لا يجوز لعلها تكون أخته من الأم أو نحو هذا من القول •

قال : وما سوى هذين فقد قال من قال : لا تجوز الشهادة على التزويج ، ولا يجوز للمزوج أن يدخل في هذا التزويج حتى يعلموا أن هذا الرجل ولى هذه المرأة بعلم منهم بذلك أو بصحة نضح معهم في ذلك بالبينة بمعرفة ذلك •

قال : وأما أبو الحواري فقال : اذا تقاررا جميعاً أقرت المرأة أن

هذا ولى ، ولا أعلم لى ولياً غيره ، وقال الولى ذلك جاز الدخول فى ذلك
للزواج والشهود •

قلت أنا له : وما هذه المقاررة ؟

قال : هى المقاررة التى لا تدفعها القلوب مثل أنه يكون دعواهما ذلك
فى القرية ، وأنت لا تشهد بذلك ، غير أن ذلك لا يدفعه أحد مما يطمئن
قلبك •

* مسألة : جعل الله النكاح مشروطاً باذن الأولياء ، يقول الله
عز وجل : (فانكحوهن باذن أهلهن) ، وقول النبى صلى الله عليه وسلم
فى متواتر الأخبار : « لا نكاح الا بولى » •

* مسألة : أحسب أنها عن أبى سعيد ، وتعجبنى أنه اذا امتنع
الأولياء من التزويج أن توكل المرأة فى تزويج نفسها ، وتوكل رجلاً أيضاً
من أدنى عشيرتها اليها من الألفخاذ ان عرف ، والا فمن سائر عشيرتها فى
تزويج هذا ، وان لم يكن سلطان عدل بحضرتها أو جماعة من المسلمين •

واختلف فى السلطان الجور ، فقيل من قال : أن يزواج من لا ولى له
من النساء ، وقيل من قال : لا يجوز ، واختلف فى الأجنبية اذا زوج
ولم يكن أب حاضر ، وجاز الزوج ، فقيل من قال : يفرق بين الزوجين ،

وقال من قال : لا يفرق ، والله أعلم بالصواب ، انظر في جميع ذلك ،
ولا تأخذ منه الا ما وافق الحق والصواب •

✽ مسألة : سألت أبا سعيد رضى الله عنه عن المرأة اذا طلبت
الى وليها التزويج ، فامتنع عن تزويجها ، هل يجزيها احتجاجها عليه
فيما بينهما ، فان فعل والا زوجها المسلمون ، أم لا يلى تزويجها المسلمون
الا بعد أن ترفع أمرها اليهم ، أو الى السلطان ؟

قال : معنى انه اذا لم يعلم المسلمون باحتجاجها وسعها هي ، ذلك
فيما عندي ، ولا يسعهم حتى يعلموا أنها قد احتجت عليه •

قلت له : أرأيت ان رفعت أمرها الى المسلمين ، فأرسل المسلمون
الى وليها ، ليحتج عليه فاستتر عنهم ، ولم يجب اليهم ، هل لهم أن يزوجه ،
ويكون هذا امتناعاً عنه ؟

قال : معنى انهم ما لم يرفعوا حجته فليس لهم ذلك •

قلت له : فان خرج من بلد الى بلد تناله الحجة بعد أن احتج
عليه المسلمون ، لم يكن للمسلمين الدخول في تزويجها يحتجوا عليه ؟

قال : هكذا اذا كانت تناله الحجة منهم •

— ٢٣٣ —

قلت له : فعلى المسلمين أن يفتحوا اليه ويبيعثوا اليه من يحتج عليه
أم ذلك على المرأة دون المسلمين ؟

قال : معنى أن ليس عليهم ذلك الا أن يكون لهم بيت مال ينفذ منه
الأحكام ، ويقوم منه مصالح الاسلام الا أن تكون الحجة من قبلها
هى ، فأحب أن يكون عليهم الرسالة بها ، والاحتجاج من قبلهم •

قلت له : فهل على الذى طلب تزويج المرأة الى وليها دون المسلمين
ودونها ، أم ليس عليه ذلك ؟

قال : ليس عليه ذلك •

✽ **مسألة :** وسألت أبا سعيد محمد بن سعيد عن امرأة لا ولى لها
الا أخوها من أمها ، هل يجوز له أن يزوجه بغير مشورة المسلمين
إذا رضيت بذلك هى ؟

قال : معنى انه قد قيل فى ذلك انه جائز ، وقيل لا يجوز والمسلمون أولى
منه ، ان أمكنوا وأمکنهم الدخول فى ذلك ، وأحب أن يوكلوه ، وأعنى الأخ
حتى يجتمع السببان جميعاً •

قلت له : وكذلك أب الأم ، أهو مثل الأخ من الأم ؟

قال : انه يثبت ذلك فى الأخ من الأم ، فالاجماع أنه هو من الأرحام ،

— ٢٣٤ —

وليس من العصبية ، فاذن يثبت فيه ذلك ، يثبت في سائر الأرحام معى في الأقرب ، فالأقرب والجد أب الأم معى من الأرحام •

قلت له : وكذلك الخال عندك مثل الجد ؟

قال : هكذا عندى اذا ثبت في الأرحام ، والمسلمون أولى منهم على كل حال ، ان أمكنوا وأمكن دخولهم ، ومن كان منهم عند عدم المسلمين ، فهو أولى من الأجنبى الذى ليس له قرابة بعصبية ، ولا رحم وهى أولى بنفسها من جميع الأرحام عندى ، الا أنى أحب أن يوكل الأرحام من كان من الأرحام عند عدم المسلمين ، من كان أقرب منهم ، فالأقرب في تزويجها من الذكران •

قلت : فان زوجت هى نفسها ولم توكل أحداً من أرحامها ، ولا من المسلمين ، أترأه نكاحاً تاماً ، دخل الزوج أو لم يدخل ؟

قال : معى انه قليل انه لم يدخل بها ، أمروا أن يرغبوا ذلك الى المسلمين حتى يجددوا التزويج ، وكذلك أحب أن يفعلوا ذلك في الأرحام ، كان أحد منهم من الذكران ، وتوكله عند عدم المسلمين ، ويجددوا لها التزويج بأمرها ، وان دخل الزوج على تزويجها بوكالتها في نفسها •

فمعى أنه قد قليل : انه جائز اذا لم يكن لها ولى في العصبية حاضر في

المصر •

قلت له : وكذلك ان زوجتها أختها أو أحداً من أرحامها من الاناث ،
ولها أرحام ذكران يكون مثل تزويجها نفسها دخل الزوج أو لم يدخل ؟

قال : معنى انه أضعف ، وان دخل الزوج ورضيت هي بالتزويج ، فمعى
أنه قد قيل ان التزويج جائز ولا ينقض اذا لم يكن لها ولى وسد في ذلك •
قلت له : وكذلك ان كانت التي زوجتها أجنبية ، وجاز الزوج ،
ورضيت هي بالتزويج كله سواء ؟

قال : نعم هكذا عندى •

قلت له : وان زوجت هي نفسها أو امرأة من أرحامها ، أو أجنبية ولها
أرحام ذكران ، ولم ترفع أمرها الى المسلمين ، وارتفع ذلك الى الامام أو
الحاكم ، هل يلزمهم الحد أو الحبس والتعزير ، أعنى الزوج والمزوجة
والمرأة أم ليس عليهم ذلك ؟

قال : اذا كان امام قائم أو ولى امام ، أو قاضى امام ، كان ذلك أولى
من المسلمين ، ويرفع ذلك اليهم قبل المسلمين وانما المسلمون يقومون مقام
الحاكم اذا لم يكن حاكم ، فان فعلوا ذلك كما وصفت ، ولم يرفعوا الى
الحكام ، هم بحضرتهم وجاز الزوج ، فأحسب أن بعضاً قال بتمام النكاح ،
ويشدد في ذلك عليهم حتى لا يرجع لمثلهم ، لا غيرهم ، وأحسب أن بعضاً

— ٢٣٦ —

رأى فى التعزير ، واذا عرفوا بالجهالة فى ذلك ، واعتصام الأمور على وجهها .

وأما اذا لم يعرفوا فيما مضى تقدم فى ذلك ، وشدد عليه ولا ينقض النكاح اذا دخل الزوج برضا المرأة فى التزويج ما لم يكن ولى العصبه .

قلت له : أرايت ان رفعوا أمرها الى المسلمين ، فوكل المسلمون أخاها فى تزويجها وأقاموه وكيلا فى تزويجها ، هل يجوز له أن يوكل غيره يزوجه ؟

قال : فمعى انهم ان أقاموه وكيلا يزوجه ، فوكل من يزوجه جاز ذلك ، وان أقاموه وكيلا يزوجه لم يجز ذلك .

قلت : وكذلك ان كان أجنبياً أهو مثل الأخ من الأم ؟

قال : نعم هكذا عندى ، ولا أحب له أن يفعل ذلك على حال فى المستقبل ، كان أجنبياً أو رحماً ، ويزوج هو أعنى وكيل المسلمين ، ولا يوكل غيره وكلوه فى تزويجها ، أو وكلوه يزوجه الا أن يجعلوا له ذلك أن يوكل فى تزويجها ، وكان من أهل ذلك ، وجعل الوكالة فى موضع ما يجوز فلا بأس بذلك ان شاء الله .

— ٢٣٧ —

قلت له : وكذلك ان كان الوكيل أجنبياً وقد أقامه المسلمون وكيلا في تزويجها ، أو أقاموه يزوجها ، أيجوز له أن يزوج نفسه برضاها ؟

قال : نعم هكذا عندي •

قلت له : سواء كان وكيلا يزوجها أو وكيلا في تزويجها ؟

قال : نعم كله سواء عندي اذا رضيت •

✽ مسألة : وقال أبو معاوية في امرأة لا ولي لها ، أراد الحاكم أن يزوجها ، أن له أن يأمر من يزوجه ، وان زوج نفسه جاز ، وأما القاضي فليس له ذلك •

قلت : هل للقاضي أن يزوج من لا ولي له ، ولو لم يأذن له الامام في ذلك ؟

قال : نعم الا أن يكون الامام تقدم عليه في ذلك ، فلا يجوز تزويجه •

قلت له : هل للقاضي أن يقيم الحدود ولوالى صهار ؟

قال : ليس له •

✽ مسألة : وكان جابر يقول اذا لم يكن للمرأة ولي ، ولي نكاحها عريف من العشيرة ، وكان ملك علانية •

وقال : اذا كانت المرأة في بعض القرى ولم يكن لها ولى ولى نكاحها
الولى ويكون علانية •

✽ مسألة : وقال أبو جابر : ان تزويج أصحاب العرافات جائز ،
يعنى بذلك الظاهرين في القرى بالأمر والنهي ، ووجدنا عن موسى بن علي :
لو أن رجلاً أجنبيّاً زوج امرأة برأيها وجاز الزوج لم ينقضه ورآه
تزوجاً ثابتاً •

وان لم يجز يحدد النكاح لها ، وهذا أرخص شيء سمعناه ، وعن
أبي عبيدة القاسم ، أنه لم يفرق نكاح امرأة زوجها رجل من عشيرتها بحفيت ،
ودخل بها زوجها ووليها بضنك •

✽ مسألة : الذي عندي أنه اذا طلبت المرأة التزويج بكفئها فامتنع
أولياؤها عن تزويجها به ، فان كان سلطان عدل زوجها بعد قيام الحجة
معه بامتناعهم ومطلبها ، فان عدم سلطان العدل فجماعة المسلمين يقومون
مقامه في ذلك ، وهم ثلاثة من المسلمين فصاعداً الذين يكونون يتولون
بعضهم بعضاً •

فان لم يكن ثلاثة فاثنتان يقومان مقامهما في بعض القول ، وفي تزويج
سلطان الجور لها اختلاف ، فان عدم الجماعة من المسلمين فقد قيل ان

لصاحب الحق اذا عدم الحكم ، وامتنع خصمه عن انصافه أن يحكم
لنفسه بما يحكم به الحاكم •

ولهذه المرأة عندى اذا عدمت الحكم وامتنع أولياؤها عن تزويجها
أن تأمر من يزوجه ، لأن النساء لا يعقدن التزويج ، ويعجبني أن يكون
اذا عدم الحكم من سلطان عدل أو جماعة المسلمين أن ترسل المرأة
والطالب للتزويج رسولا ثقة من المسلمين الى أوليائها يحضره جماعة
ممن تقوم بهم الشهرة من الخمسة الى العشرة فصاعداً من أهل الستر
والعفاف ان أمكن •

والا فمن غيرهم ممن تصح بهم الشهرة فيصل الرسول الى الأولى
بتزويجها من أوليائها ، وتكون معه الجماعة فيقول الرسول بحضرة
الجماعة الذين معه : ان فلانا أرسلنى اليك ، يطلب اليك ويسألك وما أشبه
هذا أن تزوجه بفلانة وان فلانة قد رغبت فى تزويجها به وأرسلتنى اليك
أن تزوجه به ، ويكون هذا الكلام بحضرة الجماعة لتقوم الشهرة بما
يكون من أمر الولى من وكالة فى تزويج أو امتناع عن تزويج •

فان امتنع الولى الأدنى عن تزويجها احتج على الأولياء الذين هم
أحق بتزويجها بعد هذا الولى ، فان امتنعوا احتج على الأولياء الذين
يلونهم أولا فأولا ، وكل أولياء كانوا فى درجة احتج على جميعهم ، فان

امتنع جميع أوليائها الذين يلون تزويجها ، جاز للمرأة أن توكل من يزوجها •

ويعجبني أيضاً أن كان رجل من عشيرتها ، ولو لم يصح نسبه ونسبها الى أب ، أن توكل هي وهو في تزويجها ، لأنه قد قيل ان المرأة اذا كانت من قبيلة ولم يصح نسبه لها ولي منهم بصحة نسب زوجها واحد منهم •

والمرأة اذا امتنع عن تزويجها كانت عندى بمنزلة من لم يصح لها ولي ، وبعد هذا كله أنه يصح مع المرأة والطالب لتزويجها امتناع أوليائها عن تزويجها ، وعدمت الحكم جاز لهما أن يزوجا بعضهما بعضاً ما احتمل حقهما وباطلها ، ولم تنقطع حجتهما بقيام النكير من أوليائهما ، حيث يكون النكير ، وبما يكون لهم النكير ، لأنه لا يجوز للانسان فعل شيء يكون به مبطل في ظاهر أحكام دين الله منقطع الحجة فيه •

وقد يوجد عن أبى محمد بن عبد الله بن محمد بن بركة ، هكذا وجدت : في امرأة المفقود اذا ادعت أنه قد صح معها موت زوجها فتزوجت ، ولم يصح ذلك عند المسلمين ، هل يفرق بينهما وبين الذى تزوجته ؟

قال : هي مؤثمة على ذلك ، ثم قال : وقعت هذه المسألة في عصر سعيد بن المبشر وهو يومئذ قاض لبعض الأئمة ، وارتفعت المرأة وورثة زوجها المفقود اليه ، فكل غهم البيئة أن صاحبهم حي ، وقال لا أحكم بنقض

— ٢٤١ —

هذا التزويج حتى يصح معى أنه باطل ، وهذا عندى أنه أصل من أصول الحق ، لأنه لا ينبغى حل عقدة قد انعقدت حتى يصح باطلها ، ولا عقد عقدة على عقدة لم يصح انحلالها •

فالدخول فى العقد على عقدة لم يصح انحلالها كالدخول فى حل عقدة لم يصح باطلها ، فلما ثبت هذا التزويج ولم يعلم صحة حياة الأول باليقين ، احتمل حقه وباطله ، ومن ثبت له أمر يحتمل له الحق والباطل فهو بحاله حتى يصح باطله من أمور الدعاوى كلها ، وهذا عندى فى بعض القول ، لأن من العلماء والحكام من يذهب الى العمل على الأصل الأول ، وإبطال الحادث حتى يصح زوال الأول وثبوت الآخر •

ومن العلماء والحكام من لا يذهب الى ابطال عقد ولا حكم ولا فعل من الدعاوى كلها حتى يصح باطل ذلك بما لا احتمال فيه •

والجماعة من المسلمين ولو قل علمهم وضعف رأيهم اذا أبصروا حكم ما دخلوا فيه كغيرهم من العلماء الكثيرى العلم عند عدمهم ، ولو كانوا بمنزلة ابن عباس فى العلم ، وكل أهل طرف من الأرض مؤتمنون على دينهم غير معذورين عن القيام بما لزمهم ، لغيبة من غاب عنهم ، ولا مكلفين فى القيام بما لزمهم حصره من غاب عنهم ، حجة الله قائمة فيما (م ١٦ — الخزائن ج ٦)

لزمهم به لهم وعليهم ، والله أعلم ، انظر في ذلك ، ولا تأخذ منه الا ما وافق الحق والصواب •

❖ **مسألة :** وقال أبو سفيان : في امرأة جعل أبوها أمرها اليها فزوجت نفسها ، ولم توكل رجلا يزوجها ودخل بها زوجها ؟
قال أبو سفيان : ليس للنساء أن يزوجن أنفسهن ، ولو وكلت رجلا أنه ينقض تزويجها •

❖ **مسألة :** من الضياء : وقد جاء الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال : « الثيب أولى بنفسها » واختلفوا في معنى ذلك :

وقال قوم : هي أولى أن تئمر من يزوجها ممن رضيت به ، وقال آخرون : هي أولى بنفسها ، لأن الخيار لنفسها ، من اختارت زوجت به ، ويزوجها الولي ، ولا نرى أنها تستأمر ، فإذا أمرت زوجت ، وإن لم تأمر لم تزوج •

❖ **مسألة :** قال أبو سعيد : على حسب ما وجدنا في سماع أبي زياد رحمه الله ، أنه كان رجل يقال له الحسين الطريف ، وكان حسب ما وجدنا أنه من صغار المسلمين ، وكانت له أخت من أمه ، وكان لها ولي بنخل ، فاحتاجت الى التزويج وسألت التزويج ، فأحسب أنه سأل أخوها أحد الفقهاء من أهل الزمان ، وأحسب أنه أبو عثمان رحمه الله ، عن تزويجها ، فأجاز له أبو عثمان تزويجها لموضع ضعفها وحاجتها الى التزويج •

❖ **مسألة :** وقال من قال من المسلمين : إذا لم يصح للمرأة ولي

بالنسب جاز أن يزوجه من زوجها من فصيلتها التي هي معروفة منها ، ولو
لم يصح نسبها •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

* مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه أبى نبهان : وعن رجل غاب
عن بناته ولم يدر أين توجه من عمان وأردن بناته التزويج ، ولم يقدر
على وصوله ، أيجوز لمن بعده من الأولياء تزويج هذه البنات ، وما حد
بيانه بعمان اذا لم يصفه شاهدا عدل ، أم يكون وصف غير العدل حجة
في ذلك ؟ وكذلك اذا وصفه راكب البحر العدل وغيره يكون لهن حجة في
تزويجهن أم لا ؟

قال : قد قيل انه اذا خرج في عمان ولم يدر أين توجه منها ، وصار
في حكم الغائب ، فهو بمنزلة من غاب عنها ويجوز لمن بعده أن يزوجهن ،
وعسى أن يلحق غير البوانع معنى الاختلاف في ذلك والصحة لا تكون
الا بشاهدى عدل أو شهرة حق ، أو شهادة عن شهرة لا تدفع ، وغير
العدل لا يجوز على حال •

وان وقعت ثم شبهة في غيبته ، أعجنى ألا يعجل في ذلك حتى يتبين
أدره ويصح خبره بما يوجب الغيبة ، أو بما ينقطع معه عذره في الحكم .
والله أعلم ، فانظر في ذلك ، ولا تقبل غير الحق منه •

قلت له : فان صح فقده في عمان ، هل يجوز لمن بعده أن يزوجهن

أم لا ؟

قال : قد قيل انه لا يجوز ذلك حتى يصح خروجه من المصر أو موته أو يحكم به فيما عندي لانقضاء أجله المسمى في فقده ، وقيل بجوازه لأنه بمنزلة الغائب من المصر يكون ، لكن على هذا الرأي لا بد ويلحق في الصبية معنى الاختلاف ، لأنها تكون هناك بمنزلة اليتيمة على قول في ذلك •

قلت له : واذا قدم فنقض التزويج في هذا الموضع ولم يتم ؟

قال : فعلى معنى قول من يجيزه فهو تام ولا يضره ذلك ، وعلى قول من لا يجيزه فهو ثابت ، لأنه على قوله غير جائز في الأصل فكأنه في المعنى غير واقع ، ونقض أبيها له على قياده غير زائد لشيء فيه •

قلت له : وعلى قول من لا يجيزه ، فاذا قدم من فقده ورضى به فأنتم ؟

قال : قد قيل انه يتم هنالك ، وقيل لا يتم فينبغي اذا أراد اثباته أن يجدد بأمره ان لم يكن دخل الزوج بها بعد ذلك •

قلت له : وان كان قد دخل بها قبل ذلك ؟

قال : فعلى قول من لا يجيزه فيشبهه أن يلحقها معنى التحريم عليه ،

— ٢٤٥ —

ويخرج جوازه على رأى ان هو أتمه بعد الدخول ، وفساده ان لم يتمه ،
وعلى قول من لا يجيزه على حال فلا بأس عليهما فيه لجوازه ،
وينظر في ذلك •

قلت له : ومع قيام الحجة بالشهادة منها على موته أو الحكم به بعد
أن انقضى أجل نفقه ، أيجوز لمن بعده أن يزوجهن على حال أم لا ؟

قال : هكذا يخرج عندي الا اليتيمة فانها مما يلحقها معنى الاختلاف في
ذلك ، وجوازه أصبح فيما أرى ، والله أعلم •

قلت له : والبالغ اذا زوجها هذا الذى يلى تزويجهن من بعده في
هذا الموضع ؟

قال : فهو جائز اذا وقع على وجه العدل من كل وجه •

قلت له : فان هو قدم في هذا الموضع وكان على وجه الجائز
وقوعه فيها ، أيتم وان كرهه هو فلم يتمه ؟

قال : عندي انه كذلك ، ولا أعلم أنه يبين لى في هذا الموضع غير ذلك •

قلت له : وكذلك بعد أن يصح خروجه من عمان يجوز في كل بالغ
منهن وان كان حياً ؟

قال : هكذا في قول المسلمين يوجد ، ولا نعلم أنه قيل في هذا
الموضع بغير ذلك •

قلت له : وتكون الصبية في هذا الموضع على صحة خروجه من المص
بمنزلة اليتيمة ؟

قال : هكذا قيل فيها ، ويخرج في قول بعض المسلمين في الغيبة أنها
في المص وغيره سواء ، ولا بد في كليهما من أن يلحق في تزويجها معنى
الاختلاف ، ولعل بعضاً منهم لم يرها بمنزلة اليتيمة على ذلك •

قلت له : فإن صح أنه في موضع من عمان حي ، هل يجوز في
البالغ ذلك ؟

قال : قد قيل انه لا يجوز الا أن يكون حيث لا يناله حكم المسلمين ،
ولا يقدر عليه شيجوز في البالغ هنالك ، وتبقى الصبية على ما مضى من
الاختلاف في ذلك ، لأنه بمعنى الغيبة في المص يكون ، ولا فرق اذا لم يكن
يرجى رجوعه أو بلوغ الحكم اليه الا كما يرجى شيهما •

لكني أستحسن في هذا الموضع ألا يزوجه غيره ، لأنه لا ولي شيها
به ما لم تصر هي بحال من يحكم عليه بتزويجها أنه لو كان حاضراً هيمنتم
بعد الطلب منها في موضع ما لا عذر له فيه ، لأنه غير لازم لها عليه قبل ذلك
قلت له : وما الحد الذي اذا بلغته يحكم لها عليه بالتزويج ؟

قال : هو أن تبلغ الحلم ، أو تكون بحال من تشتهي الرجال ،
فتطلب التزويج بمن هو كفؤ لها فيه ، وعلى تركه يخشى عليها أن يلحقها
ضرر في دينها أو في نفسها لمعنى ذلك •

قلت له : وإذا طلبن منه التزويج ، وهو بحد من يحكم لهن به عليه ،
فأبى وامتنع وخرج متولياً عنهن الا أنه في عمان ، أيجوز لهن بعده أن
يزوجهن على هذا أم لا ؟

قال : فإذا صح توليه عنهن على الامتناع من تزويجهن بمن هو كفؤ
لهن لا من عذر يصح له جاز لهن بعده في قول المسلمين أو يزوجهن •

قلت له : والبالغ على امتناعه من تزويجها بلا عذر لهن بعده أن
يزوجها ، ولو كان في عمان يصل اليه حكم المسلمين فيه أن لو طلبت اليهم ذلك ؟

قال : هكذا قيل ، ويخرج على قول بعضهم أنها تطلب حقها ذلك الى
الحاكم حتى يأخذ لها به •

قلت له : ويخرج فيه كذلك على هذا ولو كان حاضراً في البلد ؟

قال : نعم هو كذلك فيما عندي أنه يخرج فيه من قولهم ، وعلى قول
آخر : فإذا كانت حيث يناله حكم العدل فيلقى أمرها الى الحاكم ليأخذ
حتى يؤدي اليها ما قد لزمه لها ، أو يمتنع فيحبسها حتى يفعل ذلك •

قلت له : فان هو تمادى فى سجنه فلم يفعل ذلك ؟

قال : فيعجبني لمن بعده أن يزوجه برغم أنه وانه لحقيق أن :
له فى حبسه لتهاونه بأمر المسلمين وحكمهم ، وان أوجب النظر اطلاق
حال فلا بأس ، الا أن يكون مخوفاً أن يغشى أحدهما أو غيرهما بحك
فيودع فى حبسه يؤمن شره •

قلت له : وان كان ليس بممتنع من تزويجهن ، ولكنه خرج فى :
لبعض حوائجه ، وسيرجع ، هل يجوز لمن بعده فى حال خروجه أن يز
كل بالغ منهن ؟

قال : قد قيل انه لا يجوز له ذلك •

قلت له : وهل يخرج هذا من سفره أنه يكون بمعنى الغيبة فى :
أو الفقد له فيه بوجه ؟

قال : لا أعلم أن أحداً من المسلمين قال بهذا ولا يبين لى أنه :
معنى ذلك •

قلت له : فان زوجها هذا الولى باذنها وهى بالغ وأبوها فى مسـ
الا أنه غير خارج من مضره ، أو كان حاضراً فى البلد الذى هو فيه ، و

بممتنع من تزويجها ، هل يكون تاماً أو فاسداً ان هو قدم فأتمة أو نقضه
كان ذلك قبل الدخول أو بعده ؟

قال : قد قيل فيه انه لا يجوز وان هو أتمه قبل الدخول فهو
فاسد على حال ، وتحرم عليه ان هو دخل بها على غير تجديد له باذنه
قبل ذلك ، وقيل : ان أتمه قبل الدخول جاز وان لم يتمه انتقض ، وقيل
بجوازه ان هو رضى به فأتمة ولو كان بعد الدخول وان لم يتمه
فرق بينهما •

وقيل بتمامه على حال ، وان هو لم يتمه ، وبعض رأى أن يجدد
النكاح باذنه استحباباً ان كان بعد لم يدخل بها ، وان كان قد دخل بها
لم يقدم على فساد ، فالنظر في هذا كله ، ثم لا تقبل منه الا العدل
والسلام •

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وعن رجل أوصى الى رجل في تزويج بناته ، وجعل له أن يوصى
في تزويجهن ، وجعل له أن يجعل للذى يوصى اليه أن يوصى أيضاً في
تزويجهن ؟

قال : هذا جائز في المال والتزويج •

— ٢٥٠ —

✽ **مسألة :** وعن الوصى هل يتزوج المرأة ؟

قال : نعم اذا حضر من العشيرة ، وكان كفؤاً ، وان كرهوا فان القاضي

• يزوج

✽ **مسألة :** من منثورة قديمة :

الجواب : الذى عرفت أن الجماعة اذا أرادوا أن يعقدوا على امرأة تزويجاً اجتمعوا جماعة ، وكان فيهم من يثق به ، وان كان في البلد من له معرفة كان ذلك بحضرته ، ويكون ذلك برأيهم ، ويقولون للوكيل قد أقمناك وكيلا لفلانة بنت فلان تزوجها برأيها بمن ترضى به ، بصداق يتفقان عليه ويقبل •

وجائز أن يولى الكلام أحدهم ، وهذا اذا كانت المرأة بكراً ، وليس لها ولى •

قلت : فالجماعة اذا كانوا أهل صلاح ، وليس فيهم فقيه تجوز وكالتهم ومشاهدتهم لذلك أم لا ؟

قال : اذا كانوا ثقات وأهل عدالة جاز ذلك اذا لم يكن في البلاد أحد من أهل العلم ، والله أعلم •

وسمعت أنا الشيخ أبا سعيد عمر بن علي المعقدي يقول : حتي يكونوا

نحواً من عشرة في بعض القول ، وقال بخمسة وفيهم عالم وتوكل المرأة
ثم الجماعة ذلك الوكيل الذي أقامته المرأة ، ويزوج بأمرهم جميعاً •

ثم انه فعل هذا وأنا حاضر عنده رحمه الله ، هذا ما رفعه مالك
ابن عبد الله بن عمر العصفاني وكتب بيده •

انقضى الذي من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : عن الشيخ صالح بن سعيد : وفي الملك اذا قال له
رجل : اذا جاءك فلان زوجه بابنتي فلانة ، ولفظ عليه ومضى ، وجاء
الرجل وأراد أمر الملك أن يملكه ، أيجوز للشهود أن يشهدوا على هذا
التزويج ، وهم لم يعلموا بأمر أب المرأة الا من قول الملك أم لا ؟

قال : ان الشهود في أكثر القول لا يجوز لهم أن يقبلوا قوله في ادعائه
الوكالة من أبيها الا بالصحة ، وقول يجوز لهم ذلك اذا كان ثقة ،
ولا يعجبني له اذا تبين له منهم أنهم يقدمون على أمر لا يجوز لهم بجهالة
منهم أن يكتهم ، ولو لم يدعهم بنفسه الى الشهادة ، وان دعاهم بنفسه
فهو أشد •

ولا يعجبني له أن يزوج على هذه الصفة ، اذا تبين له أن الشهود لم
يعلموا بصحة وكالته من الأب ، الا أن يبين له أن الشهود لم يشهدوا على
التزويج ، وانما شهدوا على العقد نفسه ، والله أعلم •

*** مسألة :** ومن جواب الشيخ أبي نبهان في امرأة من جيراننا احتاجت الى التزويج ، ولها أخ أبى أن يزوجها ، ورجل من عشيرتها ينتسب الى جدها ، وتقول هي انه وليها من غير أن يصح معنا نسبهما ، الا أنهما تقاررا على ذلك ، ولا مغير ولا منكر لهما ، هل يسعنا أن نزوجها بأمره وأمرها ؟

قال : نعم اذا اطمأننتم الى صدقهما ، وقيل لا يجوز حتى يصح معكم نسبهما ، والله أعلم ، من الفقير جاعد بن خميس •

*** مسألة :** وسئل أبو سعيد عن المرأة اذا ادعت أن وليها قد وكل رجلا في تزويجها ، وأقر الوكيل بذلك ، هل يقبل ذلك منها ؟

قال : معى ان بعضاً قد أجاز ذلك على حال كانت ثقة أو غير ثقة ، وقال من قال : لا يقبل منها على حال كانت ثقة أو غير ثقة ، وقال من قال : يقبل منها اذا كانت ثقة ، واذا كانت غير ثقة لم يقبل منها الا بالبينة •

*** مسألة :** من جواب الشيخ الفقيه أبي نبهان قال : قد قيل انه اذا اطمأن قلبه الى صدقها فيما تدعيه من الوكالة على وليها في تزويج نفسها ، ولم تدخله ريبة في قولها ، وهى بحال من يملك أمره جاز لهذا الحاكم في الواسع لا الحكم أن يزوجها بمن شأته من الإكفاء عن أمرها ، الا

أنه غير خارج من الاختلاف في جوازه على حال لما في قبول دعواها من
الاجازة والمنع في الرأي ما لم يصح لها ما تدعيه .

ومن عمل بقول رآه من العدل لم يجز له أن يخطيء نفسه فيه
ديناً ، ولا لغيره أن يعنفه في القول به ولا في العمل عليه حيناً ، وان رأى
من بعد أن ما خالفه أعدل فلزمه ثانياً أمره أن يميل اليه ، دع ما زاد على
هذا من البراءة فانها لا تجوز في حين الا على ركوبه لما لا جوار له
في دين ، وعلى من فعله في نفسه أو في غيره أن يتوب الى ربه ، لأن البراءة
على الرأي حرام في اجماع .

وهذا مالا شك فيه أنه موضع رأى لما به من نزاع ، غير أنه قد
صار في هذا التزويج داخلا ، ولا بد له من أن يكون بجوازه عالماً أو
جاهلاً ، فينبغي له من طريق الواجب على مثله أن ينظر أولاً من هذه الجهة
في فعله ، مهما كان لا على معرفة بتحريمه ولا بحله فيعجل التوبة فانها
لازمة له في الحين فلا يؤخرها طرفة عين .

وان وافق أحد ما جاء فيه بجهله فقد أثناه من قبل أن يعلمه ، فخالف
الى ما نهى عند الله ، فحرمه وبعده فينظر في انكاره عليهما لما قد عرّفه
بالاباحة على رأى من أجازته ، فمرآه من الواسع لهما ، ولن دخل فيه
معهما يومئذ ففقدته ، أو حضره شاهداً حال كونه لمن استشهده لعسى أن

يبصر أنه لا معنى له ، فكيف بما زاد عليه من حكم فساد ، بعد أن كان على يده كون انعقاده ، فجاز لأن يصح على قياده ، وإن لم يكن يراه عدلاً كمن رآه ، فلما جاز لغيره ما لا جواز له في رأيه إلا لعله تجيزه له ، وإن لم يجزه قولاً فقد أتاه في الغير فعلاً •

لقد كان من الأليق بالفروج أن يأخذ في أمرها بالأوثق ، وأن يكون المتثبت في جميع أموره فلا يقدم إلا على ما يدري فرق ما بين مباحه ومحجوره ، فإنه هو الأولى لمن أراد الآخرة بدلاً من الأولى ، فإن تركه لعجلة أو ما يكون من مزية العمى أو غفلة ، فالاستتابة لما دخل فيه فحل به حتى يطلع الوجه فيكون على ما له أو عليه تاركاً لما ليس له ، وما جاز فوسع من طريق الاطمئنان لظهور ما يورثها من الأمانة لم يزل على ما به من الاباحة ، وإن عارضه شيء من الشكوك في جوازه ، فهي على حالها ، إلا أن يأتي من ورائها ما يدفعها يوماً لحكم يرفعها ، فيرجع في مثل هذا إلى ما كان به من رأى لزوالها •

إلا أن هذا التزويج في عقدة قد كان بينهما على يده في علمه أو جهله ، فجاز على رأى من أجاز له لعدله ، وإن عرض له الشك فخامره من بعده في حقه وبطله فغير محل به على قياده ، ولا موجب في الحق من هذا الوجه لفساده ، فأنى له أو لغيره أن ينقض ما أبرمه ، فضلاً أن يكون عليه فيلزمه ما لم يصح باطله قطعاً ، ولن يجوز أن يصح ذلك في

البالغ في ثبوته على أمرها في صحة عقلها ، وجواز أمرها دون وليها من رأى
لا يرد اجازة ولا منعاً خصوصاً في الثيب على ما قالوه في تزويجها فأظهره .

فان كان ولا بد من الاعتراض عليهما في هذا الموضع لما دخل
عليه فعل به من عارض الشك في أمرهما ، فالأعجب الى في القول ألا يجاوزونه
المنع من الدخول ان لم يكن بعد لرفع ما به من شبهة الرأى بتجديده مرة
أخرى على ما لا يجوز في أحكامه أن يختلف على حال في تمامه فانه
بهما أخرى .

الا أن تصح في دعوى الوكالة صدقهما المقتضى لزوال ما جاز عليه
من الأشكال ، فحينئذ لا يفتقر في ثبوته حكماً الى أن يعاد لجوازه جزماً ،
أو يصح كذبها ، فتبقى على ما هي به من رأى في تحريمها وحلها ، وان لم
يصح لها ولا عليها أحد الأمرين .

فمعى أن تكون من الاباحة أدنى ، غير أنه وان احتمل في هذه الدعوى
حقها ، فقد يمكن باطلها فلا بد وأن تلحقها تلك الآراء كلها ، اذ لا مخرج
لها عن شيء منها ، الا لحجة تقوم لها أو عليها ، فتقطع في دعواها بأمر
لا يدفع سواء أتمه الولي من بعد أن خلا بها أو لا ، وان كان في بنائه
بينهما على يديه فقد خرج عنه الى من يليه قضاء لهما ، لأنى له أن

يهدمه ولما يختصهما فيه اليه فيلزمه في قضائه أن يعدل ، فلا يحكم
الا بما أبصره حال امضائه أعدل .

وعلى كل حال ، فانه أثبتته عملا بقول من أجازة فحكم به فليس لكل
منهما أن يبيح فيجيز من نفسه لصاحبه ، ولا أن يستبيح منه فيستخير
لرأى من أجازة ما لا يجوز له أن يأخذه به ، وان جرى به في الحكومة
كون الفصل فليس هو الا القطع لخصومة بينهما من حاكم العدل ،
الا أن ينزلا في جوازه لهما بمنزلة موجبة لما به في الدين أو الرأى من
الحل ، والا فالمنع هو الذى من حقهما في الأصل ، ولو أبطله عملا بقول
من لم يجزه فأفسده وحكم بينهما فيه بالفراق لم يحتج الى أن يأخذه
من ورائه بالطلاق ، لأنه على هذا الرأى كأنه غير واقع ما له في الحق
من دافع .

وان كان هو الذى عقده ، فليس له ولا لغيره في هذا الحكم أن
يعترض عليه برده ، ولا أن يحكم فيه بضده ، اللهم الا أن يعلم أن الزوج
أنها صادقة في دعواها لو كالة ، كعلمها أو يصح معه لحجة تقوم به في حكمها ،
فيجوز لأن يكون على ما به من الزوجية في السر ، وان فرق بينهما فليس
هو الا لما دعا اليه فأجازة عليهما في ظاهر الأمر ما لم يصح لهما ما لا
يجوز الا جوازه في الجهر .

وان صح لم يجز في الواسع ولا في الحكم شرعاً أن يؤثر فيه منعاً
لظهور ما دل على أنه في تقدمه قد صار وجوده كعدمه عند من أبصره ،
فعلمه أم جاز بقاءه ، فليس له شاهد في آية ولا خبر ولا صحيح نظر .

كلا ، وأنا لا أدري لأي شيء يأمره بطلاتها بعد أن قضى عليه بفراقها ،
ولما يطلبه منه فيقتصر عليه أم جاز له أن يجيزه على ما يلزمه أن هذا
لن العجب في تكلفة الداعلي له الى ما أبداه من تعسفه .

أما كان له سعة في توقعه وراحة وسلامة من تهدفه ، حتى يرى الوجه
فيعرفه من ذاته أو لن بدله بوصفه على صفاته ، فيحكم في هذا وغيره ،
ويقول بما يعلم ، بلى لأنه أسلم ، والله الموفق ، فينظر في ذلك .

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وعن امرأة وكلت رجلاً وزوجها على صداق معلوم ، فلما بلغ الولي
النكاح أجازته وأمضاه ، وأن الزوج أراد فسخ ذلك النكاح والرجوع عنه ،
وقال : انا كنا قد فعلنا شيئاً يكرهه المسلمون ، وأنا راجع عن هذا التزويج
وكرهت المرأة ، والولي ، فهل له براءة ان أراد ذلك ؟

فان كان قد دخل بها فليفارقتها ، وليعطيها صداقها كان دخوله بها قبل
رضا الولي ، أو بعد رضى الولي ، وان كان لم يكن دخل بها فليفارقتها ،

ولا صداق لها ، وان لم يكن دخل بها ، وأحبوا تمام النكاح زوجه الولي
تزويعاً جديداً ، وان كان دخل فليس له اليها رجعة أبداً ، وأحب أن يكون
اخراجها اياها بطلاق دخل بها أو لم يدخل بها •

✽ مسألة : وعن أبي سفيان في امرأة وكلت رجلاً من المسلمين
أمرها ، فزوجهها وليس لها عصة تزوجهها ، ولم ترفع أمرها الى الامام ؟
وزعم أبو سفيان أنها اذا وكلت رجلاً من المسلمين فزوجهها وليس
فيه ريبه ان ذلك جائز •

✽ مسألة : عن هاشم ومسيح في امرأة وكلت أجنبية فزوجهها برجل
كفو بلا رأى وليها ودخل الزوج ، هل ترى النكاح منتقضاً ؟
فانه نكاح منتقض قالوا ذلك جميعاً ، عندي أنه يعني هاشمًا مسيحاً ،
قال أبو الحواري : قد قيل هذا ، وقال أبو بهان عن ابن محبوب : انه لم
يفرق اذا وقع الجواز •

✽ مسألة : وعن امرأة وكلت رجلاً فزوجهها والرجل أجنبي ، وأن
الزوج دخل بها ، ثم غير الولي ؟

قال : اذا كان الزوج كفواً ورضيت المرأة فما أقوى على الفراق بينهما •
قلت : فان علم الولي قبل دخول الزوج فغير ؟

قال : يجدد النكاح لهما — نسخة — يجدد الولي لهما الملك .

✽ **مسألة :** وعن امرأة لا ولي لها بعمان وكلت من عرض العشيرة أو من الناس غزوجها برجل ودخل بها ؟

قال : لو رفعت أمرها الى السلطان كان أحب الي ، فاما اذ دخل بها فما أفرق بينهما .

✽ **مسألة :** وقال العلاء بن أبي حذيفة في امرأة وكلها والدها ، وجعل أمرها في يدها يجوز لها أن تزوج نفسها ؟

قال : توكل وكيلها ، فان زوجها والا فلتوكل غيره يزوجه .

وقال محمد بن محبوب في رجل ملك امرأة ليست منه في شيء ، فلما بلغ الولي أمضى التزويج ، قال الزوج : لا أمضى فما القول ؟

قال : فالقول عندنا أن الزوج ان نقض قبل اتمام الولي فالنكاح باطل ، وان نقضه بعد تمام الولي فالنكاح جائز ، ونقض الزوج ليس بشيء .

✽ **مسألة :** وعن امرأة وكلت رجلا في تزويجها غزوج نفسه بها ، وجاز ولها أولياء حاضرون ولم يعلموا بذلك ؟

قال : اذا كان من غير عذر فلا يجوز ذلك ولا أعلم في معاني قول أصحابنا في ذلك ترخيصاً ، كانت بكر أو ثيباً .

✽ **مسألة :** ومن وكلته امرأة في تزويجها بنفسه ، ولا ولى لها
فزوج نفسه بها بحضرة شهود لا يعرفونها ، فقد رفع أين النكاح يثبت ،
وجائز له ، فأما الشهود فلم يكن لهم أن يصدقوه في ذلك الا بصحة الوكالة •

✽ **مسألة :** وعن رجل زوج حرمة برجل ، فجاز الزوج ، هل يفرق
بينهما ؟

قال : نعم اذا كان الولي حاضراً والمزوج أجنبياً •

✽ **مسألة :** سألت أبا المؤثر عن الأجنبى اذا زوج رجلاً بامرأة ،
وجاز الزوج بالمرأة ، هل يفرق بينهما ؟

قال : ذكر لنا أن موسى بن على لم يكن يرى الفراق اذا جاز بها ،
وذكر لنا عن وابل أنه يرفع الحديث الى جابر بن زيد أن جابراً قال :
اذا زوج الأجنبى جلد الناكح والمنكوح والشهود ، فالفراق والاجتماع
أبدأ ، ويقول : ان الجلد جلد تعزير لا جلد حد •

✽ **مسألة :** وقال جابر : انما امرأة تزوجت من غير ان ولى فرق
بينهما ثم لم يجتمعا على حال أبداً ، اذا كان قد بنى بها ودخل ، فان لم يدخل
بها ولم يمسه رد ذلك الى الأولياء ، وحل له أن يتزوجها ، حلت أن زوجوه
وما كان من عقدة لا ولى لها فعرض القائل نسخة القبيلة يملك ذلك ، وسئل
عن جهل ذلك ؟

.. ٢٦١ ..

قال : ما يزعم أنه حرام بعد النكاح المعلن ، وقد يسرى أن يرجع فيه الى عقدة الرجال الأولياء أو من غير فرقة وقد زعم ابن عباس أنه يسع جهل ذلك مع شهادة الرجل والمرأتين في المراجعة بالنكاح مع الولي ، وتكون الأمور على سبيل مشتبه منها ما لا رخصة فيه ، وآخر فيه رخصة •

وأهل العلم يستحبون ما صفا من الأمور ، ويكرهون الشبهات ، غير أنه يكون حراماً ، ولا يشتم أهلها عليها •

✽ مسألة : وعن امرأة أنكحها غير وليها ودخل بها ؟

قال أبو على : لا يفرق بينهما الا أن يكون أب حاضر ، قال أبو سعيد : أب حاضر في المصر ، فاذا كان في المصر لم يجز تزويج غيره •

✽ مسألة : وسألت أبا سعيد عن العلة في قوله من قال من المسلمين ان المرأة اذا زوجها أجنبي ولها ولي حاضر ، ودخل الزوج أنه لا يفرق بينهما أثم الولي أو غيره •

وقد جاء في السنة أنه لا يجوز النكاح الا بولي وشاهدين ، ورضا المرأة صداق مسمى •

قال : لا أعلم في ذلك علة من أصحابنا الا اختلافهم في هذا ، فعندى أن بعضا يفرق بينهما ، ولعله قد ذهب الى جلد الناكح والمنكوح والشهود ،

ولا اجتماع أبداً ان كان قد دخل بها ، ويشد السلطان في ذلك بالطاقة
والجهد حتى لا تناله أهل الفجور من النساء الرجال تهاتهم *

ولعل بعضا يجبن عن الفراق ويكره ولا يفرق ، ولعل بعضاً يذهب
لا بأس به لمعنى الدخول ، ورضا المرأة ، وتفاوت الأولياء ، وخول الشبهة ،
وأما قبل الدخول فلا يقع أن أحداً أثبت هذا النكاح من أصحابنا على
حسن النظر ، به يؤمر الولي عندي أن يزوجه ان رضيت المرأة ، فان امتنع
الولي فحين ذلك يزوجه المسلمون به والحكام ، أو من يكون وليا لها *

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع *

✽ مسألة ، ابن عبيدان : قول ان الولي جاز له أن يزوج من
لا ولي له من النساء ، ولم يكن باذن الامام ، وقول انه لا يجوز له
أن يزوج من لا ولي له من النساء الا باذن الامام * ويعجبني أن يستأذن
الامام في تزويج من لا ولي له من النساء *

✽ مسألة : ومن غيره ، وفي تزويج من لا ولي له بأمر السلطان
كان عادلا ، أو جائراً ، هل يقوم عماله مقامه ، ويجوز منهم ما يجوز منه ؟
قال : جائز جميع ذلك عن الشيخين : ناصر بن خميس والصبحي ،
وعن الشيخ عبد الله بن محمد في ذلك اختلاف ، والله أعلم *

— ٢٦٣ —

✽ **مسألة :** ابن عبيدان : هل يلزم الوالى أن يستأذن المرأة التى
يزوجها ؟

قال : لا يلزمه ذلك ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومن معانى آثار أصحابنا ، وكيف الجماعة الذين يلون
التزويج للمرأة ، اذا لم يكن لها ولى ، ولم يكن فى المصر امام ولا قاض ،
ولا سلطان جور على قول من قال به ؟

قال : قول من الاثنين فصاعداً ، فان تهيأ ثقات ، والا فمن جباه البلد ،
والله أعلم •

قلت له : وولى المرأة اذا وكل غيره فى تزويجها بحضرته ، هل يجوز
أن يكون هو أحد الشهود ؟

قال : نعم جائز ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومن كتاب بيان الشرع :

قلت له : فاذا زوج المرأة أجنبى ولها ولى برضاها ، هل يثبت التزويج
قبل الزواج وبعد الجواز ؟

قال : أما قبل الجواز فلا يبين لى فى قول أصحابنا ثبوت ذلك اذا لم
يتم الولى ، وأما بعد الجواز فأحسب أنه قد قيل فى ذلك باختلاف اذا لم

— ٢٦٤ —

يتم الولي ، فمعى أن بعضا لا يجيز ذلك ويفرق ، وبعض يشدد في ذلك ولا يفرق ، وبعضا يكره ذلك •

وأرجو أنه قد يوجد لا بأس بذلك اذا جاز الزوج والولي دون الأب •
قلت له : فان كان أباً ، هل عندك أن يلحقه الاختلاف ؟
قال : أما في قول أصحابنا فلا أعرف ذلك •

قلت : فما الفرق بين الأب وغيره من الأولياء ، وانما كان الحق ها هنا للمرأة لا للأب ؟

قال : لقد فرق في ذلك أصحابنا على ما وصفت لك على ما يوجد عنهم ، فالحل أعلم بذلك وبهم أولى بالامامة ، ونحن أولى بالتهمة •

قلت له : فما العلة في ذلك عندك في الفرق بين الأب وغيره من الأولياء ؟

قال : فلم أعرف في ذلك فرقا من قولهم بعلة الا ما قالوه ، ومعنى أن العلة في ذلك اذا كان الأب لا يقدمه أحد في اجماع الأمة فيما أرجو ، وانه أولى الناس بتزويج ابنته ، ولو كان لها من الأولياء غيره لم يكن لهم اقدام عليه •

فاذا ثبت هذا أن ليس للولي اقدام عليه ، وهو أولى وأحرى ألا يكون للأجنبي مدخل عليه ، وان سائر الأولياء دونه لعله ثابت لهم

التقديم على بعضهم في أمر ذلك ، وهذا مما يجتمع عليه عندى للاستخراج
للعلة أنه فرق بين أبيه وبين سائر الأولياء ، وأن ليس لسائر الأولياء ما له
معه ولا بعده .

قلت له : فما العلة في قول من لا يرى بأساً بالمقام معها اذا دخل
الزوج بتزويج الأجنبي من قبل في التزويج عند المولى ؟

قال : فلا أعرف في ذلك علة من قولهم مبينة .

قلت له : فما يخرج عندك أنت في العلة هي ؟

قال : يخرج معى أنه قد قيل جائز الأمور اذا حصلت أرى أن تقبل
العافية .

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع .

✽ مسألة : مهنا البوسعيدى : فيمن تزوج امرأة بغير أمر وليها
ودخل بها ، هل يجوز هذا التزويج اذا أتمه المولى بعد الدخول أم لا ؟

الجواب : فيما عندى أنه لا يعدم من الرخصة في تمام التزويج اذا
أتمه المولى بعد الدخول ، ولعل بعض المسلمين شدد في ذلك ، ولم يره
تزويجاً صحيحاً ، والأخذ بالاحتياط والوثيقة في أمر الفروج أولى وأحزم
وأوثق وأسلم ، والله أعلم .

✽ **مسألة :** ومن غيره أما اذا زوج غير الولي ثم جاء الولي وغير ذلك ، غفى ذلك اختلاف ، منهم من قال : اذا زوج أجنبي بلا رأى الولي نقض النكاح ، ولو جاز الزوج ، ومنهم من قال : اذا جاز الزوج تم النكاح وهو أكثر القول ، الا أن يكون أب ، فان كان أب وغير نقض النكاح ، ولو جاز الزوج والمرأة راضية ، والله أعلم .

✽ **مسألة :** ابن عبيدان : ولغيم تزوج امرأة بالغاً بغير ولي ودخل بها ، ثم قيل لهما لا يجوز فطلقها ، هل له أن يتزوجها ثانية ؟ قال : ان كانت بالغاً ولم يحكم بينهما أحد من الحكام بالطلاق ، فلا أقول بتحريمها عليه قطعاً ، والخروج من الشبهة خير من الدخول فيها ، والله أعلم .

✽ **مسألة :** ومن كتاب بيان الشرع : وسألته عن رجل زوج ابنته ابنه وأبوها حي ، ثم غير الأب ، هل يثبت التزويج ؟ قال : لا .

✽ **مسألة :** وعن الأخرس اذا أراد أن يتزوج ، كيف يتزوج ؟ قال : اذا كان أخرس يعقل يشار اليه ، ولا يجوز اقرار الأخرس بالاشارة والايماء .

❖ **مسألة :** وفي جواب الشيخ الصبحي في رجل اعتجم لسانه عن النطق بالكلام بعد ما كان غصيحاً ، وصار اذا أراد أن يتكلم بشيء لا يفهم منه الا بالايماء ، وله ابنة صبية أو بالغ ، وأراد منه رجل أن يزوجه بابنته فلم يرض وعرف منه ذلك بإشارة الايماء ، ثم أراد رجل غيره ، فرضى أن يزوجه ، ورضيت الابنة بذلك الرجل ، أيجوز أمره بإشارة الايماء مع رضا الابنة أم لا ؟

قال : اذا رضيت البالغة بأحد ، وفهم من أبيها الرضا به جاز أمره لمن يزوجه ، ووسهم جميعاً ، ولا تزوج الا بمن ترضى به ، وان طلبوا الحكم في ذلك أمر الحاكم من أقرب الناس له في تزويجها ، وأمر هو أيضاً ان عرف منه ذلك حتى يكون الأمر من الولي والحاكم ، هذا في الحكم ، والأول في الجائز ، وكل المعنيين واسع ، والله أعلم .

❖ **مسألة :** الشيخ خلف بن سنان الغافري : وفي الأعجم اذا تزوج له وليه من أخ أو غيره امرأة وقبلها زوجها لأخيه الأعجم ، ودخل بها ، ثم أرادت الطلاق ، وأراد هو وليه طلاقها ، كيف الحكم ؟

قال : اذا تزوج له وليه وقبلها هو بالايماء ، والمعروف منه فلا طلاق لها الا أن يصح لها حقوق الزوجية من جميع الأشياء ، وطلبت الى الحاكم أن يأمر وليه بطلاقها فلها ذلك .

فان أبى ، طلقها الحاكم اذا طلبت منه ذلك ، وقول ان الأعجم اذا كانوا يفهمون منه الطلاق بالايماء فأوماً بذلك ، وأخرج مع الايماء صوتاً يعين الايماء ، فجائز ذلك •

قلت : واذا احتجت على ولى الأعجم أن يكتب لها صداقها الآجل ، هل يحكم عليه ؟

قال : ينبغي أن يكون التزويج بحضور الحاكم ، ومعرفة المصداق بجضوره ، فيكتب الولى صداقها في مال الأعجم على الأعجم برضا الأعجم بالايماء عند التزويج •

قلت : واذا أرادت الكسوة والنفقة من زوجها الأعجم ، والى وليه أن ينفق عليها ، ويكسوها ؟

قال : يجبر الولى على ذلك ، فان كان للأعجم مال فيؤمر وليه بالقيام بحقوقها من ماله ، فان أبى فتهتطلب الى الحاكم أن يأمر أحداً ينفق عليها ويكسوها ، ويقوم بحقوقها من ماله ، والله أعلم •

❖ مسألة : قال أبو سعيد رحمه الله : وأما المعتوه اذا تزوج في حال نقصان عقله ، ودخل لم يثبت ذلك تتم ذلك بعد أصحابه ، أو غيره ،

ويحرم عليه بذلك الوطاء ولا تحل له أبداً ، الا أنه قد قيل في تزويج وليه
إذا قبل التزويج عليه بالاختلاف ؟

فقال بعض أصحابنا بإجازة ذلك ، وأفسد ذلك بعض ، ومعى أنه على
قول من يجيز ذلك إذا قبل الولي التزويج بالصداق ، وشرطه في مال المعتوه ،
يثبت ذلك كما شرط عندي •

وان لم يشترط عند قبوله للتزويج أنه في مال المعتوه ، ثبت الصداق
على من قبل التزويج ، وضمن الصداق ولا يرجع على المعتوه بشيء في ماله
من الصداق ، وأما الأعجم فلعله يختلف في تزويجه إذا كان يعقل منه
بالإيماء •

✽ مسألة : وسئل أبو سعيد رحمه الله عن المرأة المعتوهة إذا
رجا أن التزويج أصلح لها لازم الزوج بها عن السفهاء ، هل يجوز
أن تزوج ؟

قال : لعله عن قول من يقول : ان المجنون يتزوج عليه وليه ، والوصى
إذا كان ذلك أصلح لهم يجوز لولي هذه المعتوهة أن يزوجه لهذا المعنى •

قيل : فيكون الصداق على من رضى به الولي ، أم كيف ذلك ؟

قال : معى انه إذا ثبت أنه يتزوج عليها ، فكذا عندي يكون الصداق
على ما رضى في اجتهاده على معنى قوله •

✽ **مسألة :** وعن الأعجم ، هل يجوز له أن يزوج ؟

قال : كان أبو عبد الله يقول : يتزوج عليه وليه ، ولي عقدة النكاح ، وتجزى المرأة أن ليس له طلاق ، فإذا رضيته فهو جائز .

✽ **مسألة :** وقال أبو سعيد : معى أنهم اختلفوا في تزويج الأعجم فيما عندى ، فقال من قال : لا يجوز تزويجه على حال ، وقال من قال يجوز بالإيماء إذا عقل منه ذلك مثل البيوع والشراء وما يشبه ذلك .

وقال من قال : لا يجوز الا أن يتزوج له لعله وليه ويقبل التزويج عليه ، والا فلا يجوز ذلك .

✽ **مسألة :** وذكرت في العجماء إذا لم يكن لها ولي .

قلت : هل يجوز للمسلمين أن يزوجوها ؟

فعلى ما وصفت فقد جاء الاختلاف في أمر العجماء ، فقال من قال : لا يجوز تزويج العجماء على حال ، ويوجد ذلك عن أبي عبد الله محمد ابن محبوب رحمه الله ، وقال من قال : يجوز تزويجها بما عرف من رضاها في ذلك بما يفعل عنها الذين يفهمون ذلك من آبائها ، كما جاز بيعها دون الأصول من مالها .

وقال من قال : لا يجوز ذلك من إيمائها الا بنظر أوليائها لها ، فإن

رأوا ذلك من صلاحها ومما ينفعها زوجها على ذلك ، كما يجوز لهم القيام بها بالقسط في بيع مالها ، الأصول منه برأى الحاكم إذا سألوا ذلك •

وانما هذا كله في الاختلاف أمر رضاها هي بالتزويج ولزوم التزويج لها والمسلمون بعد السلطان ولي من لا ولي له وهم في ذلك بالقسط ، وأرجو أن يوفقهم الله لأصابة الحق إذا اجتهدوا في ذلك ، وكانوا ممن جعل الله لهم الاجتهاد وشيئا رأوا فيما جعل الله لهم المشورة بالجهد لأصابة الحق •

❖ مسألة : قال بشير ، قال الفضل بن الحواري : كنا نراهم يزوجون الأعجم من الرجال والنساء ، ولم نر المسلمين ينكحون ذلك •

قلت لبشير : ورضا العجماء سكوتها هو ؟

قال : نعم •

❖ مسألة : وتزويج السكران الذى لا يعقل لا يجوز عليه ، وينفسخ عنه قبل أن يدخل بها ، فإن دخل بها جاز النكاح ولا تستحق أكثر من صدقات نساءها ، وأما المرأة السكرانة فليس رضاها بشيء حتى تصحى ، والنكاح منتقض ، ولو جاز بها الزوج إلا أن تكون رضىت من بعد أن أفاقت ثم جاز بها ؟

قال أبو سعيد رحمه الله : وان جاز بها وهى سكرانة فسدت عليه ، ولو كان لها صداقها صداق مثلها ، لأن رضا السكرانة لا يجوز •

✽ **مسألة :** ومن كتاب الضياء : واذا تزوج السكران على نفسه لم يجز تزويجه ، وان تزوج على ولى لم يجز ذلك ، ومن احتج في تزويج النبي صلى عليه وسلم بخديجة ، وان وليها كان سكراناً ، فقد قيل انه لما صحا وأخبر بما صنع قال فانه كفؤ كريم قد أتمت ذلك ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** وتزويج المريض جائز ، فان زادها على صداقها رجعت الى صداقات نسائها ، وان طلقها قبل الجواز فلها نصف الصداق ، وان مات كان لها الميراث منه •

✽ **مسألة :** ومن تزوج امرأة مريضة فانه يرثها وترثه •

✽ **مسألة :** وعن رجل أصابه الفالج ، ولا يقدر على جماع ولا كلام ، أن امرأته ينفق عليها من ماله وتكسى من ماله وينظر حتى يجعل الله له فرجاً ، فان لم يكن لها كسوة ولا نفقة أمر وليه أن يطلق المرأة ، فان كره طلق المسلمون •

✽ **مسألة :** روى مسبح وموسى في رجل طلب امرأة يتزوجها وهو مريض وهو من أهل نخل ، فقالت لا أتزوج بك حتى تعطيني مالك كله فتزوجها وأنجزها ماله كله ، فخاصمها الورثة ، فزعم مسبح أن سعيداً أعطاه مثل صداقات نسائها ، ورد الباقي على الورثة •

❖ **مسألة:** وسئل عن رجل تزوج وهو مريض ؟

قال : اذا كان معه عقله يحفظ الصلاة ، ويعلم ما يأخذ وما يعطى
جاز تزويجه ، قال أبو عبد الله ان زادها على صداق نسائها فليس لها
الا كأوسط صدقات نسائها •

❖ **مسألة:** قال الشيخ العالم الكبير أبو سعيد محمد بن سعيد بن
محمد بن سعيد الكدemy رحمه الله ، قد قيل في تزويج الصبي باختلاف ،
فقال من قال : انه لا يثبت على حال وانه باطل ، وقال من قال : انه موقوف
الى بلوغه ان أتم تم النكاح ، وان فسخ لم يثبت عليه •
وقال من قال : انه ثابت اذا عقله ، وكان بمنزلة من يعقله وممن يجوز
تزويجه فيما قيل •

قلت له : ولو لم يكن مراهما ؟

قال : هكذا عندى ، لأن المراهق حكمه خلاف حكم الصبي عندى ،
لأنهم أنزلوا المراهق منزلة البالغ •

قلت : فعلى قول من يقول : انه يجوز تزويجه اذا عرف القليل
والكثير ، وما يزيد وما ينقص يجيز عليه التزويج وله ولا ينظر فى هذه الى
أن يبلغ طول شيء من الأشبار ؟

قال : معى انه كذلك ، فعلى قول من يقول انه يجوز تزويجه ذا عقل وصار من الطول الى ستة أشبار أو خمسة فى قول من يقول ذلك ، هل يثبت عليه التزويج وله فى قول من يثبت التزويج على الصبى ؟

قال : معى انه يثبت عليه على قول من أثبته على ما وصفت لك .

قلت له : فعلى قول من يقول : انه اذا عرف يمينه من شماله ، والسماء من الأرض ، أخذ ذلك على الاختلاف فى قول من يرى أنه اذا عرف يمينه من شماله ، والسماء من الأرض ، هل يثبت عليه التزويج على هذا فى قول من أثبت التزويج على الصبى ؟

قال : ليس معى هذا ، لأن ذلك فعله لغيره ، وهذا فعله لنفسه ، وفعله لنفسه عندى لا يقع حتى يعرف نفع ذلك له وضره عليه فيما يقع النظر من العدول فى أمره .

قلت له : وكذلك الصبية هى بمنزلة الصبى فى التزويج ، والقول فيهما واحد ؟

قال : هكذا عندى على معنى ما عندى انه قليل .

قلت له : فما علة من أثبت التزويج على الصبى والصبية وهما لا يثبت عليهما الحدود والأحكام عندك ؟

قال : معى انه اذ هو يقع موقع المصالح لهما ، واذا هما ثابت عليهما

ولهما المصالح من أمرهما اذا قام بذلك ، أو قام لهما به قنائم ، وعقلاء عند
عدم القائم لهما بذلك ، وكذلك التزويج معى من أعظم المصالح اذا وقع موقع
المصالح •

قلت له : لهما عندك من العلة فى قول من قال : انه موقوف الى البلوغ ،
ومن قال انه لا يثبت الى البلوغ ؟

قال : ليس معى لذلك كله علة ، ولا ما قلت معى علة أحفظها ، لا أعرفها
الا على مجاز المعنى ، ومعى أن من أصحاب الرأى الآخرين انما ذهبوا الى
المصالح أيضاً ، لأنه اذا أثبتوه على الصبى دخلت عليه الأحكام فى
الصداق والكسوة ، وكان ذلك اتلاماً لما له •

واذا أبطلوه عنه لم يأمنوا ادخال الضرر عليه ، بصرف ما يرجى نفعه
فأوقفوه الى بلوغه اجتهد فى النظر له ، وصرفه عنه الصارف ، لأن لا يدعه
يتلف ماله ، ويضيع أمره ، ويضيع ماله ونفسه ، وقام من وراء ظهره يصرف
ذلك كله عنه اذا لم يخف عليه فى النظر عنتاً فى دينه ولا ضرار فى نفسه من
أمر النساء ، وكان هو أولى بنفسه عند بلوغه ان شاء تزوج ، وان
شاء ترك ، والمسلمون هم القوام للأيتام ، فكل منهم يجتهد نظره عند
نزول بليته من حاكم أو عالم أو قنائم •

قلت له : فيحكم عليه لزوجته بالكسوة والنفقة وجميع ما يلزم الرجل

— ٢٧٦ —

لزوجته اذا كانت معه ، وعلى فراشه على قول من يقول ، أثبت النكاح ؟
 قال : معى انه كذلك اذا كان ذلك مصلحة ، ولا ينظر في هذا كله
 الا بنظر له في ذلك صلاح ، لأن الله تبارك وتعالى خاطب المسلمين بالاصلاح
 في اليتامى ، والقيام بالقسط ، وكل منهم مسئول عما قيل من ذلك ، وعما يقدر
 عليه من ذلك على حسب ما أوجب الله عليه من قول أو فعل أو اعتقاد ،
 صدق الله تعالى •

قلت : فهل يحكم على زوجة الصبى بالمعاشرة له والكيونة عنده على
 قول من أثبت نكاح الصبى ، ولو طلبت أن تعتزله الى بلوغه ؟

قال : الله أعلم ، ومعى أنه اذا ثبت النكاح شأنفق عليها من ماله
 وكسيت مثل البالغ وطلب ذلك لمعنى يثبت له في النظر فيخرج عندي أن ذلك
 ثابت عليها على قول من يقول ذلك •

قلت له : فان وطئها في الدبر أو في حيض في صباه ، فلما بلغ أتم
 التزويج ، هل يسعها المقام معه ، كانت أمكنته أو غلبها على ذلك ؟
 قال : الله أعلم •

❖ مسألة : وجدت في الأثر عن المسلمين في تزويج الصبية
 اختلافاً ؟

قال بعضهم : لا يجوز ، وقال بعضهم يكون التزويج مرقوفاً الى بلوغها ، فان رضيت والا انتقض النكاح ، ولكل قول حجة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجدنا تشديداً في تزويج اليثيمة ، فان جاز الزوج على أحد هذه المعانى ولم تغير المرأة بعد البلوغ فأكثر قول المسلمين أن التزويج ثابت ، فان غيرت النكاح بعد البلوغ فهو منتقض •

وقال بعضهم : بتحريمها على الزوج ولم يجز الرجعة بينهما اذا وقع الوطء قبل البلوغ ، وقال بعضهم وهو الأكثر ان لها الرجعة بتزويج جديد ، واذا تزوج الرجل الصبية ونقلها الى بيته ، وأرخص عليها سترأ وأغلق باباً ثم أنكر الوطء ، فأكثر ما وجدنا في أكثر ما وجدنا من آثار أصحابنا ان عليه الصداق ، ومحكوم عليه به •

ووجدنا عن الشيخ أبى سعيد في المصيبة اذا ادعت الوطء على الزوج بعد الخلوة ، وأنكر هو ذلك اختلافاً ، قال بعضهم لا يقبل قولها الا بعد بلوغها ، وقال بعضهم : يقبل ذلك عليه اذا صحت الخلوة ، ولعله أكثر القول هذا في الأحكام الظاهرة التى تعبد الله بها عبادة •

وأما فيما بينهما وبين الله اذا لم يكن الزوج جاز بها ، ولا لمس فرجها بيده ولا بفرجه ، فلا صداق لها عليه ولا يسعها هى أن تأخذ صداقها ،

ولو حكم لها به ، والله أعلم بهذا بان لى من الأثر ، وحفظناه عن أهل البصر فسألوا عنه الا ما وافق الحق والصواب ان شاء الله •

قال وقد وجدت الاختلاف على ما ذكر الشيخ ، غير أنى وجدت المسألة بعينها ، فأردت رفعها بلفظها ، والله أعلم •

✽ مسألة : الوضاح بن عقبة عن مسبح بن عبد الله : قال : أردنا أن نزوج بنت سليمان بن حبيب قال : فسألنا سليمان بن عثمان فقال : قد تحرك ثديها ، فذكر سليمان بن الحكم عن سليمان بن عثمان في الجارية ؟

قال : اذا تحرك ثديها أو بلغ أترابها جاز نكاحها ، وكان جابر بن زيد لا يرى تزويج الصغار شيئاً حتى يبلغوا ويستأثروا ، وقال من قال : ان الجارية تنكح اذا كان ثديها مثل بكرة البعير ، وقال موسى : المسدسة •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : عن الشيخ مسعود بن هاشم رحمه الله : وفي الصبية اذا قالت انى قد بلغت أو حضت أو غيرت التزويج من زوجى فلان ، أيقبل قولها أم لا ؟

قال : ان تكن هذه الصبية فيها علامات البلوغ وأقرت بالبلوغ ، ولم يرتب القلب ولم يشك فيها ، فإقرارها بالبلوغ ثابت عليها اذا كان فيها علامات البلوغ ، واطمأن القلب الى قولها أم لا ؟

قال : وأما اذا قلت غيرت من زوجي فلان ، فقد أثبتت التزويج على نفسها ، وان قالت لزوجها قد بلغت وغيرت منك التزويج ، وذلك في الليل فكذبها وجامعها مكذباً لها ، وصح ما قالت له حرمت عليه ، لأنها لما قالت : غيرت منك التزويج فقد انفسخ النكاح والثاني الوطء في الحيض على العمدة تحرم به عليه ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

واختلفوا في الصبية اذا زوجت ثم بلغت ؟ فقال بعضهم : اذا لم تغير في أول يوم ؟

الجواب : ان أقصى ما قيل في بلوغ الصبية فيما أرجو اذا بلغت من السن ثمانى عشرة سنة فمحكوم عليها بالبلوغ ، حاضت أو لم تحض ، واذا بلغت تلك السنين المحدودة ، ولم يصح منها تغير للزوجية وبقيت معاشرة لزوجها فلا أرى لها تغييراً بعد ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة : ابن عبيدان : واليئيمة اذا تزوجها رجل ولم يدخل بها ، ولم يكن لها مال لنفقتها وكسوتها ، وكانت بحد من يطبق المعاشرة أنه يحكم على الزوج اما أن يدخل بها وينفق عليها ويكسوها ، واما أن يطلقها ويسلم لها نصف ما تزوجها عليه من المصداق ، ولا تترك تضييع بلا نفقة ولا كسوة ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** الصبحى : ومن له زوجة صبية ولم يدخل بها فلا نفقة لها عليه ، وإن دخل بها ، قول عليه النفقة بالمعاشرة وقول لا نفقة عليه لها وينفق عليها من مالها ، وإن لم يكن لها مال فمن صداقها •

قلت له : فإن هو قال : إنه لم يدخل بها ولم يعاشرها ، وقال وليها : إنه قد عاشرها ، وقد دخل بها ، أيقبل قوله أم لا ؟

قال : معى إنه إن صحت الخلوة بها من الزوج ، لم يقبل قول الزوج أنه لم يدخل بها ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** عن الشيخ الصبحى رحمه الله فى البيئمة اذا زوجت برجل ، وآتت الحاكم معه منه وتدعى البلوغ ، ويمكن أنها بالغة أو غير بالغة ان قولها مقبول فى ادعائها البلوغ اذا كانت تجد من يمكن بلوغه •

وان أقرت بشيء ثبت عليها فى أحكام المسلمين ، ثم أنكرت بعد ذلك البلوغ إنه لم يقبل منها ذلك ، وكل من ثبت عليه حق لم يقرب الى انكاره ، ولا يقبل ذلك منه ، والذكر والأنثى فى ذلك سواء ، ولا أعلم فى ذلك اختلافاً •

وكذلك الذى أقرب به من حكم الله ، أو حكم العباد من الحقوق والحدود ، وما كان نحوهما الا أن يكون هذا الاقرار لم أقرب به الرجعة ، كان هذا وغيره سواء لا لانكار البلوغ وحده •

وكذلك ان كان لهذا المقر مال نزل بمنزلة من يجوز تسليم ماله اليه ،
ثم قال : قبضت مالى قبل البلوغ ، غفى كل هذا مدع وعليه البينة العادلة •
قال المؤلف : أما بلوغ الصبية اليثيمة فقد جاء فيه اختلاف كثير :
قال : أبو المؤثر : ان الجارية تصدق في الاقرار بالبلوغ من ثلاث
عشرة سنة فصاعداً •

وقال أبو عبيدة : اذا كانت ابنة أربع عشرة سنة الى خمس عشرة سنة
فهى بمنزلة البالغ ، قد تبلغ الجارية على أقل من هذا ، وقد حدثنى من
لا أكذبه أن امرأة منهم بلغت على ثمانى سنوات •

وقال أبو سعيد : معى انه قيل من خمس عشرة سنة الى ما فوق
ذلك ، فقال من قال الى عشرين سنة ، وقال من قال : أربع وعشرين سنة ،
ولا أعلم بعد هذا اختلافاً في اقامة الحد عليها •

وقال الشيخ مسعود بن هاشم البهلوى : ان تكن هذه الصبية فيها
علامات البلوغ ، وأقرت بالبلوغ ولم يرتب القلب ، ولم يسكن فيها ، فإقرارها
بالبلوغ ثابت عليها اذا كان فيها علامات البلوغ ، وإطمأن القلب الى قولها •

وقال غيره من فقهاء المتأخرين : انها اذا جاوزت من خمس عشرة سنة
من مولدها ، فحكمها البلوغ ولو لم تقر بالبلوغ ، والمأمور به هذا الذى

تزوج هذه اليتمة ألا يطأها حتى تجاوز خمس عشرة سنة إذا علم رضا به
بعد المدة المذكورة ، هكذا قيل •

وأما ما يوجد عن الشيخ ناصر بن خميس رحمه الله في جوابه لم
سأله عن صحة بلوغ الصبية اليتيمة إذا ادعت أنها قد بلغت الحلم بالحيض
مع الحاكم ، وأرادت الغير من زوجها بعد بلوغها •

فصفة ذلك : أن تهبط المرأة الماء وتفسخ جميع ثيابها ، وتغسل موضع
الفرج بالماء ، وتتنظر المرأة العدلة الى يدها حين تهديها الى فرجها
للغسل ، فإذا خرجت من الماء طاهرة مطهرة ، فتعطيها المرأة العدلة ثوباً
من عندها غير ثيابها الأولى تستر به ، وتعطيها أيضاً خرقة بيضاء من
عندها ، وتتنظر اليها ، حين تهدي تلك الخرقة الى فرجها ، فإذا خرج في
الخرقة دم بعد النظر الى ذلك فتقول المرأة العدلة بعد أن رأت منها ذلك :
أشهد أن هذه المرأة قد بلغت الحلم بالحيض ، وأنها حاضت الحيض الذي من
صح معه من حكام المسلمين ، أثبت عليها البلوغ بذلك •

وقول بشهادة أربع نسوة ، وقول بشهادة امرأتين ، وقول بشهادة
امرأة واحدة عدلة على قول من يقول باجازه النظر الى الفروج ، وقول
لا يجوز النظر الى الفروج ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه الذي أستحسنه من آثار السلف وسادت الالف

للصبية المزوجة الخيار في رد التزويج وثبوته على كل حال كانت يتمة أو لها أب ، ولا يملك الأب خيارها بعد بلوغها ، فذلك في صباها •

وهذا أوكد القولين ، وإن كان قد قيل بغيره فخالفنا عامة شيوخنا المتأخرين ، فالذى قبلناه أقوى وأرجى ، ولو ماتت في حيال هذا الزوج لمن لعله لم يكن ميراث منها ، وعليه الصداق إن كان قد دخل بها ، وهى بمنزلة اليتيمة ، وفيه اختلاف كثير بين أهل الأمة وأهل الاستقامة ، وقولى في جميع الأمور قول أهل الحق والصواب من الأمة •

* مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وقال عزان بن الصقر في غلام لم يبلغ الحلم تزوج امرأة بالغاً بصداق معلوم ، ودخل بها قبل بلوغه ، فلما بلغ كره النكاح ؟

قال : له ذلك إن شاء أقام معها وهى زوجته وعليه صداقتها ، وإن كره المقام معها فله ذلك ولا صداق لها عليه ، وليس عليها عدة وتخرج بغير طلاق ، إلا أن يكون قد جامعها بعد بلوغها ، فإن عليه الصداق ولا تخرج منه إلا بطلاق •

قلت : فإن طلقها قبل بلوغه ، وبعد ما دخل بها ؟

قال : فلا يلحقها الطلاق ويعزل عنها ، فإذا بلغ فإن أقام معها فى زوجته ، ولا طلاق للغلام حتى يحتلم ، فإن أقر أنه دخل بها قبل بلوغها ،

أو قات عليه بينة أنه خلى بها فأنها لا تستوجب بذلك صداقتها ، لأن اقرار الغلام لا يجوز •

وان أقر بعد ما بلغ أنه دخل بها وهو صبي لم يكن عليه صداق ، ولو أن غلاماً قال بعد ما بلغ أنه قد اقتسر امرأة وهو صبي ، فعليه صداقتها ، ولو أنه قتل رجلاً وهو صبي ، ثم أقر بعد ما بلغ فإن عليه الدية في ماله ولا يصدق على العاقلة •

❖ **مسألة :** وقال محمد بن محبوب في رجل تزوج صبية غير مدركة فنظر الى فرجها ، ثم بلغت فغيرت التزويج ؟

قال : صداقتها لازم له بالنظر اليها •

❖ **مسألة :** وعن عزان بن الصقر في رجل تزوج صبية فماتت قبل أن يدخل بها ؟

قال : لا شيء لها ، وكذلك يوجد عن محمد بن محبوب أنه لا صداق لها •

❖ **مسألة :** ومن جامع ابن جعفر : ومن تزوج صبية فماتت قبل أن تبلغ ، ويعلم رضاها فلا شيء له منها ، ولا شيء عليه وان مات هو ، فإذا بلغت وطلبت الميراث منه فعليها تحلف يميناً بالله ، لو كان فلان ابن فلان حياً لرضيت به زوجاً ، ثم لها صداقتها الذي شرطه الميت على نفسه ، وميراثها في ماله •

وكذلك الصبى اذا ملك امرأة بالغة ثم ماتت المرأة فعلى الصبى يمين بالله اذا بلغ ، أن لو كانت حية لرضى بها زوجة له ، ثم يرثها ، وذلك اذا كلفت المرأة راضية •

❖ **مسألة :** ومنه : وقال أبو عبد الله فى رجل تزوج صببية لم تبلغ ، ودخل بها ثم تزوج عليها امرأة ، وطلبت أجل صداقتها ، فلم ير ذلك لها أبو عبد الله عليه حتى تبلغ ولم ير لها نفقة حتى تبلغ ، ونفقتها فى مالها الا ألا يكون لها مال ، فان لم يكن لها مال لزمه نفقتها اذا دخل بها ، فاذا بلغت فريضت به زوجها فهى امرأته ، وان لم ترض به زوجها كان ما أنفق عليها من صداقتها •

❖ **مسألة :** وقال : ان الصببية اذا زوجت ثم بلغت فهى مغيرة حتى تعلم أنها راضية •

❖ **مسألة :** وسألت محمد بن الحسن رحمه الله عن رجل تزوج صببية ثم مات عنها ولم يدخل بها ، ثم تزوجها آخر قبل بلوغها ودخل بها أو لم يدخل بها ، فلما بلغت رضيت بالزوج الذى توفى عنها •

قلت : ما يكون لها من الصداق ، وهل عليها عدة المتوفى عنها زوجها ؟ وهل لها ميراث ؟

قال : ان رضيت بتزويج الرجل الأول الذى مات عنها فلها صداقتها كاملا ، وعليها العدة ولها الميراث •

قلت : فهل لزوجها الآخر مراجعتها ان كان لم يدخل بها ؟

قال : ليس له مراجعتها دخل بها أو لم يدخل ، وقد حرمت عليه ولا تحل له أبداً ، ولو نكحت زوجاً غيره سئل عن مراجعة الزوج لها ، وقد قيل الميراث من الأول وتزويج الآخر تام إذا أتمت تزويج الأول ، حلفت أن لو كان حياً لرضيت به زوجها •

قال غيره : معى أنه اذا لم يدخل بها فى حال النكاح الذى يثبت له ، ولم يكن نكاحاً فلا تحرم عليه بالعقدة •

✽ مسألة : وفى الرجل يتزوج الصبية فيموت أحدهما قبل بلوغ الصبية ؟

قال : ان كانت الصبية هى التى ماتت فلا ميراث لزوجها منها كان بالغاً أو صبياً ، وان كان دخل بها وهو بالغ حكم عليه بالصدّاق لورثتها ولا يكون له ميراث ، وان كان الزوج هو الذى مات وكان بالغاً انتظر بها حتى تبلغ ، فان ادعت الرضا وطلبت الصّدّاق والميراث ، استحلقت لقد رضيت به لو كان حياً ، ولقد رضيت به زوجها ، ثم يقضى لها بالصدّاق والميراث •

وان لم تحلف ولم تقض صدّاقاً ولا ميراثاً الا أن يكون دخل بها ، كان صدّاقها على الذى أجازه عليها ، وأمكّن منها ، ولا أرى على الصبي صدّاقاً ، لأنه لم يستكرها •

وقد كان محمد بن محبوب رحمه الله يقول : اذا استكره الصبيى
الصبية فغلبها على نفسها حتى يفتضاها فصادقاها فى ماله ، وليس على عاقلته
من ذلك شىء ، وان افتضاها بأصبعه ، فعقرها على عاقلته اذا شهدت بذلك
البينة .

✽ مسألة : فان تزوج صبية ودخل بها ، فلما كرهته ، ثم تراضيا
بعد ذلك على الرجعة ، فلا أرى له الرجعة اليها أبداً اذا تزوجها ، ثم وطئها
أو نظر فرجها أو مسه من تحت الثوب قبل بلوغها ، ثم كرهت لما بلغت ،
وأرى ذلك يفسدها عليه أبداً ، والله أعلم .

فلو رضيت بنكاحه بعد بلوغها وقد كان وطئها فهي زوجته ويتم نكاحها ،
وقد جاء بذلك الأثر عن الفقهاء ، ولا أقول ان أصل وطئه اياها قبل بلوغها
حرام لما به الأثر من التمام اذا بلغت فرضيت ، ولا أرى له أن يرجع اليها
أبداً اذا بلغت وكرهته ، وقد كان وطئها ، أو نظر الى فرجها أو مسه من
تحت الثوب ، والله أعلم .

✽ مسألة : ومن تزوج يتيمة هلمات قبل البلوغ ، أو بلغت فكرهته
ولم يكن دخل بها لم يجوز أن يتزوج أمها ، وفيه قول آخر أنه يتزوج بأمها .

✽ مسألة : وعن أبى عبد الله ، وعن رجل تزوج جارية ، ولم تبلغ

ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، ومن قبل بلوغها ، وتزوج بأمها ، هل يسعه ذلك أم لا ؟

فأقول : يؤمر بالوقوف عنها ، ولا يقربها حتى تبلغ ابنتها هذه التي كان تزوجها ثم طلقها ، فإذا بلغت فرضيت به زوجها لها فإنها تستوجب عليه نصف صداقها الذي يتزوجها عليه ، مع يمينها بالله على الرضا ، ويفرق بينه وبين أمها وتحرم عليه أبداً •

وان بلغت فقالت : انها لا ترضى به زوجاً لم يلزمه لها صداق ، وله أن يرجع الى أمها ، كان قد دخل بالأم أو لم يكن يدخل بها •

وقلت : فان كانت الابنة بالغاً غير أنها غائبة لم يبلغها التزويج ان طلقها ، وتزوج بأمها ، فلما بلغت رضيت به ، وطلبت صداقها ؟

فأقول : يجب لها عليه نصف صداقها مع يمينها بالرضا به ، ويفرق بينه وبين أمها ، وتحرم عليه الأم أبداً ، وان دخل بالأم فلها عليه صداقها كاملاً ، وان لم يكن دخل بها ، ولا مس هرجها ، ولا نظر اليه من تحت الثوب فلا شيء عليه •

✽ مسألة : وقيل ان الصبي اذا وصى زوجته وهى بالغ ، ثم بلغ فأنتم التزويج ، ثم طلقها انه انما يكون لها عليه نصف الصداق ، وليس ذلك الوطاء يلزمه منه شيء ، وقال من قال : ان عليه الصداق كله ، لأنه قد رضى بالتزويج وقد دخل قبل ذلك •

❖ **مسألة :** قال أبو سعيد في رجل خلا بزوجه وهي صبية ، ثم ادعت الوطء في الصبا أنها لا تصدق في ذلك •

قلت له : فان بلغت وغيرت التزويج ، وادعت الوطء في حال الصبا ، هل يكون قولها مع يمينها ؟

قال : قد قيل ذلك وهو أكثر قول أصحابنا ، وقال من قال : لا يقبل قولها في هذا وهي مدعية •

قلت له : فهل يجوز أن تنظر عذرتها من المسلمين عدلة ؟

قال : عندي انه قد قيل في ذلك باختلاف ، وقال من قال : لا يجوز في النظر الى الفروج الا من علة يخاف منها الضرر ، وأما غير ذلك من الأحكام فلا يجوز ، وقال من قال : ان ذلك جائز أن تنظرها عدلة من المسلمين ، وقال من قال : عدلتان ، وقال من قال : أربع ، فإذا نظرتها واحدة في قول من يقول ذلك، كان القول قولها وحكم الحاكم بقولها اذا كانت عدلة •

قلت : فالذي يجيز النظر الى الفروج يجيز مسه ؟

قال : هكذا عندي ان كل شيء جاز النظر اليه جاز مسه •

(م ١٩ — الخرائن ج ٦)

❖ مسألة : جواب محمد بن سيعد الكدemy : وذكرت في رجل

تزوج صبية لم تبلغ زوجه بها أبوها •

قلت : هل يجوز له وطؤها ؟ وقلت : وكذلك ان كانت يتيمة زوجها

وليها بها ، هل يجوز له وطؤها ؟

فعلى ما وصفت فقد عرفنا في ذلك ، أن ذلك جائز له أن يطأها اذا

كانت تحمل الرجال ، وكذلك اذا كانت سداسية عريضة تحمل الرجال ،

جاز له ذلك فيها على غير جبر منه لها وليس عليها في ذلك الا المطاوعة بما

للرجل على زوجته اذا كانت صبية من الدرجة ما للرجل على زوجته البالغ

في حال المعاشرة •

وقيل : ان حرمت اليه أن تمنع عن ذلك ، وان امتنعت منه لم تجبر على

ذلك على حسب هذا ، عرفنا من قول الشيخ أبي الحسن رحمه الله ، وليس

بين اليتيمة والتي لها والد في هذا فرق الا أنه قال من قال : ان الصبية

اذا زوجها أبوها لم يكن لها أن تغير التزويج اذا بلغت وذلك لليتيمة •

وقال من قال : ان ذلك لليتيمة وغير اليتيمة ، هكذا عرفنا من قول الشيخ

أبي الحسن رحمه الله ، واذا وطئ الزوج زوجته وهى صبية ، فأرى لها

الصداق ، والذي فرض عليه لها ، ووطؤها جائز لا نعلم في ذلك

اختلافا •

— ٢٩١ —

ومن غيره : وحفظ من حفظ عن أبي سعيد أن هذا مما يختلف فيه .
حفظ ذلك عنه بكم •

رجع الى الجواب : فان بلغت فأتمت التزويج فهي زوجته ، وان غيرت
التزويج وقد جاز بها ، فقد انفسخ النكاح وبانت منه بغير طلاق ، فان أراد
أن يتزوجها بنكاح جديد ؟

فقال من قال : انها لا تحرم عليه ، ممن قال بذلك أبو موسى بن
على رحمه الله ، وقال من قال : انها تحرم عليه ، ولا تحل له وممن قال
بذلك أبو عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله ، هكذا رفع الى الشيخ
أبو الحسن رحمه الله وكل ذلك صواب

وقال : أكثر القول قول محمد بن محبوب ، والمعمول به في هذا معنا
قول أبي على رحمه الله ان ذلك جائز ، وتكون معه على ثلاث تطليقات تدبر
ما وصفت لك ، ولا تأخذ من قولي الا ما وافق الحق والصواب ، والسلام
عليك ورحمة الله •

واذا جاز الزوج بزوجه وهي صبية ، ثم غيرت النكاح كان عليه لها
صداقتها كاملا ، وليس على الأب والولى في ذلك شيء ، لأن ذلك قد أجازته
المسلمون •

❖ **مسألة:** من كتاب الأشيخ: وعن رجل تزوج صبية يتيمة زوجها أجنبي ، وجاز بها ووطئ ، وكانت عنده الى أن بلغت فرضيت به زوجها ، هل يجوز هذا التزويج ، وهل يفرق بينهما ؟

قال : هذا الذى ذكرت لا أحبه ، ولا أتقدم على الفراق بعد رضاها ، وجواز الرجل بها ، وقد بلغت فرضيت فأما الفقهاء فانهم اختلفوا فى حال بعض رأى الفراق ، وبعض أجاز ، وبعض وقف •

❖ **مسألة:** ومن جواب الشيخ أبى سعيد : وعن الصبى اليتيم اذا تزوج الصبية ، ثم جاز بها ومات فى صباه ، ثم بلغت الصبية فأتمت التزويج •

قلت : ما تقول ان ماتت الصبية ؟ وقلت : وما تقول ان بلغا فغير النكاح أو غير أحدهم ، وقد وطئها فى صباه ؟ وقلت ما الحكم فى الصداق ؟

فعلى ما وصفت ، فأما الصبى اذا تزوج الصبية فوطئها ، ثم مات عنها ، أو ماتت عنه ، فان مات عنها قبل أن تعلم رضاه ، فإذا بلغت فليس عليها منه عدة على ما قال الشيخ رحمه الله فى البالغ اذا مات عنها الصبى ، ووطئها ، ولم تعلم رضاه •

وأما الصداق فان الصبى قد مات وماتت حجته — نسخة — فماتت فيه حجته اذا كان هو الميت ، فالله أعلم بالصداق •

وأما البالغ فلا صداق لها على الصبى بوطنه إياها حتى يرضى بالتزويج ،
هكذا حفظنا ♦

وأما الصبية فلا أحفظ فيها شيئاً ، غير أنهم قد قالوا : ان الصبى عليه
في ماله الا ما أكل بفمه ، وبأثر بفرجه ، ولبس غابلى ، فهذه قد قال من
قال من المسلمين : انهن عليه في ماله خاصة ، وقال من قال : على عاقلته
جميع جنايته ♦

وقد عرفنا في الصبية التى من وطنها وهى طائعه من البالغين على حد
الزنى فعليه صداقها ، هكذا عرفنا من جواب أبى الحوارى رحمه الله أنه
ليس للصبية في نفسها ملك ، والمطاوعة منها كالاستكراه البالغة في ايجاب
الصداق ♦

فإذا كان كذلك ، فإذا طاوعت الصبية أيضاً وهى بمنزلة البالغ اذا
طاوعته ، لأنه اذا كان الاستكراه من البالغ للبالغة يوجب الصداق عليه لها ،
ومطاوعتها له تزيل الصداق عنه ♦

وكذلك الصبى استكراهه للبالغ واجب عليه في ماله ومطاوعتها له
تزيل عنه الصداق ، فهو والبالغ في هذا سواء ، فإذا كان الصبى قد مات ،
وكانت هى حية أخذت بالقول الأول أن ليس عليه ، لأنه مات قبل البلوغ ،
وانما الاختلاف بعد البلوغ ، وليس عليه على هذا القول صداق ♦

واذا كانت هي الميتة ، وهو الحي ، وقد دخل بها ، فإن بلغ فرضي بتزويجها ، فلا ميراث له منها ، وأما الصداق فعليه لها اذا رضى بالتزويج بعد بلوغه ، وقد كان دخل بها على قول الشيخ رحمه الله في المعلقة اذا دخل بها ، ثم رضى بعد بلوغه ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، فأوجب عليه الصداق •

وكذلك وجدنا عن أبي الحواري رحمه الله في هذا — نسخة — أنها اذا دخل بها ، ثم رضى بالتزويج بعد بلوغه ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها ؟

فعليه الصداق كاملا ، فهذه عندي كذلك اذا رضى بالتزويج ، وقد كان دخل بها في صباه ، فعليه الصداق كاملا على حسب هذا القول ، وأما اذا لم يرض بها بعد بلوغه ، وقد كانت ودلتها ، فعلى قول من يلزمه ما باشر بفرجه في ماله خاصة ، فعليه لها الصداق في ماله لورثتها •

وعلى قول من لا يوجب ذلك عليه لا يلزمه ذلك ، وأنا أحب قول من يلزمه ذلك ، كذلك كان يقول الشيخ رحمه الله ان عليه ما لبس فأبلى ، وأكل فأوعى ، أو باشر بفرجه كان يلزمه ذلك الزاماً على معنى قوله وسائر ذلك مما أتلف من أموال ، فنحب له أن يتخلص منه ، ولا يسعه وداء هذه الحسبية ، لأن الحسبية لا تملك نفسها ، وهذه جنائية من الصبي على الحسبية ، فصداقها في ماله ان شاء الله على هذا القول بالوطء ليس بلزوم التزويج اذا لم يكن برضاها •

ومن أخذ بالقول فقد عرفتم من قال بذلك موسى بن علي رحمه الله ،
وسعيد بن محرز رحمه الله على ما عرفنا ووجدنا ، هذا قول أبي عبد الله
رحمه الله على ما وجدنا أيضاً وحفظنا ، وكان الشيخ رحمه الله في بعض
الأحيان يقول : ان عليه جميع ما أتلّف من أموال الناس ، وأحياناً يقول :
نحب له أن يتخلص منها بلا أن يلزمه ذلك •

وقد حفظت عن الشيخ رحمه الله في الصبية إذا سلم اليها زوجها
البالغ شيئاً من صداقها أو نقدها ؟

فقال من قال : ان سلمه اليها ولم يشترط عليها شيئاً فأتلفته أو أكلته ،
فليس عليها في ذلك شيء ، وان سلم اليها وأعلمها أنه من صداقها ، غفى ذلك
اختلاف ، منهم من يقول : عليها ذلك ، ومنهم من يقول : هو أتلّف ماله
وأعطاه الصبية ، كأنهم لا يرونها جناية منها إذا كان ذلك على حد التسليم ،
ولم تكن هي سرقة ، فانظر أخى الى رجل سلم ماله الى صبية فأكلته ،
فجعل عليها جناية إذا أكلته •

وكذلك لو لبسته فأبلته على هذه الصفة كان عليها من حقها على هذا
القول ، وأما ان ردت هذا القول ، وكل الأقاويل من قول المسلمين على
ما يقول الشيخ رحمه الله ، ولم أسأله بما يأخذ من الأقاويل ، غير أن الأقاويل
كلاهما مأخوذ بهما إذا لم يحتجّر منهما شيئاً فافهم ذلك •

وانما قلت في هذا على قياس ما عرفنا في الصبية ان استكراهها ومطاوعتها سواء ، وعرفنا أن عليه ما استكره وبأشرف فرجه ، فعلى هذا قلنا ، وبه تعلقنا ، وقولنا قول المسلمين في جميع ما لم نحفظ وحفظنا ، أو ما لم نعرف أو عرفنا ، فإذا كان معنا حفظ رفعناه ، وإذا كان ما يشبه الحق تعلقنا به لموضع ضعفنا وانقطاعنا والله الموفق للصواب •

وكذلك اذا بلغنا جميعاً فرضيت هى بالتزويج أو لم ترض ، فالقول فيها على هذا لأننا انما أو جبنا عليه الصداق بوطئه ليس بلزوم المتزويج ، وقد كان وطئها وهى صبية ، ثم بلغ فرضى بالتزويج بعد فلا اختلاف في ذلك على ما وجدنا أن عليه صداقها على حسب ما قالوه في البالغ ، رضيت هذه الصبية بالتزويج أو لم ترض ، فان عليه الصداق كاملاً بلا اختلاف في ذلك — نسخة — فان رضى هو بالتزويج ، ثم بلغت هى فغيرت التزويج فلا عسدة عليها من ذلك ، وعليه صداق كامل بلا اختلاف في ذلك •

وان هو لم يرض بالتزويج حين بلغ ، فالقول فيه على ما وصفنا من الاختلاف ، وقد قلنا ما نحب الأخذ به ، والله أعلم بالصواب •

✽ مسألة : وأما الصبى اذا تزوج امرأة كبيرة ووطئها في صباه

ثم بلغ ؟

غمعى فى بعض القول ان لم يوطأها بعد البلوغ ، أو لم يرض بالتزويج ،
فله ذلك أن يغير التزويج ، وكذلك عندى فيما يسعه •

وأما فى الحكم اذا عاشرها بعد بلوغه وخلقى بها ، وأغلق عليها باباً أو
أرخصى عليها سترأ خالياً بها بعد بلوغه ، كان ذلك مما يلزمه ثبوت حكم
التزويج عليه •

وكذلك الصبية اذا حاضت ، ولم تغير ان حاضت وغسلت ولم تغير
فهي عندى مثل الصبى ما لم يصح رضاها فى التزويج ، أو معاشرتها للزوج
وخلوته بها ، كما وصفت لك ، فلها عندى فى بعض القول التغير فى الحكم ،
وفيما يسعها اذا لم ترض هي بالتزويج ، فانظر فى ذلك •

❖ مسألة : ومن جواب أبى سعيد : سألت رحك الله عن الصبى
اذا تزوج بامرأة بالغ ووطئها فى صباه ، فلما بلغ رضى زوجة وطلقها قبل
أن يوطأها ، قلت : هل يجب لها الصداق كله ؟

فقد قيل انه يجب لها الصداق كله بوطئه فى الصبا اذا طلقها فى الصبا
بعد بلوغه ولا أعلم فى ذلك اختلافاً •

وقلت : أرأيت ان تزوج الصبى صبية لم تبلغ فوطئها فى صباها ، ثم
ماتت الصبية قبل أن تبلغ فلما بلغ الصبى رضى بها زوجة ، وقلت : هل يجب
عليه صداقها تماماً ؟ •

فنعلم يجب عليه الصداق للورثة ، ولا ميراث له •

وقلت : ان بلغ ولم يرض بالتزويج وقد كان وطئها في صباهما ، وماتت في صباهما ، هل ينفسخ النكاح ، ولا يلحقه الورثة بشيء ؟

فاذا وطئها على وجه التزويج فقد جاء في ذلك اختلاف ، وأحب ثبوت ذلك عليه صداق المثل على قول من يقول انه ما أحدث الصبي بفرجه على الاقتسار ، ثبت ذلك في ماله ، فالصبي لا حجة منها ولا عليها ، وقد ثبت عليه حدث فرجه دون غيره من الأحداث على قول من يثبتته •

وقد انفسخ ذلك كله من فسخه ، واذا تعلقنا بقول من يثبتته في الاقتسار لزمنا ثبوته عليه في الصبي خاصة بالتزويج •

وقلت : أرأيت ان كان تزوجها في صباه على أول صداقها في صباه رضيا بها ، ثم مات فلما بلغت رضيت به زوجها ، قلت : هل لها ما فرض لها أم ترجع الى صداق المثل ؟

فهذه يثبت لها ما فرض وليها اذا رضيت بالتزويج •

وقلت : اذا ثبت للصبي على هذا الصداق بالوطء ، هل عليها عدة الوفاة ان توفي عنها أو طلقها كانت رضيت به زوجها بعد بلوغها ، أو مات عنها في صباه وقد كان وطئها ؟

فإذا مات في صباه ، وقد كان وطئها ، فإذا مات في صباه ورضيت به زوجها بعد البلوغ ثبت عليه الحكم في الصداق بما فرض لها ، ولا يثبت عليها عدة ، لأن ذلك ليس بزواج — نسخة — بتزويج في لزوم ثبوت العدة ، وثبوت الميراث •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : عن الشيخ سرحان بن عمر الأزكوى رحمه الله : وفي الصبية اليتيمة اذا غيرت من زوجها ثم أراد أن يتزوجها تزويجاً جديداً في العدة ، هل يجوز ذلك أم لا ؟

قال : لا يجوز له تزويجها في أكثر القول ، وفيه قول انه يجوز له أن يتزوجها تزويجاً جديداً اذا رضيت به •

قال الناظر : وذلك اذا جامعها في صباها ، أو مس فرجها ، أو نظره على العمدة ، وان لم يفعل شيئاً من ذلك فجائز له تزويجها بلا اختلاف اذا رضيت به زوجها ، والله أعلم •

✽ مسألة : عن الشيخ صالح بن سعيد : وفيمن تزوج صبية من أبيها وهي بحمد من تحمل الرجال ، فلما دخل بها نشزت عنه ، فجاء الى الحاكم منتصفاً منها وهي تنأى ، أيحكم عليها الحاكم بمعاشرته والحبس ان أبت أم لا ؟

— ٣٠٠ —

قال : ان كانت هذه الصبية لم تبلغ فلا يعجبني أن يحسن لتعاشر زوجها ، ويؤجل ذلك الى بلوغها ، وأما بالتهديد بالقول والتغليظ بالقول ، والتهديد والضرب والحبس لم يضق ذلك على الحاكم عندي اذا صارت بحد من تحمل الرجال ، وكان المزوج لها أبوها ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ابن عبيدان : وفي الرجل اذا تزوج صبية لها أب غير ثقة ، كيف القول في تسليم الحق من يعطى لها ؟

الجواب : أما قبض الوالد مال ولده ففي ذلك اختلاف بين المسلمين ، قال من قال : انه جائز أن يعطى الوالد مال ولده كان الوالد ثقة أو غير ثقة ، وقال من قال : لا يجوز أن يعطى الوالد مال ولده ، كان الوالد ثقة أو غير ثقة ، وقال من قال : يجوز أن يعطى اذا كان ثقة ولا يجوز أن يعطى اذا كان غير ثقة •

واذا كان والد هذه الصبية يؤمن على مال ابنته فجائز للزوج أن يعطيه مال زوجته على الذي يعجبني ، وكذلك اليتيمة جائز للزوج أن يعطى مال زوجته اليتيمة أمها اذا كان يأمنها على ذلك •

وكلك اذا كان أحد يلي أمر هذه اليتيمة ، وكان أمينا ، فجائز للزوج أن يعطيه مال زوجته اليتيمة ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** عن السيد مهنا بن جلفان في صبية زوجها أبوها رجلاً بالغاً عنده زوجة بالغة ، ودخل الزوج بالصبية وقامت عنده ما شاء الله ، ثم ان الزوج توفي وأخذتا كل منهما ميراثها مما خلفه ، ثم ماتت الصبية ، واقتسم المال ورثتها ، وبعد ذلك طالعت الزوجة البالغة فيما أخذته الصبية ، وماتت وقالت انها ماتت قبل بلوغها ، وقال ورثة الصبية لا نعلم أنها ماتت بالغة أم غير بالغة ، هل ترثه على هذه الصفة أم لا ؟ بين لنا كيف الحكم في ذلك مأجوراً ؟

الجواب : ان حكمها غير بالغة حتى يصح بلوغها ورضاها بالزوجية ، وعلى هذا من حالها فلا ميراث لها ان لم يصح بلوغها ورضاها ، ولها الصداق بدخوله ، والله أعلم •

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان : صحيح ما قاله وهو قول من أقاويل المسلمين ، والحجة فيه وله هي الحجة التي أوردتها ، وقال بعض العلماء : انها ماتت قبل بلوغها وهو بالغ وقف ميراثها منه الى حد بلوغها ، ان لها الخيار في نقضه واثمame ، فان رضيته زوجاً أن لو كان حياً ، وحلفت على ذلك ورثته ، وان لم غلا ، وان ماتت قبل بلوغها بعد موته فقول لا ترثه كما ذكر ، وقول انها ترثه ، والحجة في هذا لأصحاب هذا القول انه تزويج صحيح جائز تام مبيح له نكاحها لا ينقصه شيء الا اذا هي نقضته بعد البلوغ ، وقد ماتت قبل النقض فهو تزويج تام •

فكيف لا ترثه ، فان كان قد يزعم أن التزويج الأول كانه ليس بشيء
الا أن يبلغ هتتمه فيلزمه ألا يبيح له نكاحها ، وان نكحها فيلزمه أن يحرمها
عليه أبداً •

ولا نعلم أن أحداً حرمها عليه بالاجماع ، ولا منع عن اباحه نكاحها
الا واحد من العلماء ، وأكثر العلماء عملهم بخلافه فصح أنه تزويج صحيح
جائز ، وأنها زوجته في الحكم لم تخرج عن حكم زوجته الى أن مات عنها ،
وماتت هي قبل أن تبلغ الحد الذي يكون لها فيه النقص لما كانا عليه من
حكم الزوجية ، فلم يكن نقص لما صح ، وجاز بينهما ، وليس هو بتزويج
باطل حتى تتمه ، بل هو تزويج تام حتى تنقضه ، فهذه حجة أصحاب
هذا القول الآخر •

وعلى الحاكم ان رجع الأمر اليه الجائز الثابت حكمه في المختلف فيه
أن ينظر الى الأصح والأعدل في نفسه ، في حين الحكم ، فيحكم بما يراه
أعدل وأقرب الى الحق ، وينفذ حكمه على ذلك ، وان نزلت به بلية الحكم
في هذه في حين آخر نظر في حينه ذلك كذلك •

فان رأى الأعدل هو مارآه أولاً حكم به ، وان رأى الآخر أعدل
حكم بالآخرين وترك الأول ، ولا يجوز له أن يبطل فيما حكم به ،
وهذا شيء يطول شرحه ، وينظر في ذلك •

— ٣٠٣ —

✽ **مسألة :** من كتاب بيان الشرع :

ومن تزوج صغيرة ثم سافر عنها ، وكان حاضراً فلما بلغت أنكرت
النكاح ؟

فانه ان كان المتزوج غائباً حيث تناله الحجة أو لا تناله ووقعت أمرها
الى الحاكم ، فانه لا ينبغي له أن يحكم لها بالتزويج ، لأنها عسى قد
رضيت بالرجل زوجاً بعد بلوغها ، وقد غابت حجته من الحاكم .

وأما ان أرادت هي التزويج فأشهدت شاهدي عدل بعد بلوغها أنها
غير راضية به زوجاً ، ثم تزوجت لم يحل الحاكم بينهما وبين التزويج ،
وكانت للغائب حجته عليها يوم يقدم ، والله أعلم .

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع .

✽ **مسألة :** عن السيد مهنا بن خلفان : وفي الصبية المراهقة المطلقة

إذا تزوجت وحاضرت قبل أن يخلو لها سنة ، هل تحرم على زوجها دخل بها
أو لم يدخل بها ، وهل على زوجها تجديد نكاحها ان كان لم يدخل بها ، وكيف
المحكم فى ذلك .

الجواب : فالذى عرفت أن الصبية المراهقة قد أمر المسلمون أن تعتد
من طلاق مطلقها سنة ثلاثة أشهر عن الحيض ، وتسعة أشهر عن الحمل

احتياطاً لا إيجاباً ، وان تزوجت بعد أن تعد ثلاثة أشهر ، فلا أعلم أن أحداً قال بفساد تزويجها ، لأن الله أوجب بعده ثلاثة أشهر ما لم تبلغ الحكم لقوله تعالى : (واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن) من كبر أو أصغر وهذه لما أتاهن الحيض بعد تزويجها بالآخر قبل أن يحول عليها الحول مذ طلقها الأول ، فقد تيقن أمرها أنها غير حامل منه ، وارثفت الشبهة بذلك ، وهى قد اعتدت من طلاق الأول كما أمرها الله •

فعلى هذا من حالها فلا أرى عليها حرجاً في تزويجها بالآخر ، ولا يلزمها تجديد النكاح ان حاضت قبل دخوله بها مع صحة تزويجها فيما عندى حسب ما بان لى في ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة : من كتاب بيان الشرع :

وحفظت عن أبى سعيد في الصبية اذا مات عنها زوجها ، فتنزوت بغيره في صباها قبل أن تعتد من زوجها الأول عدة الوفاة ، فلما بلغت رضيت بالميت ولم ترخص بالآخر أن لها ميراثها من الميت وعليها العدة ، قلت له : وكيف تحلف ؟

قال : معى انها تحلف أنى رضيت بزوجه الميت زوجاً •

قليل له : أرأيت ان رضيت بهما جميعاً في حين بلوغها ؟

قال : يقع لى أنها اذا رضيت بهما جميعاً فى وقت واحد أن النكاح الأول يثبت فى ترتيب النكاح عندى ، وعليهما الصداق اذا كانا قد دخلا بها ، وان لم يدخلها بها ولا أحدهما ، فلا صداق على الآخر عندى •

قيل له : فان تزوجت فى صباها بالآخر عند انقضاء عدتها من الميت ، فلما بلغت رضيت بهما جميعاً ، هل يثبت نكاحهما ، ويكون لها ميراثها من الميت وتكون زوجة الآخر ؟

قال : معنى انه يثبت نكاحهما جميعاً ، ولو رضيت بهما اذا بلغت فى وقت واحد ، ويكون لها الميراث ، وتكون زوجة الآخر ، لأنها قد تزوجت على السنة بعد انقضاء عدة الوفاة من الميت •

قلت له : أرأيت ان تزوجت بزوجين ، فلما بلغت رضيت بهما جميعاً فى وقت واحد ، هل يفسخ نكاحهما حتى ترضى أحدهما على الانفراد ؟

قال : ان كان قد تزوجت بهما فى عقدة وأحرزه انفسخ عندى عقدتهما ، وان كان واحد بعد واحد فرضيت بهما جميعاً فمعنى أن الأول يثبت على معنى ترتيب النكاح عندى •

• انقضى الذى من كتاب بيان الشرع

* **مسألة :** المصبحى : فى امرأة جاءت الى الحاكم فقالت : ان ولىى قد زوجنى بزواج وأنا يتيممة غير بالغة مبالغ النساء وأنا مغيرة منه ، والآن قد بلغت مبالغ النساء • وقال الزوج : انه تزوجها وهى بالغ ، القول قول من منهما ؟ أرأيت اذا قال الزوج انها قد بلغت مذ زمان ، ولم تغير وأنكرت هى ذلك ، أىكون القول قولها أم لا ؟

قال : فيما أحسب أن القول قول المرأة فى هذا كله •

قلت : واذا وجب الغير لهذه المرأة من زوجها ، ألها صداق عليه اذا دخل بها ، واذا لم يدخل بها فلا صداق عليه ، أم كيف ذلك ؟

قال : هو كذلك لها الصداق بالدخول ، واذا لم يدخل بها فلا شيء لها ، والله أعلم •

* **مسألة :** ومنه فى امرأة غيرت التزويج تدعى أنه تزوجها وهى يتيممة ، وادعى الزوج أنه تزوجها وهى بالغ ، وهى حين الحكم ظاهر بلوغها ؟

قال : انى لم أحفظ فى هذا شيئاً منصوصاً ، ويحسن عندى أن يكون القول قولها مع يمينها حتى يصح عليها ما يثبت التزويج من رضى بعد البلوغ ، ويحسن عندى قبول قول الزوج اذا كان دعواهما ، فيحال بلوغها حتى يصح عليها خلاف ما تدعى من الصبا واليتيم •

ويحسن عندي أن يدعى كل واحد منهما بالبينة على ما يدعى ، والذي يتجه لى وأراه ألا يقبل قول الولي كان أباً أو غيره اذا قال انه زوجها بالغة ، وعندي أن قولها أولى من قوله •

وأما شهادته على نفسه ، فقال من قال : لا تقبل ، وقال من قال : تقبل في هذا الموضع ، ولم أعلم قبول شهادة من شهد على نفسه الا في هذا الموضع في بعض القول ، ومن يجعله الحاكم قاسماً بين قوم ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه أيضاً : والصبية اذا غاب أبوها من عمان وزوجها أحد من أوليائها من بعده ، ودخل بها الزوج ، أتحرم عليه أم لا ؟

قال : في ذلك اختلاف ، وهي بمنزلة اليتيمة في غيبة أبيها في غير مصر ، وقيل مصر وغيره سواء •

قلت : وان لم تحرم ، أعليه أن يعتزلها الى أن يقدم أبوها فيتم النكاح أو ينقضه ، أم له وطئها الى قدوم أبيها ؟

قال : ليس على زوجها اعتزالها بعد رجوع اليها اذن الى قدوم أبيها اذا دخل بها •

قلت : وهل قيل فيها أنها بمنزلة اليتيمة وتكون غيبة أبيها كموته ، ويجوز لسائر أوليائها تزويجها ؟

قال : نعم قد قيل هى بمنزلة اليتيمة ، وأحسب أن بعضا يجعلها بمنزلة الصبية ، والله أعلم •

* مسألة : من كتاب بيان الشرع :

اتفق أصحابنا على كراهية تزويج الصغيرة التى لا أب لها حتى تبلغ ، فان زوجها بعض أوليائها ، فان النكاح موقوف على اجازتها اذا بلغت ، فان دخل الزوج فسكنت معه لم يفرقوا بينهما اذا بلغت ، سوى جابر بن زيد فإنه كان لا يرى تزويج الصبيان ، ويرى أن تزويج النبی صلى الله عليه وسلم مخصوص •

وقول أصحابنا أعدل عندى لقيام الأدلة على صحة الدليل ، على أن العقد واقع بها غير منفسخ عنها ، الى حال بلوغها اجماع الأمة على الأمة اذا زوجها سيدها ، وهى لا تملك أمرها ، ثم عتقت فملك أمرها ، ان لها الخيار اذا عتقت ، والنكاح موقوف على رضاها بعد العتق الى أن تختار الإقامة أو الفسخ ، كذلك المعقود عليها فى حال لا أرى لها أنها ملكت أمرها ، وصار لها رأى أن الخيار لها ، والله أعلم •

فان قال قائل : هل تخلو اليتيمة من أن يكون العقد عليها جائز أو غير جائز ، فلم جاز العقد عليها ، وقفتموه الى حال بلوغها ، وراعيتم به رضاها ، وان كان جائزاً فلم قلتم انه موقوف ، وجعلتم لها الخيار اذا بلغت ؟

قيل له : وقد قلنا فيما تقدم من الكلام : انا نكره العقد عليها الى بلوغها وحال اختيارها لنفسها ، فان نظر لها وليها في أن عقد لها ، وأكسبها بذلك مالا ، قلنا هذا نكاح موقوف كسائر العقود الموقوفة على اجازة من يملكها اذا وقعت بغير أمر مالکها •

ويدل على ذلك ما ذكرنا من الاجماع على اختيار الأمة اذا عتقت وملكت أمر نفسها ان نكاحها موقوف على رضاها ان شئت اختارته ، وان شئت ردتہ •

ودليل آخر : ان الأمة اجتمعت أن الموصى لا تجوز وصيته بأكثر من ثبوت ماله ، لفاذا فعل وأجاز الوارث جاز وكانت الوصية موقوفة على اجازة المالك •

ودليل آخر : ان الرجل يأكل من مال غيره بغير أمره ، ثم يبيحه له المالك ، فيبصر منه باجازه ، وكذلك لو باع مالا لغيره بغير أمر مالکہ ، فأجاز المالك ، جاز بيعه ، فهذا يدل على أن البيع كان واقفاً ، وهو موقوف على اجازة المالك ولو لم يكن واقعاً لم تكن الاجازة بيعاً ، ولو كان بيعاً قبل الاجازة لكان صحيحاً ، وان لم يجز المالك ، فلما أجازہ المالك ، وثبت البيع ، علمنا أنه كان موقوفاً على اجازته •

وكذلك المرأة اذا عقد عليها بغير أمرها ، صغيرة كانت أو كبيرة ، كان موقوفاً على اجازتها ، فان أجازت جاز ، وان أنكرت هسح •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

* مسألة : السيد مهنا بن جلفان : وفى اليتيمة اذا غيرت التزويج بعد بلوغها ، أعليها عدة أم لا ؟ وهل لزوجها مراجعتها بعد خروجها اذا رضيت أم لا ؟ واذا ثبت عليها عدة كم تعتد ؟

قال : ان عدتها فيما عندى ثلاث حيض غير الحيضة التى بلغت بها ، لأنها تزويج جائز فى رأى من رآه ، وان كان فى رأى من أجازة جعله موقوفاً الى حال بلوغها ، وراعى به ما يكون منها فى حينها ذلك من نقض أو اتمام ، لأنه يمكن أن تنتمه على نفسها ولا تنقضه •

وان لم تنتمه ونقضته ، فلها النقص ، بل لابد من لزوم العدة عليها بعد دخوله بها ، ولا تكون العدة من التزويج الجائز الا تامة ، الا على رأى من لم يجز تزويج اليتيمة قبل بلوغها ، ولم يحله أبداً فى صباها ، اذ هى غير مالكة فيه لأمرها ، فعسى أن يخرج على هذا الرأى الاختلاف فى لزوم العدة عليها ، وكيفيتها لأنه على قياده ليس بتزويج صحيح ، وما لم يكن صحيحاً فهو الى الفساد أقرب •

وكذلك اذا أراد المراجعة لها بتزويج جديد بعد خروجها عنه بالتغيير الواقع منها بعد بلوغها ، فهو غير خارج من الاختلاف في جوازها له فيما أرجو ، لأن من أجاز له تزويجها في صباها أجاز له مراجعتها ، ومن لم يجز له تزويجها لم يحرم عليه مراجعتها اياه ، وربما حرمها عليه ان كان قد وطئها في صباها بذلك التزويج الفاسد في رأيه اذ هو معه وطء حرام ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن كلام الشيخ أبى نبهان لبعض اخوانه : قد انصرفت المجاورة في الخطاب بقدم الكتاب ووصول الجواب ، بعد العتاب ، وبقي النصح المجرد من شوائب أكدار الغش والهجر والفحش في تزويج من تلى من المصبيات تزويجه ان أرادت ما فيه السلام يوم القيامة •

فاجتنب مجهول الحالة ، والمعروف بالضلالة ، واختر الثالث المعلوم بالديانة والدراية والأمانة ، فان من كملت فيه هذه الثلاث الخصال فأحق أن ينكح ، وأولى بالاجابة أن يمنح ، وبالواسع في الصدات أن يسمح ، راجى أن يدنى اذا كان من الأكفاء ، لأن الديانة تمنع من المضارة والخيانة •

وان أحب أكرم ، وان قللى لم يظلم ، والأمانة برفع الاضاعة والمهانة ، وتوجب السعى في الكلاية وفي أداء الواجب السعاية ، وعن المضرات الحماية ، والدفع للكناية والدراية توجب الرعاية والمراقبة في البدانة ، والمعتابة في النهاية تحسن السياسة ، وجميل الرياسة •

- ٣١٢ -

وفي هذا الصنع ، والبسط والمنع ، والأمر والردع ، على مقتضى الشرع ، غاية النفع ، لأنه على الأغلب يورث في الصبية الصبابة ، والمنع لها من المخانة ، بل ربما يصير لها محاسن الاختلاف بالتنجيس ، ودوام التعريف والتأديب بالتعريس طبعاً لا يقبل المحو الى ما شاء الله •

فيكون ذلك للصبية ملاحه ونجاحاً ، وللبعل سماحة وصلاً ، وللولى راحة وفلاحاً ، وهذه خلال الثلاث بعضها من بعض في الأغلب ، الا الذرية فقد تكون بعض الأشخاص من الناس من ذوى الأمانات مفقودة ، وفي بعض أولى الديانات غير موجودة •

ولا يتم في حق الصبية الكمال ، الا بأجمع هذه الخصال ، ولا خلاف في أنه ان خالف الولي هذا ، وزوجها غير المعروف بالأمانة ، من المجهولين أو المعلومين بالخيانة ، على سبيل الصبية والحمية الجاهلية ، أو لغيرهما من الأمور الحادثة عن المنهج المبرر ، اتباعاً لهوى ، وانقياداً لعمى ، انه قد عقها وبخسها حقها ، لأنها أمانة ائتمنه الله عليها ، فوضعها في غير مكانها ، وأنزلها في غير مأمن عليها فخانها •

فانظر في هذا وابصره لتحذره فتسلم ، واياك أن تحوم فتندم ، ويخرج هذا في الصبيات ، وفيمن كان في هذا بمثابتهن من البالغات ، اللواتي لا يعقلن اذا تزوجهن على رأى من يجيزه من الناس •

وكذلك اذا كانت البالغ عاقلة ، وأردت تزويجها ، فعليك لها يا هذا أن تختار هذا الموصوف من الأخيار ، وما قلدتك الاختيار ، لأنه ليس لك أن تغرها بمجهول الحال على كل حال ، وكذا معدوم الدراية الا أن تعرفها به ، فان اختارته غافل اذا كان ذا دين ♦

الا أن يخاف هنالك أمراً منها أو عليها ، فالمنع هو الأجمل والأفضل ، لأن الأصح أفصح ، وإياك والتكليف لها بمن تقلاه وتأباه ، والاكراه على من لا ترضاه ، ولا تقربها الى أحد من أولى السفاهة والنذالة ، وامنعها ما استطعت من ذوى الجهالة ♦

فان لم تقدر واختارت لنفسها أحداً ، لا يمنع الحق من نكاحه ، فأنت سالم ، ولو أنكحتها إياه فليست بآثم والله أسأله أن يهدينا وإياك ، الى ما فيه الحق والصواب علماً وعملاً ، وقولاً ونيةً وفعلًا ، والتوفيق بالله ، والسلام ختام ♦

❖ **مسألة :** ابن عبيدان اذا كانت الصبية غير بالغ فلا تجبر على معاشرته زوجها ، ولو كانت تحمل الرجل ، على أكثر قول المسلمين ، لأن القلم مرفوع عنها ، وقول اذا كانت تحمل الرجل ، وكان أبوها زوجها بذلك الزوج ، فانها تجبر على المعاشره وبالقول الأول أعمل ♦

وأما اذا طلب الزوج من أب الصبية أن يرد عليه ما قبله من صداق

ابنته ، من دراهم ومشتري ، فليس للزوج ذلك على أب الصبية ، ولا يحكم له بذلك الى أن تبلغ الصبية ، فان بلغت فانها تجبر على معاشرة زوجها ، لأن تزويجها ثابت على أكثر قول المسلمين ، وان الزوج والزوجة على الفراق فذلك اليها ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** عن الشيخ صالح بن سعيد : وفي صبية زوجها أبوها برجل ، ودخل بها الزوج ، فهربت منه الى بيت أبيها ، أيحكم على أبيها بعودها كارها راضياً حتى ترجع الى زوجها أم لا ؟

الجواب : على ما اعتبرته من الأثر اذا كانت ممن تطبيق الرجل للمعاشرة لم يجبر عندي أبوها على نفقتها وتجبهر هي على الرجوع الى زوجها ، وان كانت لا تطبيق الرجال فعلى أبيها نفقتها ، لأنها لا تجبر على المعاشرة ، ولا تكون النفقة على الزوج الا بالمعاشرة ، فخذ ما بان لك صوابه ، وما خالف الحق فاتركه ، والله أعلم •

وقال الشيخ ناصر بن نبهان الخروصي : في جوابنا أن الصبية متى هربت عن زوجها الى أبيها لزم أبوها عولها ان كان مستطيعاً لذلك ، لأن الصبية لا تجبر أن تكون مع زوجها ، وانما يجوز لها ولأبيها أن يكون مع زوجها اختارت ذلك من ذات نفسها وانما لها زوجها ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** ومن غيره : وسألته عن الصبية ما صفة حكم بلوغها من السنين حتى يحكم عليها بالبلوغ ؟

— ٣١٥ —

فقال الجواب : ان الذى زوجها أبوها وهى صبية قول اذا بلغت اثنتا عشرة سنة تجبر على الزوج فى مساكنته ومعاشرته ، وقيل اذا صار ثديها كبصرة جبرت على ذلك ، وهذا هو أكثر القول •

ويقل : لا تجبر حتى تبلغ خمس عشرة سنة ، لأن من بلغ من النساء ، هذا السن ، فالقول قوله فى البلوغ ، ولا شك أنها تحمل الرجال ، وتحب عليها المعاشرة ، وكذلك ان كانت يتيمة ، فالقول قولها انها قد بلغت اذا صارت بهذا السن ، وما لم تبلغ وتقر أنها بلغت سبع عشرة سنة فحكمها البلوغ ، وقيل ثمانى عشرة سنة ، وقيل اذا بلغ أترابها وأسنانا فحكمها البلوغ ، خصوصاً اذا بلغ من أصغر منها فى السن فحكمها البلوغ •

وهكذا يعجبني ، وهو رأى الشيخ أحمد بن مفرج وعامة الفقهاء ، لأن كثيراً من النساء لا يحضن ، وهذا حكمهن ، والله أعلم •

*** مسألة :** سئل الشيخ جاعد بن حميس رحمه الله عن جواب محمد بن عامر بن راشد المعولى : سأل سائل عن رجل زوج ابنته رجلاً والابنة صبية لم تبلغ الحلم ، هل لها غير بعد بلوغها ؟

الجواب : وبالله التوفيق : أكثر القول المعمول عليه عند المسلمين أن لا غير لها ، وأنها وارثة وموروثة ان مات الزوج أو هى كما قال الربخى :

— ٣١٦ —

قل للتي زوجها أبوها
صبية لا غير يتلوها

وأنها وارثة وموروثة
ان أصبحت في قبرها ممدوثة

وفي الشرع أقاويل كثيرة لا يجوز للناس أن يتعلق كل واحد منهم
بقول ، والأقاويل كل قول أصح من الآخر ، ولا يجوز الأخذ بالرخص
مرة ، وبالأخشن مرة الا عند الضرورة فيما يجوز الأخذ به عند الضرورة ،
والأخذ بالذي عليه الجمهور من العلماء هو الحجة ، ألا ترى الى
قوله تعالى : (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) فلو كان كل من
تعاطى رخصة ، وخالف بها ما عليه العلماء أخذ به ، فكذلك لا يجوز ،
ولا يؤخذ بقوله ولضاعت الأمور •

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فاستفت قلبك يا وابصة وان
أفتوك » فلو لا اختيار أحسن الأقوال حجة لما قال ذلك الرسول صلى
الله عليه وسلم ، والله أعلم •

مكتوب آخرها : وكتبه محمد بن عامر بن راشد بيده •

قال غيره : اعلم يا أخى انى نظرت في أمر هذه الصبية ، وعرفت

الاختلاف بالرأى فى نفس تزويج أبيها لها ما كانت كذلك صبية ، لأنه قد قيل فيه بالاجازة مجملا ، وقيل باجازته عن سليمان بن الحكم عن سليمان ابن عثمان اذا تحرك ثديها •

وعن الوضاح ، عن الأزهر بن على أنه قال : اذا زوج الأب السداسية أجزته ، وقيل بجوازه اذا صارت ابنة ست سنين ، ولعل هذا مقتبس من تزويج النبى صلى الله عليه وسلم بابنة أبى بكر من أبيها رضى الله عنهما كذلك •

وقال البعض : حتى يصير ثديها مثل بعة البعير ، وعن ابن المعلا عن الربيع اذا حملت الزوج ، وقال آخرون • اذا كان مثلها تشتمى الرجال ، ولعل كل واحد قد تكلم فيها برأيه ، على قدر مبلغ مارأى ، لأنه موضع رأى ، والاباحة على الاطلاق فى نفس التزويج اذا ثبت من غير تحديد له يحد فيها ، كأنها أقرب الى الصحة ، لكن فيه قد افترقت الكلمة فى الرأى فى جوازه وثبوته حالة الصبى ، وبعد البلوغ ان أجازته أو غيرته على ثلاثة فرق فيها •

فقالت فرقة ممن أباحت التزويج : لها أن تزويج أبيها لها ثابت عليها ، ليس لها بعد البلوغ نقضه ، وأنها وارثة كالبالغ وموروثة ، واحتجت على قولها بتزويج النبى صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها ،

وقالت : لو كان لها الخيار وثبوته مراعيًا به البلوغ وغيره أكمل منه لما اختار لنفسه الأنقص ، وعلى هذا المذهب ، فإنها كالمؤسسة البالغ التي وقع التزويج عليها فثبتت وصح في أحكام العقدة ، وفي الطلاق والميراث والصداق ، وفي العدة وعليه العمل فيما يحكى الأثر جماعة من المتأخرين ليس في ذكرهم غائدة .

ولا مزيد في طالب حق مزيد ، وكأنه عليه ، لأن الاجماع في العمل من حكام زمانك ، لكنه بما استعمل فيه ، كأنه به منحط عن رتبة الأصح لنزوله في حضيض الضعف عن دورة الأكمل ، لأن البرهان لهم فيه ، كأنه مستند الى علة ظنية مستمدة من ظن مظنة الظن المجرد عن المقطوع به من صحيح الأدلة .

وانى في الحق لهم التناوش لها من مكان بعيد ، المرام عن التحصيل ، كلا فليس الأمر كذلك ، ولا اليه من سبيل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد حرس بالوحي في أجره غائدة التنزيل ، وعضد بجبريل ، وكان في حقه ذلك محض الحلال من ذى الجلال ، وكون الخيار لها مهما كان غير منزل الكامل في نفسه عن رتبة الكمال الى درجة النقص بحال .

وقالت فرقة أخرى : ان تزويج الصبية ليس بشيء ، وان النبي صلى الله عليه وسلم قد خص بذلك دون غيره ، وهذا يضاف الى جابر بن زيد رحمه الله ، ولكنه أدنى الى القصور عن البلوغ الى درجة الأقوى ، لأن

فعل النبي صلى الله عليه وسلم يقتضى الإباحة باستغراق الجنس فى الكل من الأمة عموما اذا لم يثبت معه قرينه التخصيص فى ذلك له ، الموجبة لافراد به ، أو لاحقة أو متقدمة ، والأمة داخلة معه فيما لم يصح أنه مخصوص به •

ومن ادعى غير ذلك ، فعليه إقامة البرهان على دعواه ، وأرجو ألا يجد على ذلك بحمد الله سبيلا •

وقالت فرقة أخرى : ممن أجازته أن لها الخيار اذا بلغت يتم اذا أتمته ، وينفسخ اذا غيرته ، ويجب لها الصداق بالوطء ، وفى رأى أبى على موسى ابن على كذلك بالمس والنظر ، وانه لقول أبى الحوارى رحمهما الله ، وان لم يكن شيء من ذلك فلا شيء لها •

وان ماتت قبل البلوغ بعد الدخول فعليه الصداق ولا ميراث له ، وان كان قبل الدخول فلا شيء له ولا عليه ، وان مات الزوج كان أمرها الى الوقوف حتى البلوغ ، فان أتمت التزويج كان لها الصداق والميراث ، وعليها يمين بالله لو كان حيا لرضيت به زوجا ، وان لم ترض فلا ميراث لها ولا صداق الا أن يكون قد كان منه بها ما يوجب لها ذلك عليه فى الحكم •

على حسب ما وجدنا فى هذا عن أبى على موسى بن على ، وعن هاشم ، عن موسى ، وكذلك عن محمد بن محبوب ، وأبى معاوية ، وأبى جابر ، ومسبح ، وأبى الحوارى ، ومحمد بن الحسن ، وأبى مالك المغربى ، وأبى

محمد ، وأبى سعيد رحمه الله في أحكام متواوردة فيها على قاعدة هذا
الرأى ، وأنه لهو الأصح والمذهب الأرجح لوجود الاجماع على ثبوت
الخيار للأمة التى زوجها سيدها عبداً ، وعلى خلاف فى الحرة متى خرجت
بالعتق من قبل الرق •

فى قول أهل الحق وذى الصدق من المسلمين ، وبذلك فيما يروى حكم
النبي صلى الله عليه وسلم فى بريرة لما اختارت نفسها وكأنهما فى القياس
من كل وجه بالعلة الجامعة بينهما فى كل حال لعل سواء فى هذا ،
وليس فى تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها ما يدل
على ابطال الخيار •

وانفساخ العقد بالغير اذا لم يصح أنها غيرته فثبت فى الحق عليها كلا
بل فيه الدليل على الاباحة لأولى الألباب اذ لم يصح أنه بذلك مخصوص من
بين سائر الأمة ، وأنه لفى الأصل على أصل العموم حتى يصح فيه
التخصيص بأصل صحيح ، ولا يكاد وجود ذلك يكون فان قالت نفأت الخيار
لها ، انما الحجة لهم فيما قالوه على من رآه فأنثبته أنه مما يصح فى
السنة أنه ثابت الاجازة بالفعل فيها صحيح العقدة عليها فى حالها ذلك ، ولم
يصح فيها أنه لها بعد البلوغ نقضه كان على الأصل حتى يصح أنه لها ،
ولم يصح ذلك لها فى السنة أبداً •

قلنا : والأولئك من الحجة عليكم كذلك لما لم يصح فى السنة أنه

ثابت عليها وان لم ترض به بعد بلوغها ، وهذه بتلك أن تتم في الحجة من انفسكم أنصفتهم ، ولهم أخرى بالقياس ليست لكم مهما عورضتم بما جاء في السنة من خيار الأمة بعد التحرير ، وقد كان ثابتاً عليها تزويج مولاهما لها قبل أن تملك أمرها اجماعاً لا خلاف فيه •

كمان كان على الأصح ثابتاً على الصبية تزويج أبيها لها كذلك ، فلما ملكت كل واحدة أمرها لم يكن لأحدهما ما لم يكن للآخرى وهما على تشاكه في هذا ، وقد ثبت في الحق بلا خلاف على أنه ما أشبه الشيء فهو مثله ، وعند هذا تضطرب عليهم الحجة ، ولا يكون لهم سبيل الى المخرج الا بقى القياس أو المكابرة على ما كانوا عليه أولاً ، وكل ذلك في أمر الحاجة ليس بشيء •

والعجب من أين وقع الخصوص على اثبات التزويج من أبيها لها ، وان لم ترض به بعد البلوغ من بين سائر الأحكام عليها في نفسها ، وان تعجب فعجب اذ قد قالوا فيها ما لم يقولوا في الأمة ، ولا في اليتيمة الا من شذ منهم ، والولى كالولى والعلة واحدة ، والحالة كذلك ، بل المولى ولى وأمره في الأمة في جميع الأحكام أقضى وأثبت وأمضى •

وقد أثبتوا في هذه ما لا يثبت بالسنة والاجماع في الأخرى ، ولم يرضوا بقول من تقول : انها بذلك أخرى أن هذا القول مختلف ، اذا قد (م ٢١ - الخزائن ج ٦)

فرقوا ولا فرق ، وبالفارق في هذا يعمل ويحكم في أوانك ، هذا الذي قل فيه العلم ، وغاض الوفاء والحكم ، وغاض اللغاء والظلم ، تسمى فيه أولو الضعف بالعلماء ، وذوو العمى بالفقهاء ، وغرخوا بما عندهم من قليل العلم ، ويسير الفهم •

وأنزلوا الرأي منزل الأصول ، وقالوا للناس ليس لكم أن تتجاوزوا ما نقول الا بقية من بقى من أولو الألباب ممن هداه الله الى معرفة الحق والصواب ، وقليل ما هم والله المعين ، ونحن به نستعين ، ونسأله الاعادة في الاستعاذة من أن نقول هذه القولة في القول الذي نقول فيه انه الأثب والأقوى والأوجه ، وعليه جمهور فقهاء المسلمين والمشهورين من الأولين •

لأن في هذا وأمثاله من الوقائع المختلف بالرأى فيها ، وفي جميع ما كان للرأى فيه مدخل على كل واحد أراد العمل بها أو بشيء منها أن ينظر لنفسه الأنجح ، والأعدل في الأرجح ، لانه محل النظر ، لمن كان من أهل النظر ، والا فليتناظر في ذلك أعلم من يقدر عليه من أهل البصر والورع •

وعليه أن يعدل الى ما يراه أعدل ، وليس عليه في الرأى أن يقتصر غيره على رأى واستحسن اذا رأى ذلك غير ما رأى ، واستحسن في الرأى ما لم يستحسن اذ ذلك معنى في القضاء ، عند التخاصم الى الحاكم الذي تجب

طاعته على الخصماء ، لا فيما عداه عند العلماء ، حتى انه لكل من الخصمين ان يتمسك بما في يده شيئا قليل •

ولو كان في الرأي على العكس في مقابلته ، وكان كذلك لخصمه عليه ، ولو كان في يده ذلك بعد على خلافه رأيا ، اذا كان كل منهما يعمل على ما يرى في الرأي أنه أعدل ، لأن كل واحد أن يعمل على صواب ما يراه في الرأي من الرأي صوابا ، الا ترى أنه ليس لكل واحد منهما مهما يتمسك عليه في ذلك خصمه أن يحكم لنفسه عليه بما لم يكن في يده مع عدم من يحكم له في ذلك عليه كما كان له ذلك في المجتمع عليه ولو كان في الرأي له ، ذلك على رأي آخر بل على كل منهما أن ينزل الى الحكم مهما طلب اليه خصمه النزول الى من يحكم بينهما بالعدل ممن تجب طاعته عليه من الحكام •

واذا نزل الى الحكم كان الأمر الى الحاكم ، وكان على كل واحد منهما الامثال لأمر الحاكم ، والانتقياد لما يحكم به بينهما في ذلك من الحكم بالعدل ، وعلى الحاكم أن يحكم بينهما بما يراه من الرأي على اجتهاد منه أنه أصوب كذلك على كل عامل أن يعدل بما يراه من الرأي الى الحق أقرب •

وليس له فيما عليه أن يعدل عنه الى غيره من الآراء ، ولا يميل الى غيره اليه ميلا الى الرخصة ، الا أن يراه الأهدى والأصح والأقوى والأرجح ، خلافا لما قاله هذا القائل انه لا تجوز للناس أن يتعلق كل

واحد منهم ، يقول ما أبعده عن الصحيح ، وأجراه بالاتعاد والطرح ،
 لأنه في غاية البعد عما قال به في هذا أهل العلم والبصر اذا لم يكن نرى
 له أسبابا ينقاس بها في الأثر ، كلا ولا ينساع هذا في حكم النظر ، انى
 لا أخشى أن يكون هذا الاطلاق في القول فتنة على كثير ممن يقف عليه
 من الضعفاء الذين تكمل أذهانهم عن استخراج الحق •

من مقالات القائلين في أمثال هذه الصور ، والوقائع لأنه كان أقرب
 الى التنطع ، وكأنه يشبه أن يكون خارجاً من مذاهب أهل الحق من
 المسلمين ، لأنه يقتضى للناس من العمل بكل ما يراه من الرأى أعدل مهما
 تباينت الآراء في الأعدل ، وهذا ما لا يصح ، والصحيح من القول أن
 عليهم في موضع الاختلاف بالرأى أن يتعلق كل واحد بما يراه أنه أصوب
 والى الحق أقرب •

كما كان ذلك كذلك عليهم في القبلة للصلاة على التحرى بها والقصد
 لاصابتها عند عدم الأدلة عليها ، وعلى هذا وأمثاله ينزل ما قال النبى صلى
 الله عليه وسلم لو ابصت : « استفت قلبك يا وابصة وان أفتوك وأفتوك »
 وبهذا يدخل تحت حكم الآية ان عمل بما يعلم فيكون من الذين يستمعون
 القول فيتبعون أحسنه بعد الوقوف على الأقاويل المتعارضة في الرأى ، وكذلك
 مهما كان ذلك في الدين على موافقة الدين ، والدين ما لا يختلف فيه •

وان اختلف فيه كان الحق في واحد ، والمحق من وافق في ذلك ،
 والمبطل المخطيء له ، كان ذلك منه في الدين برأى أو بدين من أثر أو نظر
 أو عبارة أو سماع لخبر من أحد من البشر ، لأن استفتاء العقول ، واستعمال
 المقول من قول من يقول على مخالفة حكم الأصول في أوجه ما لا يسع من
 خلاف دينه الذي شرع حرام وضلالة وباطل في دين الله تبارك وتعالى ،
 لأنه لا خلاف في أنه لا يجوز في الدين ولا في الرأي الا موافقة الحق برأى
 ولا بدين •

والدين غير الرأي ، والرأي غير الدين ، فان كان في الأصل خارج
 بأسره من الدين ، فلا يجوز الرأي في الدين ، ولا الدين في الرأي ، والدين
 أضيق على من خالفه من سم الخياط على جثة الجمل ، والرأي أوسع من
 الدهناء لرأى الابل ، وعلى كل ذي قلب أن يكون المستفتى فيه لقلبه عاملاً
 بما ينكشف له من الحق في ذلك أخذاً بأعدله على حسب ما انفتح له ، وهدى
 اليه ، وألهمه من عدله في خاصة نفسه ، وان خولف فيه وكان غيره على
 خلاف ما عليه رأياً ما لم يتضح له من نور البصرة حلية الحق في ذلك عليه
 الغير أنه أصح وأهدى وأرجح والأقوى •

اذ لا معنى لاستفتاء القلب ، وان أفتى المستفتى الا ليدع ما يريبه
 الى ما لا يريبه ، ويترك ما حاك في صدره ، فالبر ما اطمأن اليه القلب ،

— ٣٣٦ —

الاثم حرارة ، وما يتوزع فيه رأيا فليأخذ بما يترجح فيه من الآراء مما يراه
أهدى وأقوم وأسلم وأغنم ، الأدلة صحيحة بهية ، ومجج رجيحة قوية ،
ولنجانب من ذلك ماخف وزنه ، الا مع الضرورة الى الواسع من الرخص على
هذا ينبغي في هذا أن يكون دأبه في سفره الى ربه على اجتهاد منه فيه
لاصابة الخلاص بمحض الاخلاص •

ولو رأى غيره كذلك في ذلك خلاف ما رأى ، وكان على ذلك كذلك ، فان
كلا مخصوص في هذا بما أوثقته فيه من الفهم والهمة ، من العلم وعلى
الرأى أن يتبع ما انفتح له فيه من الحق بابه ، واتضح له صوابه •

وللشيخ أبى سعيد رحمه الله فيما أرجو في هذا كلام عجيب ،
وانه لجدير أن يؤتى في هذا بنصه ، وهو أنه لما قيل له قال : اجتهاد
في أعدل الآراء ، والنظر فيها لازم لكل من أراد أن يعمل بشيء منها ، أو يفتى
به ، أم انما ذلك على القوى في المعرفة دون الضعيف الذى معه أنه لا يبصر
أعدل القول •

قال : معنى انه على كل الاجتهاد لاصابة العدل في مخصوص كل شيء
من الاسلام ومعمومه بأية حال كان في أمر الدين والرأى ، ولا توهيق
الا بالله ، ولا يصاب العدل الا بفضلته ومن فضله •

فانظر يا ابن أبى في هذه الكلمات الوجيهة ، فانها لمن جوامع الكلم

البديعة المشتملة على المعانى الجمّة الشريفة ، من أحكام الشريعة ، التى لا يقدر على مثلها الا جهابذة العلماء ، والمستبصرين بأنوار البصائر ، تدبر بثاقب ذهنك قول هذا الشيخ رحمه الله ، كيف ألزم كل أحد الاجتهاد ، لاصابة العدل فى كل واقعة نزلت البلية بها من أمر الدين ، كانت أو رأى والرأى ما عدا الدين ، وان على كل أن يجتهد فيه رأيه ، وأى معنى لذلك الا ليعدل كل واحد على حسب ما بان له صوابه •

لولا ذلك ما كان فى الزام الاجتهاد فيما نص منه فائدة ولا معنى ، كلا ان ذلك لا لغيره ، ولو خولف فى رأى فى الأعدل ، وكان المخالف له فيه جميع من فى الأرض ، فلا يرجع عنه الى غيره من الآراء ، ما لم ييصر عن نظر صحيح الأعدل فى ذلك الغير •

فان أبصره كان عليه أن يرجع اليه ، ومهما كانت كلها معه على سواء ، جاز له أن يعمل بأيهما شاء ، لأنها كلها فى نظره عدل ، ليس بشيء منها أعدل من شيء ، والعمل على ما يخرج به منها من شبه الخلاف أفضل وأولى فى الورع وأكمل ، وعلى كل من كان من المتعبددين فى ذلك أن يطلب اصابة العدل بالأعدل منها ، بمبلغ قدرته عند نزول بليته •

واعلم أنه لا يصاب العدل فى رأى ، ولا فى شيء من الدين على مخالفة الثابت من حكم الكتاب والسنة والاجماع نعم ، وان تعارضت المذاهب فى

الدين لم يصب العدل الا مع أحد المختلفين في ذلك ، ولا يكون ذلك
الا مع من وافق الحق واندرج تحت أحكامها •

وعلى الكل في كلها يخصصه لزومه بالحق أن يعمل ، ولا يسعه الى غيره
من الباطل أن يعدل ، ولا عذر له في مخالفة الحق في عموم شيء
ولا مخصوصه في جميع الأعمال والنيات والأقوال ، برأى ولا بدين ،
والدائن لله بما يخالف الحق هالك ، والحاكم بالدين في موضع الرأي ، أو
بالرأى في موضع الدين مخالف للحق ، في قوله دين أهل الحق ، والناجى من
مذهب أهل الصدق من قام بما لزمه ، ولم يضع شيئا منهما في غير
موضعه •

والمعافى من بلية شيء لعدم قيام الحجة به عليه منه سالم ، المبتلى
بشيء من ذلك اما هالك أو غانم ، ولا توفيق لأحد في إصابة الحق ، ولا في
العمل به ، ولا في شيء من الأشياء الا بالله ، ومن الله ، وبفضل الله ،
ومن فضل الله ، والله يرجى من فضله حرما أن يوفق من جاهد فيه •

نعم ، اذ قد قال ذلك ، فقال : (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا)
وليس من المجاهدة فيه التدين له بالبدعة ، ولا التهاكت في الغرور والجذعة ،
وانما هي بالتقرب اليه بدينه حد الطاقة لا غيرها ، اذ لا يكلف الله من
دينه ما لم يدخل تحت الواسع في علم الشيء ، ولا عمل لشيء •

ومن المحال لزوم التكليف بشيء في شيء من دين الله تبارك وتعالى قبل نزول بليته في حق أحد من المتعبدین من العباد ، كلا ونزول البلية على الصفة الانسانية لا تكون الا بقيام الحجة في كل ما يخصه بكل ما يخصه من قيام الحجة في مخصوص كل شيء من ذلك ومعمومه •

ومتى قامت الحجة عليه ، كان عليه القيام بما يلزمه فيما قامت عليه ، حين لزومه في أمر الدين والرأى من عليه الاجتهاد لاصابة الصحيح مما قيل في الرأى ، كما عليه ذلك في الرأى فيما لم يأت فيه من الرأى ان كان له نظر يقدر به على النظر في ترك النازلة ، وله النظر والقول في الرأى بالنظر في موضع ما ليس عليه ، ولا يجوز له كتمان صواب ما بان له في ذلك ، عند مسيس الحاجة اليه ، ولا الشح به على من كان في الظاهر من أهله ، ولكن ليس لكل انسان نور قلب يقدر به على النظر ، ولا التميز لأصح ما جاء في الأثر ، وانما لأهل العلم والبصر •

وأما من كان من أهل الضعف عن هذه المرتبة ، فقصاراه المشاورة لأهل العلم والورع والاستدلال بهم على الأصح ، والمذهب الأرجح ، ومهما عليه اختلف أهل العلم في ذلك ، اعتمد على قول وليه ، فان كانوا له أولياء أخذ بقول الأعم فيما قيل ، وأعلم من يعلم من القائلين في هذه المسألة ، من كنا له المسمين في القرية الثالثة لا سيما الشيخ أبو سعيد رحمه الله

فانه على ما تظاهر عليه لا على من الجميع درجة ، وان عزت المناظرة عليه ،
 لن يرجو أن يدرك بغيبته منه خرج في حقه ما قد قيل ان له ان يأخذ بما
 أراد من رأى الفقهاء •

وقيل انه لابد له من أن ينظر في ذلك بجهده ، ويتحرى الأعدل
 بقصده ، ويعمل ما يغلب على ظنه أنه أعدل ، ويكون عليه حتى يلقي من
 يده على أعدل من أهل العلم والبصيرة ، والمأمونين على ما حملوه من العلم ،
 وقيل ان عليه أن يعرف الأعدل من الأقاويل الكثيرة ، ويكون شيها كابن عباس
 والا هلك ، ولا يبين لى في رأى امكان هذا الرأى الا في موضع ما يمكنه
 الوقوف عليه من دابة ومن قول الاستدلال عليه بغيره ، لا في عدم العبارة ،
 والعجز عن المعرفة له من بين ما قيل في نفس الشيء من الاختلاف في الرأى ،
 والأوسط كأنه في النظر في هذا الموضع أقسط ، لأن الزام الوقوف على
 الأصح مع عدم القدرة له عليه فيه تكليف شطط ، الاهتمال للتحري للأصوب
 قصور عن استفراغ الجهد المطالب به في أصل التعبد •

وليس الأصح على الصحيح موقوفا على نظر معين في حق أرباب
 البصائر ، بل ربما يقع شيها بينهم فيه التباين في الرأى ، كما قد وقع في
 نفس الآراء يوم الاجتهاد في استنباط العلة ، ووضع الأدلة في نفس الشيء
 المختلف بالرأى فيه ، واذا كان ذلك كذلك كان القول بأنه له أن يأخذ عند
 هذا بما أراد من رأى الفقهاء •

ثبت لهم معه قدم صدق في العلم والورع أقيس اذا كانوا معه في الظاهر على منزلة ، اذ ليس من وسعه في هذا الموضع التفرقة ، ولا في قدرته الا أن يستمع غيتبع ، وهذا محل الاستماع والاتباع ، وقد اختلف عليه من له الحجة في ذلك ، وعليه فأين المهرب اليه ، بل أين الملجأ الا الى العمل بما شاء من ذلك على التحرى ، لاصابة الصواب بالعدل ، لكون التكافؤ في ذلك ، والتساوى في حقه من أمثال هذا الموطن في الحق ، ولا يكون ذلك كذلك في الآراء التي لا يعرفها عن هي من المسلمين .

أولى الاستقامة في الدين ، أو عرف في كل رأى القائل ، الا أنه جهل المنازل التي فيها كل ذى رأى نازل من العلم والورع عن الاقدام على التكليف بالقول فيما لا يعلم ولم يدر أقربها الى الصواب ، كلا بل لابد له من المناظرة فيها ، ولو كانت عن المسلمين .

وفي آثار المسلمين ماثبوتة ما أمكنه ذلك فقدر عليه ، والا غلابد له على الأصح من التحرى عند العمل لأعدلها ، وذلك وجه السلامة عن الهلكة ، لأنه على هذا ما لم يخرج من الحق الى الباطل ، فلا يصيب اثما ولا هلاكا ان شاء الله تعالى ، ولا نعلم من القول في ذلك اختلافاً ، وان كان في هذا هكذا وجه الطريقة في حكم الحق على الحقيقة ، لم يجز أن يخلف في ذلك بالغيب على أحد في شيء اتبع فيه رأيا ، احتمل فيه له وجه الحق ، وكان

له متعلق في النظر بالرأى ، أو بشئ أسبق في الرأى من آراء أهل العلم من المسلمين •

وانما العيب على من خالف الأصول وصدق عن ملة الرسول ، ويصير الرأى ديناً ، وتكلم مينا ، وتكلف القول في العلم على جهالة وعاش في الناس على ضلالة ، وغاب على الناس في سلوك سبيل الجائز ، وضيق في الرأى عليهم الواسع وحملهم على رأيه في الرأى ، أو رأى من رأى رأيه ، من الرأى في غير موضع الأحكام ، وفصل القضاء بين الأنام •

ولقد قيل في الصحيح : ليس العالم من حمل الناس على ورعه ، انما العالم من أفتاهم بما يسعهم من الحق ، ولقد قال الشيخ أبو سعيد رحمه الله في حق السائل على المسئول عن المسألة التي لها وجهان أنه يجيزه بالوجهين جميعاً في التعارف في الحكم ، ليدل عليه الفرج من وجهه ، والضيق من وجهه ، فيطلب الآخر لنفسه السلامة انتهى •

وكذلك كان الشيخ محمد بن محبوب رحمه الله اذا سئل عن شئ فضيق فيه بأمر السائل له أن يسأل عن ذلك القاضي ، لعله يرى غير ما رأى فيوسع ما ضيق في ذلك ، فيدخل الفرج على الناس ، ويطلب كل مريد منهم باب المخرج الى السلامة لنفسه •

وهذا لمن أوضح دليل في أوصافه على تجرده من العجب برأيه لانصافه

— ٣٣٣ —

فى ذلك من نفسه ، وانصافه دال على صفاء باله ، وحسن أحواله ، وكذلك كل من أراد الله تعالى والدار الآخرة بعلمه ، ينبغي فى هذا له أن يكون ، لكنه قد أخذ الأكثر من الناس فى الانعكاس ، فى هذا الانتكاس ، على أم الراس •

ألا ترى أنك تلقى الواحد من المتسمين بالعلم فتجده المعجب برأيه ، يقول أنا أنا ، وليس هو من ذلك فى شيء ، والمعجب لا يكاد ينجع فيه العلاج ، فغيراً لعظم الداء ، وغيره الدواء ، إلا أن يتدارك الله فى أمره بلطف خفى •

فانظر فى هذا يا أخى ، وفيما قاله أهل العلم فى رأى ، وفى العمل بما جاء به رأى ، وفى موضع رأى ، وإلى هذا القائل كيف عكس الأمر ، وأتى على قوله من شواهد الكتاب والسنة ما يدل على نقض ما أصله ، ودحض ما فضله ، وكفى بتردد الكلام ونقصه عن التمام ، وقصوره عن المرام ، وتناقضه فى الأحكام ، دليلاً لمن لم يكن من أهل العمى ، عن نور الهدى •

على أن ذلك صادر عن التكلف للفتيا ، فيما قد حضر صدره عن درك علمه ، والوقوف على معرفته ، ومن كان هذا حاله لم يكن بأهل يا أخى ، أن يقلده العامى ، على سبيل الاتباع له من أمره فى أشباه هذا أبداً ، لأنه

لا يؤمن منه أمثال هذه الأغاليط ، وهذه التلفيقات ، وهذه الأخاليط ، الدالة على الموضيعة ، والجهالة بأحكام الشريعة •

ومن المحال كون الاستقامة على سبيل الهدى ، الذى جهالة به والقائد له أعمى ، هذا ما يستقيم ، كما لا يستقيم الظل والعود أعوج ، وكما لا يثبت لجلج الباطل والحق أبليج ، بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ، ونصدف بالعدل وجه الفاسد فيدفعه ، وإنه لحق على كل ذى علم بالحق مع الطاقة له ، على اظهاره اذا ظهرت البدع والضلالات والشنع أن ينشر علمه ، لتنجلى الظلمة ، وتنكشف الغمة ، فتكون كلمة الذين كفروا السفلى ، وكلمة الله هى العليا •

وان لم يفعل ذلك فيدفع ويرفع ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمع ، لا يقبل منه صرف ولا عدل الا أن يكون على تقية فى الأصل ، أو وجهه يوجب له فى الحق عذراً يوماً ما ، لأن عليه حال وجود القدرة له مع الاقامة على الاستقامة الذب للدين ، على تأويل الجاهلين ، وتحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، فى أحكام المسلمين •

وكلاية الشرعة من تشويش المبتدعة ، مع خنوف التزلزل بالبدعة وأنواع الضلالة ، لاقدام العامة ، الذين كلت أبصارهم عن رؤية الحق ، فى ذلك لم يكن لهم قدم راسخ فى قواعد الاسلام ، ولا أصل ثابت فى معرفة

الأديان والأحكام ، الا في أمور جليلة ، استمرت العادات بها ، وانها لنادرة في جنب ما يجهلوه من مفسدات الدين ، وصلالات الملبسة والمبتدعين •

وانما غايتهم الاستماع والانتفاع بالاتباع ، على سبيل التلقف من أهل العلم والسؤال في كل نازلة ، والسماع للجواب والاتباع لذلك لا يذكرون فرق ما بين الحق والباطل ، ولا الهدى من الضلال ، ولا المحظورات من الحلال ، ولا الصحيح من السقيم ، يخاف على كل منهم أن يكون الساعى ، الى اجابة كل داعى ، في كل ما يدعى اليه ، ولو كان الى ضلالة ، وأن يجيب ويستجيب الى داعيه ، ولو كان الى خدعة عما به على جهالة ، فلهذا يكون مهما نزلت البلية بمثل هذا على الضعفاء •

وفي حق أولى الضعف على العلماء ، وعلى كل قادر فقيه عالم في ذلك ، الذى وقعت المحنة به لتزول بليته ، والجهد في جسم تلك البلية ، وكشف الحق في تلك الرزية ، ونقض البدعة ، وتخليص الضلالة ، وحل الشبهة ، وتوضيح الجهالة ، وبيان المشكل ودفع المعارضة بما يزهد ، ذلك من الكتاب أو السنة أو الاجماع •

أو الصحيح من النظر المستنبط من الذكر ، بواسطة الفكر ، بل من أى جهة من جهات الحق ، كان امانة للفسق واحياء للحق ، وكلمة الصدق ، وعلى أولئك أن يكونوا له في الحق أتباعاً ، وأنصاراً له في ذلك وأشياءاً ،

وذلك من اللازم عليهم ما كانت القدرة على ذلك لهم ، وانه لكذلك فيما خصه من ذلك لزومه في دينه يكون ذلك عليه مهما قدر عليه ، كما أن عليه هداية من قدر على ارشاده من الناس ، الى سبيل الهدى ودين الحق ، وكما كان عليه عليه النصح في الحق لكافة الخلق .

على أن ذلك انما يكون من الواجب عليه في حق كل واحد منهم في موضع لزومه ، عند وقوع المحنة بوجوبه في مخصوص كل شيء أو عمومه ، ومن النصح والارشاد الى سبيل الرشاد ، الحث لك يا ابن أبى ، وللكل من وقف على كتابي على الاعراض عن الاستماع لهذه الأغراض ، والوقوع في ورطات هذه الأمراض ، الى ما أقوله متبعا لأمر الله ، ومختزيا لأقوال السلف التي آثروها للخلف ، من الأمر بالاطلاق لعنان الأفكار ، في ميادين الاعتبار ، ولاسيما في الكتاب والسنة والاجماع وصحيح الآثار .

والتعقد لأحوال القلب ، وأغوار النفس ، والعلاج لما فيها من الأدواء بما في تلك من الوداء ، حتى تتمزق الحجب فتترفع الظلمة ، يتجلى أنوار الحقيقة ، وأسرار الشريعة ، وتنمحي أثر دياجير العمى ، فتتكس دواعي الهوى ، بسطوة نور الايمان ، وغلبة جند الرحمن ، على جند الشيطان .

وعند ذلك يخرج منها كل داء دفين ، فتتمر على الاستقامة على وفق السلامة ، وتصلح للمناجاة للملك الأعلى ، وتفوز في القرب بالخط الأوفى ،

وتلك الغاية المقصوى ، مع أولى النهى ، وأرباب التقى ، لكنها حزن بريوة
غامضة المسلك على الأفهام ، على عقبة كثود صعبة المرام ، الا على كيس
ذى قلب برىء من الأمراض المحكمة على القلوب ، أغطية الذنوب ، قد
جلى هانجلى ، حتى تجلب فيه أنوار الحقائق ، فنظر اليها بعين اليقين من
وراء ستر الغيب ، رؤية لا يضام .

ومهما شئت ذلك فا علم أن مبدأ الطريق في تحصيل ذلك ، انما هو
بطريق الرياضة في اقامة الظواهر ، وتصفية السرائر علما وعملا ، ان ساعد
القضاء على ما يجب لله ويرضى ، وبعد صفاء الأحوال ، ونصب فتح علم
المادة والأعمال في مقامات الاخلاص ، والأنس والرضا والمحبة والذكر ،
وملازمة الفكر ، ربما يقع الاقتناص للحقائق ، في القلب بواسطة الكشف ،
لا من خفى يتجاوز به الملك الى الملكوت ، فيحرق في سيرة الحجب ، ويصل
بمن الله المطلب .

وتحصل البغية بعد الرؤية بذلك بعين اليقين للعيان ، لاستنارة القلب
بنور الايمان ، ونور السنة ، ونور القرآن ، ثم من هنالك تتبع من بينها ،
وصحيح الآثار من ذى الغزيرة ، أمور عجيبة ، وأحوال غريبة ، تجار فيها
ألباب أولى الأبصار ، وأرباب المادة والاستتصار ، لأن فوق كل ذى
علم عليم .

فنافس في مثل هذا يا أخى ، وابذل فيه مجهودك عسى أن يجعل

لك ربك نوراً تسعى به في الحياة ، فتمشى به في الناس وتستضيء به من ظلمات الجهل والاتباس ، ويسعى في القيامة بين يديك ويمينك ، وأنفت في ذلك الحال أشد فقراً اليه ، وقد قضى ربك بالآ لا يكون ذلك هنالك لمن لم يكن له نور من ربه في الدنيا ، لأن (من كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً) •

غايك والغفلة ، أيام المهلة ، بل تفقد أحوالك ، وحاسب في كل يوم نفسك ، وتعرض لنفحات الرحمة من ربك ولا تكن المهل لشيء من أمرك ، وانظر في كل حادثة محتملة للنظر ، أو واقعة اختلف فيها أهل العلم والبصر ، ان كان لك قلب تقدر به على تحريد الصفو من الكذر •

والا فيمن به تقدر ، فان لم تكن فعلى ما تقدر عليه ، وخذ من ذلك بأحسنه لله تعالى مخلصاً له الدين تكن من المحسنين ، وتدخل في غمار الداخلين تحت المدحة التي اقتضتها الآية : (أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب) ، وما التبس عليك من شيء فكنت فيه على ظلمة الاشكال عن رؤية الصواب •

فاقتبس من أنوار علماء الآخرة نورا تستضيء به في ذلك ، وإياك والاستشارة في ذلك لعالم أسكره حب الدنيا فيقطعك عن محبة الله ، أولئك قطاع الطريق على عبد الله المرید •

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته ، من أخيك ابن أبيك جاعد بن خميس بن مبارك الخروصي •

✽ مسألة : ومن جواب أبي نبهان : وصلنى كتابك أيها الشيخ ، ثم نظرته فقرأته ، وما به لغيرك من جوابه تفهمته فعرفته ، الا أنى على قلة ما علمته وجدته فيما أخرجه فى تزويج هذا الرجل المذكور بهـ هذه الصبية التى هى مطلقة ابنه البالغ قبل الدخول على رأى من لا يجيز تزويجها أصلا ، كأنه غير سالم من التناقض ، لأنه أباح منها للأب فى الحال ما قد منع منه الابن ، فهو على الضد مما أفاده معنى هذا القول •

والحق الذى لا يجوز معه ما خالفه فى حلائل الأبناء انها حرام على الآباء ، والعكس كذلك عن حكم الله فى ذلك ، فكيف غيره فيهما مع التصريح على كتابه بالمنع منهما ، الا أن الصبية التى زوجها أبوها لا بد فى تزويجها من أن تكون فى جوازه عليها فى الحال ، وبعد بلوغها فى ثبوتها وبطلانها ان أبنته ولم تنتمه على ما به لأهل العدل من رأى أظهروه بما فيه لهم من جدال •

وعلى قول من أجازره فأثبتته ولم ير لها بعد البلوغ نقضه فهى له زوجة ، ولا تحل لجدته ولا لأبيها ، ولا لأحد من بنين دخل بها أولا ، فكله سواء لأنها على هذا من رأيه كالبالغ فى الحكم حتى فى ميراثها •

وعلى قول من قال بوقوعه الى أن تبلغ فتملك أمرها ففى حلها

وتحريمها على الأب لعقد ولده عليها والعكس فيما بينهما ان غيرته من بعد البلوغ قولان ان لم يكن دخل بها ، وان هي أتمته لحقها طلاقه ، ولم تجز لولده قطعا على هذا الرأي ، ولا لأبيه من بعده لصحة معنى الزوجية فيما بينهما ، ولا فرق بين أن يكون التزويج الثانى بعد بلوغها أو قبله فائتمته له في هذا الموضع أو غيرته •

ألا ترى أنه لو تزوجها اثنان لكان من ترضى به بعد البلوغ هو الأولى بها ، فان أتمتها فالأول أحق بها ، فان كان فيما بين الأب وابنه فرضاها بأحدهما مقتضى لنزعهما لتحريمها على الآخر ، لأنها على قول من أجازها لمن ترضى به فهي له زوجة ، ولا يجوز لهذا أن ينكح من النساء ما قد نكحه هذا أبدا ، وان رضيتهما ، فالأول هو التزويج والثانى باطل وان لم ترضيهما فهي في العدل على ما به من أباحه في الأصل ، لأن كون العقد عليها وحده غير مؤثر فيها لحرمة على أحد منهما ، اذ قد صار في حاله ، كأنه لا شيء لانجلاله •

وعلى رأى آخر : فيجوز أن يمنع من جوازها للآخر لجلاله المقتضى لجوازه حال كونه في مقاله ، وان في هذا التزويج الثانى على قول من أجازها في هذا الموضع ينبغي ألا يكون حتى تبلغ ، فتغير ما قبله خوفا من أن تتمه لمطلقها ، فتكون له زوجة من قبل أن يطلقها ، فان فعله فيؤمر ألا يقربها قبل ذلك لثلاث ترضى بالأول ، فيكون الثانى قد وطئ ما نكح ابنه أو أبوه

فمحرم عليهما ، وان لم تتمه يومئذ ، بل أتمت الثاني منهما فقد سلم مما كان يخشى أن يكون ، ولا باع فهي له زوجة على رأى هو الأكثر عند أهل هذا القول ، وانه لأصح ما فيه •

وعلى قول من لا يجيز تزويجها حتى تبلغ ، فالابن وأبوه في المنع سواء ، لا فرق بينهما ، الا أن فيه ما دل على أن الطلاق في كونه ليس بشيء ، لأن التزويج بعد كونه غير واقع بها لفساده •

فأنى يجوز في طلاقه أن يلحقها ، ولم تكن له زوجة على قياده ، كلا فقول من أجازها لأب مطلقها أو ابنه على هذا الرأى في حالها ليس بصحيح لما به من نقض لمعنى ما أفاده في تزويجها من المنع حال صغرهما مطلقا ، حتى تبلغ ، فكيف يصح ، فيجوز ألا يجوز لابنه ، ويجوز له هو والعلّة المانعة على رأيه قائمة بها لم تزل عنها بعد ، انى لا أرى هذا من تحريجه على رغبة أنه من دليل هذا الرأى يخرج الا على وجه الغلط ، أو يجوز أن يختلف حكمها معها بغير علة موجبة شيئا لافرق ما بينهما ، وأنا لا أراه على هذا من رأيهم الأعواع محال •

فأنى يجوز أن يصح له من قبل أن تبلغ في حال وبعد بلوغها ، فيجوز لفساده أن ترضى به منهما أن يتزوجها على قياده لأن ما قبله كأنه ليس بشيء في رأيه لعدم سداده ، فان كان هذا الذى أرادته لما أجازها منها لأب من طلقها على هذا القول صح له مراده ، الا أنه قد كان

ينبغي له أن يقيد به بما خصه ، فيدل عليه ثلثا يدخل في عمومته ما قبل بلوغها ، فيكون في تحريمه ناقضا لأصل ما قد بنى عليه بما احتمله من تحويرها في الحين لو والده دونه بما استدل به في زعمه من معنى هذا القول .

وليس كذلك لأن فيه ما دل على المنع من جوازه حتى البلوغ ، وعلى ثبوته في الرأي ، فيلزم في جوازها لمن ترضى به منهما أن تكون عن تزويج جديد ، لأن العقد الأول باطل ، والطلاق ليس بشيء سواء أتمته له ، أو لم تتمه ، فإن كان قد دخل بها قبل أن تبلغ ، أو بعده على غير تجديد لنكاحها حال جوازه حرمت عليهما ، لأنها على رأيه ليست بزوجة ، ومع عدم كون الزوجية ، فالوطء يفسدها عليه هنالك .

وعلى رأي من لا يجوز له تزويج من وطئ من النساء عن نكاح ، أو ما يكون بالعمد في سفاح ، إلا أن الرأي الثاني من هذه الآراء ، كأنه أرجح الثالثة فيما أرى ، والتنزه في الفروج خير ما استعمل ، ومن أخذ بما جاز له أن يتعلق به فيعمل لم يجز أن يخطأ في دينه من أجله ، لأن الرأي غير الدين ، وإن كان منه في أصله ، وهذا موضع رأي واختلاف بالرأي في عدله ، فالدينونة فيه حرام ، وعلى من دان فيه برأي أن يرجع إلى الله بالتوبة ، وإلا فهو الهالك ، سواء علم أو جهل تحريمه ، وإن كان العالم أسوأ من الجاهل حالا ، وأقبح مالا .

فلا عذر في ذلك ، ولا بأس على من عارض بالقول في جواز هذا

التزويج ، ولا لوم عليه فيما به يطالب من الدليل على صحة برهان جوازه ،
ولا على من قال ببحرانه أو بحله من غير دينونة بشيء في موضع الرأى ،
لأنه المحتمل لهذا كله ، فكيف يجوز أن يخرج من الدين بما جاز له فيه أن
يكون بالرأى عليه ، كلا ان هذا ما لا وجه له في العدل •

وعلى من أخرجه منه أن يرجع الى الحق من ضلاله نادما على فرطه
في حق من له أن يعمل به في حاله من غير تخطئة في دين لمن قال ، أو عمل
بغير قوله في حين على ما جاز له فوسعه في القول أو العمل أن يتبعه ، الا
أنه لا خصومة فيه لمن رامها من الحاكم لغير الزوجين ، لأنه غير خارج من
الحق على حال •

اللهم الا أن يكون فمن له الحجة قبل أن يملك أمرها ، فعسى ألا تدفع
على قول من يقول بالمنع من جوازه ، وبعد أن تملكه فالأمر فيه اليها ، لأنه
موضع رأى ، وعلى كل منهما لزوم النظر له في نفسه لوقوع نازلة التعبد
له بهذا أن يكون في هذه الثلاثة المذاهب من الرأى ناظرا لها فيما يسعه
في رأى أن يكون عليه فيعمل به ، فان اتفقا على صحة رأى من أجازها فأثبتته
جاز لهما ، أو على رأى من يمنع من جوازه لزمهما أن يكونا عليه ، وان
افترقا لم يجز لأحدهما أن يحمل الآخر خيراً على ما لا يجوز له ، لأن على
كل واحد منهما أن يكون في حينه على ما يراه موضع نجاته لا غيره في دينه •

فان نزلا الى الحاكم فالأمر فيه الى من بالعدل يليه ، فان حكم

بالبفرقة عن لازم أو جائز له عملاً برأى من يقول بفساده لحجره ، أو برأى من أجاز له إلا أنه لا يثبت عليه أن هي بعد بلوغها غيرته لزمهما التسليم الأمره ، وإن حكم بغيرها من ثبوته فهو الحكم فيه لمن يكون له على من يكون عليه ، إلا أنه على كل منهما في باطنه حال لزومه له قولاً أو فعلاً أن يكون له في هذا الموضع ، إلا على ما يراه عدلاً ، وإن حكم له أو عليه في هذا بغيره مما لا يراه لثلاً يجبر في أمر الفروج من نفسه لغيره أولها ، على العكس من غيرها ما في علمه أنه ليس له .

وفي هذا ما يدل على أن للمرأة أن تمتنع من معاشرته إذا كانت في حالها ممن لا يجيزه ، ولا ترى جوازه ، وعليها ذلك مع القدرة عليه بعد بلوغها ، لكنه في غير قتال ، ولظاها في امتناع مما أوجبه في العدل حكم من يلزمها حكمه على حال . وعلى الرجل ألا يستجيز لنفسه منها ما في مبلغ علمه أنه لا يجوز له وإن حكم له به عليها ، فالحكم ليس بشيء غير فضل ما بين الخصمين ، إلا أنه يحل لهما ما لا جواز له معهما في نفس ولا مال .

وإن جاز ما يقضى به من الرأي في شيء على من يحكم عليه فلم يجز له في جهره أن يخالف إلى غيره ، ولا في سره لما به فيه لأهل الرأي من قال ، وإن كان هو الأعد فيما عنده ، لأن الأمر فيه إلى الحاكم لا إليه فإنه لا في الفروج ولا ما دونه من عورة لباحثها ، لأن عليه أن يمنع من أن يجيز فيها على نفسه ما لا جواز له معه ، وليس له أن يستجيز من صاحبه ما لا يجوز

له الا بحكم الزوجية ، اذا كان في حالة ممن لا يرى ثبوتها بعد أنفسا
عن رأى من قاله ، أو لفساده على قول من لا يجيزه .

والظن منه توهم في هذا الرأى أنه غير معمول به في الآخرين غير
مصيب ، الا أن يكون من مراده في الحال ، فعسى أن يصح له ما أراده والا
ففى آثارهم يوجد أن الشيخ أبا الحسن بن القاسم في زمانه عمل به في
تزويج محمد بن بركات ابن إسماعيل بشيخه بن صقر بن ماجد و غاطمة
بنت غسان ، فحكم ببطلانه وسجل على ذلك الشيخ أحمد بن مداد ، والشيخ
عبد الله بن عمر بن زياد ، ولم يجز نقضه الحاكم لموافقته رأى بعض
المسلمين في قولهما ، وهو كذلك لأنه من قول جابر بن زيد فيما يروى عنه
رحمه الله ، الا أنه على أبيها في تزويجه لها ان شاءه وهى صبية ألا يحملها
الا على ما جاز له أن يعمل فيها ، والقول في اليتيمة كذلك ، وان فرق بينهما
من جعل الخيار لهذه بعد البلوغ دون الأولى منهما ، فعسى في رأى من
يقول في هذا الموضع بتساويهما أن يكون هو الأصح ، والله أعلم فينظر
في ذلك .

✽ مسألة : ومنه وفي الصبى اذا تزوج بامرأة بالغ أو صبية فقبلها
على نفسه راضيا ، ولما أن بلغ أبى أن يتمه لغيره من قبل أن يدخل بها ،
أهل لأبيه أن يتزوجها ، فان كان يوم قبوله لهذا التزويج قد صار بحد
من يعقله ، فيدري منافعها ، جاز في حلها أن تكون على ما به من رأى في
جوازه له وثبوته عليه ؟

فعلى قول من يجيزه فيراه ثابتا فهي له زوجة فلا تحل لأبيه ، وعلى قول من لا يثبت به فيراه باطلا ان غيره فلا بأس عليه بتزويجها ، وفي رأى آخر ما أفاد المنع من جوازها ، وعلى القول من لا يجيزه قبل بلوغها أصلا ، فكأنه لفساد ما قبله أظهر حالا ، والله أعلم في ذلك •

✽ مسألة : ومنه وفي صبي تزوج بامرأة بالغ أو صبية ، ولما أن بلغ فملك أمره لم يرض زوجة له قبل الدخول منه بها هل لوالده أن يتزوجها أم لا ؟

فان كان هذا الصبي في حال تزويجه لها قد صار بحد من يعقل التزويج فيه ، فيدرى منافعه حين قبله على الرضا منه به في وقته الذي فيه قد فعله جاز أن يختلف في جوازه له وثبوته عليه ، فيجوز على قول من لا يجيزه فيراه باطلا أن تحل لأبيه •

وعلى قول من أجازته فأنثبته أن تحرم عليه ، والقول في الصبية إن هي في هذا الموضع غيرته بعد كون بلوغها من البالغ أو الصبي أو أنثمته ، فانحل عقده يومئذ بوجه من قبل أن يدخل بها على هذا الحال لما به من رأى مختلف في جوازه وتحريمه ، بل في ثبوته وبطلانه •

وان فرق بين اليتيمة والتي زوجها أبوها ، فعسى في رأى من يقول بتساويهما في هذا المعنى أن يكون هو الأصح والأقوى لظهور برهانه ، وان

— ٣٤٧ —

كان هذا الصبي في حد من لا يعقل التزويج بعد فلا قول فيه الا أنه لباطله على حال كأنه ليس بشيء فلا يمنع أبوه من أن يجوز له ، والله أعلم فينظر في ذلك •

✽ مسألة : حبيب بن سالم : ومن تزوج بصبية ومات عنها قبل أن يدخل بها ، أتجوز لابنه أن يتزوجها ، وكذلك أبوه ؟

قال : فعلى قول من لا يجيز تزويج الصبيان ، يجوز للوالد أو للولد تزويجها اذا لم يدخل بها ، وعلى قول من يجيز ذلك فلا يجوز لهذا ذلك ، والله أعلم •

الفهرس

الصفحة

الباب الاول

فى ذكر النكاح والترغيب هيه وفى المولى اذا أكره أن يزوج
أحدًا ومن يجوز رده وفى شىء من الشروط والأشهاد وفى رضا
المرأة وفيما يلزم الوالدات من الرضاع وفى الأجرة وغير ذلك من
المعانى

الباب الثانى

هيمن يحرم تزويجه من النساء ولا يحرم وفى المس والنظر
وفى الرضاع وهيمن جمع بين الأختين وفى تزويج الابنة على الأم
والأم على الابنة وفى تزويج الرجل بعمه امرأته وخالتها وفى
تزويج الأمة على الحرة والحرة على الأمة وتزويج الأمة قبل
عتقها أو بعده وما أشبه ذلك كله

الباب الثالث

فى المرأة اذا ذنت ولها زوج أولا وفى تزويج المزانى وهيمن
طلب تزويج امرأة وهى مع زوج ومن يزوج امرأة ولها زوج
وفى الغلط وهيمن يزوج لغيره وفى لفظ عقد التزويج والرد والمعدة
والبرآن والنية وأشباه ذلك

الصفحة

الباب الرابع

في الأكفاء ومن يرد تزويجه وفيمن غرّ قوماً وفي الوكالة
والأمانة وفي الولي إذا اشترط لنفسه شيئاً وفي تزويج ولي دون
ولي وتزويج الأجنبي والوصي وفي تزويج المرأة نفسها وفي الجبر
وفيه معان

١٨٣

ثم الجزء السادس من كتاب
(مكتون الخزائن وعيون المعادن)
ويليه الجزء السابع
وأوله الباب الخامس بعنوان
(فيما يرد به التزويج من العيوب)
والله الحمد والمنة

رقم الايداع ٢٦٥٢ لسنة ١٩٨٣

مطابع سجل المرب

